

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس

إعداد

معتصم نمر حسن اشتية

إشراف

د. علي عبد الحميد

أ. د. عبد الفتاح أبو شكر

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي
بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2007م

ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس

إعداد

معتصم نمر حسن إشتيه

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 15/7/2007 وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة

1. الدكتور علي عبد الحميد (مشرفاً ورئيساً)

2. الأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر (مشرفاً ثانياً)

3. الدكتور إياد البرغوثي (ممتحناً خارجياً)

4. الدكتور زياد سنان (ممتحناً داخلياً)

التوقيع

.....

.....

.....

.....

الإهداء

إلى روح والدي رحمها الله تعالى واسكنها فسيح جناته

وأبي رمز العطاء.. بالغ محبتي.. وتقديري

إلى زوجتي وأبنائي حلا.. سجي.. ونصر الدين

إلى إخوتي وأخواتي وزوجة أبي

إلى أسرتي الثانية أنسابي وحماتي

إلى أصدقائي وزملائي

إلى بلدي منبع العطاء تل الشهداء

إلى الذين كانوا معي خطوة بخطوة ولحظة بلحظة منذ البداية حتى

إنجاز هذه الأطروحة

أهديهم جميعا حبي وعرفاني ونتاج عملي

معتصم

الشكر والتقدير

الحمد لله عز وجل على عظيم نعمته وفضله على أن يسر لي إتمام هذا العمل، الذي أقدمه وأنا راجيا من الله العلي القدير أن يجعله في ميزان حسناتي خالصا لوجهه الكريم ويتقبله مني، وان تجد فيه أمتي ما ينفعها ويصلح من أحوالها.

ومن ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الدراسة بالشكل المطلوب ولاسيما طاقم التدريس في قسم التخطيط الحضري والإقليمي، وخص بالذكر كل من الدكتور علي عبد الحميد رئيس قسم التخطيط الحضري والإقليمي، والأستاذ الدكتور عبد الفتاح أبو شكر رئيس قسم الاقتصاد، على ما قدماه لي من نصح وتوجيه وإشراف، وكل ما بذلاه من أجل إتمام هذه الرسالة بالشكل اللائق.

كما واشكر الأخ الصديق احمد حجه، والدكتور الفاضل نادر سعيد، على ما أولياه من دعم ومساندة ومشورة لي لإتمام فصول وإستبانة الرسالة، واشكر أيضا لجنة المناقشة كل من الدكتور زياد سنان، والأستاذ الدكتور إياد البرغوثي لقبولهم المشاركة في مناقشة هذه الرسالة، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من عمل معي وشاركني في توزيع وجمع الإستبانة الخاصة بالدراسة وكذلك أرباب الأسر والأسر التي استقبلتني أنا وفريق العمل في بيوتها، ولم تتوانا في مساعدتنا ومنحنا الوقت المناسب لإتمام عملنا.

وأتقدم بشكري وامتناني لزوجتي زين التي كانت إلى جانبي دوما وبذلت الجهد الكبير لإتمام عملي.

كما أقدم عظيم شكري وامتناني لكل من قدم لي يد العون والمساعدة والنصح والمشورة.

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع	الرقم
ج	الإهداء	
د	الشكر والتقدير	
هـ	فهرس المحتويات	
ك	فهرس الجداول	
ع	فهرس الأشكال	
ف	فهرس الصور	
ص	فهرس الخرائط	
ق	فهرس الملاحق	
ر	الملخص	
الفصل الأول: مقدمة الدراسة ومنهجيتها		
2	المقدمة	1 -1
4	أهمية الدراسة	2 -1
5	مبررات الدراسة	3 -1
5	أهداف الدراسة	4 -1
6	منطقة الدراسة	5 -1
10	منهجية الدراسة	6 -1
11	فرضيات الدراسة	7 -1
12	عينة الدراسة	8 -1
13	استبانة الدراسة	9 -1
13	مصادر المعلومات	10 -1
14	الدراسات السابقة	11 -1
الفصل الثاني: ظاهرة الفقر والفقير الحضري		
21	تمهيد	1-2
22	تعريف الفقر	2-2
24	مسببات الفقر	3-2
26	أشكال الفقر	4-2

الصفحة	الموضوع	الرقم
26	فقر الدخل	1-4-2
27	الفقر البشري	2-4-2
27	تحديد خط الفقر	5-2
31	قياس الفقر	6-2
33	مفهوم الفقر الحضري	7-2
الفصل الثالث: ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية		
36	المقدمة	1-3
37	نشوء ومسببات الفقر	2-3
38	الدراسات السابقة للفقر في الأراضي الفلسطينية	3-3
44	تحديد خط الفقر الفلسطيني	4-3
45	نسبة ومعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية	5-3
45	نسبة ومعدلات الفقر (1996-1998)	1-5-3
49	نسبة ومعدلات الفقر (1999-2001)	2-5-3
50	نسبة ومعدلات الفقر (2002-2004)	3-5-3
51	نسبة ومعدلات الفقر (2005-2007)	4-5-3
52	ظاهرة الفقر الحضري	6-3
الفصل الرابع: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية لمدينة نابلس		
55	أهمية المدينة من الناحية التاريخية	1-4
55	تاريخ نابلس والتسمية وتطورها	1-1-4
57	الموقع والإقليم	2-1-4
59	الخصائص الاجتماعية	2-4
59	العادات الاجتماعية	1-2-4
60	مميزات السكان والمسكن	2-2-4
61	الثقافة والتعليم	3-2-4
62	الخصائص الاقتصادية	3-4
62	الأهمية الزراعية	1-3-4
64	الأهمية الصناعية	2-3-4
65	الأهمية التجارية	3-3-4

الصفحة	الموضوع	الرقم
67	الخصائص العمرانية للمدينة	4-4
67	فترة الحكم العثماني	1-4-4
69	فترة الانتداب البريطاني	2-4-4
71	فترة الحكم الأردني	3-4-4
73	فترة الاحتلال الإسرائيلي	4-4-4
75	فترة السلطة الوطنية الفلسطينية	5-4-4
الفصل الخامس: تحليل الواقع الحالي للفقر الحضري في المدينة		
79	الطريقة والإجراءات	1-5
79	منهجية الدراسة	1-1-5
79	مجتمع الدراسة	2-1-5
79	عينة الدراسة	3-1-5
80	أداة الدراسة	4-1-5
83	صدق الأداة	5-1-5
84	ثبات الأداة	6-1-5
84	إجراءات الدراسة	7-1-5
84	المعالجات الإحصائية	8-1-5
85	التركيبية الاقتصادية لسكان المدينة	2-5
85	مستوى الدخل	1-2-5
86	مكان السكن والدخل	2-2-5
89	المرأة والعمل	3-2-5
90	عمل الزوجة ومعدل الدخل الشهري	4-2-5
91	متوسط الدخل الشهري للزوجة ومكان السكن	5-2-5
92	مجموع الدخول الشهرية للأسرة	6-2-5
93	متوسط مجموع دخل الأسرة الشهري	7-2-5
93	حجم الإنفاق	3-5
94	متوسط الإنفاق الشهري للأسرة	1-3-5
94	متوسط الإنفاق ودخل رب الأسرة	2-3-5
97	متوسط الإنفاق وعدد العاملين في الأسرة	3-3-5

الصفحة	الموضوع	الرقم
98	متوسط الإنفاق الشهري حسب مكان السكن	4-3-5
99	حجم الإنفاق على الطعام	5-3-5
100	حجم الإنفاق على أجرة السكن	6-3-5
100	حجم الإنفاق على الخدمات	7-3-5
101	حجم الإنفاق على الاحتياجات الأخرى	8-3-5
101	المساعدات المقدمة للأسرة	4-5
102	نوع المساعدات المقدمة	1-4-5
102	جهة تقديم المساعدة	2-4-5
103	طبيعة العمل والمهنة	5-5
104	قيمة الدخل الشهري ومهنة رب الأسرة	1-5-5
106	مكان عمل رب الأسرة	2-5-5
107	قيمة الدخل الشهري ومكان عمل رب الأسرة	3-5-5
109	التركيب العمري للسكان	6-5
109	العمر لرب الأسرة	1-6-5
110	عدد العاملين في الأسرة	2-6-5
112	التركيب الاجتماعي للسكان	7-5
112	الحالة الاجتماعية لرب الأسرة	1-7-5
113	المستوى التعليمي لرب الأسرة	2-7-5
114	المستوى التعليمي وعمر رب الأسرة	3-7-5
116	المستوى التعليمي ومهنة رب الأسرة	4-7-5
118	المستوى التعليمي ودخل رب الأسرة	5-7-5
الفصل السادس: تحليل التطور والامتداد العمراني للمدينة		
121	خصائص وملكية المسكن	1-6
121	ملكية السكن	1-1-6
121	مادة بناء المسكن	2-1-6
122	مادة بناء المسكن وملكية المسكن	3-1-6
124	المصدر الرئيسي لتمويل بناء المنزل	4-1-6
124	قيمة الأجرة السنوية للمنزل	5-1-6

الصفحة	الموضوع	الرقم
125	طبيعة المسكن	6-1-6
125	حجم الأسرة	2-6
126	عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن	1-2-6
126	المشاركة في المسكن	2-2-6
127	تاريخ بناء المنزل	3-6
127	تاريخ الانتقال والسكن في المنزل	1-3-6
128	السبب الأهم لاختيارك موقع بناء المسكن	2-3-6
129	سبب البقاء في المنزل	3-3-6
129	السبب الذي يدعوك للانتقال من منطقة السكن	4-3-6
130	سبب عدم امتلاك منزل	5-3-6
131	الإضافات على المسكن	4-6
131	السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة	1-4-6
132	مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن	2-4-6
132	كثافة المسكن	5-6
133	عدد طوابق المسكن	1-5-6
133	مساحة المسكن	2-5-6
134	عدد غرف المنزل	3-5-6
134	غرف النوم في المنزل	4-5-6
135	الخدمات في المسكن	6-6
135	مستوى الخدمات المتوفرة في المسكن	1-6-6
137	مستوى الرضا عن المسكن	2-6-6
الفصل السابع : علاقة الفقر بالتطور العمراني لمدينة نابلس		
140	مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل	1-7
141	قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومادة بناء المسكن	1-1-7
143	قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن	2-1-7
145	الدخل الشهري للأسرة والمساعدات خلال العام الأخير	3-1-7
147	مكان السكن ومهنة رب الأسرة	2-7
149	مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل وقيمة الدخل الشهري	1-2-7

الصفحة	الموضوع	الرقم
150	مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل ومكان عمل رب الأسرة	2-2-7
151	مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل ومهنة رب الأسرة	3-2-7
152	الرضا عن المسكن وقيمة الدخل الشهري	3-7
153	الرضا عن المسكن حسب مكان عمل رب الأسرة	1-3-7
154	الرضا عن المسكن والمستوى التعليمي	2-3-7
155	عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن ومساحة المسكن	3-3-7
157	التطور العمراني للمدينة	4-7
158	علاقة التطور والامتداد العمراني وقيمة الدخل الشهري	1-4-7
160	علاقة التطور والامتداد العمراني والمستوى التعليمي	2-4-7
162	تقييم دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة	5-7
163	الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة	1-5-7
165	العوامل التي تؤثر على الوضع المعيشي للأسرة	2-5-7
168	النتائج والتوصيات	
175	المراجع والمصادر	
182	الملاحق	
b	Abstract	

فهرس الجداول

الصفحة	الجدول	الرقم
13	التوزيع النسبي لعدد السكان والأسر حسب المنطقة، وعدد الاستثمارات لكل حي	جدول (1-1)
46	نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لعام 1996	جدول (1-3)
47	نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1998-1996	جدول (2-3)
48	نسبة الفقر والفقر المدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة، 1998	جدول (3-3)
51	نسبة الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر 1998-2005	جدول (4-3)
86	توزيع عينة الدراسة حسب قيمة الدخل الشهري	جدول (1-5)
86	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن	جدول (2-5)
88	التكرارات والنسب المئوية بين قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن	جدول (3-5)
90	توزيع عينة الدراسة حسب متغير علاقة الزوجة بقوة العمل	جدول (4-5)
90	توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمل الزوجة ومعدل الدخل الشهري	جدول (5-5)
91	التكرار والنسب المئوية ومتوسط الدخل الشهري للزوجة ومكان السكن	جدول (6-5)
92	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجموع الدخل الشهري للأسرة	جدول (7-5)
93	توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة	جدول (8-5)
94	توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط الإنفاق الشهري	جدول (9-5)
95	التكرارات والنسب المئوية بين قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة	جدول (10-5)
97	التكرارات والنسب المئوية بين عدد العاملين في الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة	جدول (11-5)

الصفحة	الجدول	الرقم
99	توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط الإنفاق الشهري لمناطق السكن	جدول (5-12)
99	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الطعام	جدول (5-13)
100	توزيع عينة الدراسة حسب متغير اجرة المسكن	جدول (5-14)
100	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخدمات	جدول (5-15)
101	توزيع عينة الدراسة حسب متغير احتياجات اخرى	جدول (5-16)
102	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تلقي اية مساعدات خلال العام الأخير	جدول (5-17)
102	توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع المساعدات المقدمة	جدول (5-18)
103	توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجهة الرئيسية المسؤولة عن المساعدة	جدول (5-19)
104	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مهنة رب الأسرة	جدول (5-20)
105	التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومهنة رب الأسرة	جدول (5-21)
107	توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان عمل رب الأسرة	جدول (5-22)
108	التكرارات والنسب المئوية لتحديد قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان عمل رب الأسرة	جدول (5-23)
110	توزيع عينة الدراسة حسب العمر لرب الأسرة	جدول (5-24)
110	توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الأسرة	جدول (5-25)
111	التوزيع النسبي والتكرارات بين عدد العاملين في الأسرة وأهم سبب لعدم امتلاك منزل حتى الآن	جدول (5-26)
113	توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية لرب الأسرة	جدول (5-27)
114	توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة	جدول (5-28)
115	التكرارات والنسب المئوية للمستوى التعليمي وعمر رب الأسرة	جدول (5-29)
117	التكرارات والنسب المئوية للمستوى التعليمي ومهنة رب الأسرة	جدول (5-30)
119	التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري والمستوى التعليمي لرب الأسرة	جدول (5-31)

الصفحة	الجدول	الرقم
121	توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن	جدول (1-6)
122	توزيع عينة الدراسة حسب مادة بناء المسكن	جدول (2-6)
123	التكرارات والنسب المئوية لمادة بناء المسكن و ملكية المسكن	جدول (3-6)
124	التوزيع التكراري للمصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المنزل	جدول (4-6)
125	توزيع عينة الدراسة حسب قيمة الأجرة السنوية	جدول (5-6)
125	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المسكن	جدول (6-6)
126	توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن	جدول (7-6)
126	توزيع عينة الدراسة حسب هل يشارك احد في المسكن من اسرتك	جدول (8-6)
127	توزيع عينة الدراسة حسب تاريخ بناء المنزل	جدول (9-6)
128	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تاريخ الانتقال والسكن في المنزل	جدول (10-6)
128	توزيع عينة الدراسة حسب متغير السبب الأهم لاختيار موقع بناء المسكن	جدول (11-6)
129	توزيع عينة الدراسة حسب أهم سبب يدعوك للبقاء في منزلك	جدول (12-6)
130	توزيع عينة الدراسة حسب السبب الذي يدعوك للانتقال من منطقة السكن	جدول (13-6)
130	توزيع عينة الدراسة حسب أهم سبب لعدم امتلاك منزل حتى الآن	جدول (14-6)
131	توزيع عينة الدراسة حسب الإضافات على المسكن خلال السنة الأخيرة	جدول (15-6)
131	توزيع عينة الدراسة حسب السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة	جدول (16-6)
132	توزيع عينة الدراسة حسب مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن	جدول (17-6)
133	توزيع عينة الدراسة حسب عدد طوابق السكن	جدول (18-6)
134	توزيع عينة الدراسة حسب مساحة المسكن	جدول (19-6)

الصفحة	الجدول	الرقم
134	توزيع عينة الدراسة حسب عدد غرف المنزل	جدول (6-20)
135	توزيع عينة الدراسة حسب عدد غرف النوم في المنزل	جدول (6-21)
136	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مستوى الخدمات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	جدول (6-22)
137	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الرضا عن المسكن مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	جدول (6-23)
140	توزيع عينة الدراسة حسب مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل	جدول (7-1)
142	التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومادة بناء المسكن	جدول (7-2)
144	التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن	جدول (7-3)
146	التكرارات والنسب المئوية للدخل الشهري للأسرة مع المساعدات خلال العام الأخير	جدول (7-4)
148	التكرارات والنسب المئوية لمكان السكن ومهنة رب الأسرة	جدول (7-5)
149	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية لدرجة مستوى الخدمات حسب الدخل الشهري لرب الأسرة	جدول (7-6)
150	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية لدرجة توفر الخدمات حسب مكان عمل رب الأسرة	جدول (7-7)
151	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية لدرجة مستوى الخدمات حسب مهنة رب الأسرة	جدول (7-8)
152	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية للرضا عن المسكن وقيمة الدخل الشهري	جدول (7-9)
153	التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن ومكان عمل رب الأسرة	جدول (7-10)
154	الأوساط الحسابية، والنسب المئوية للرضا عن المسكن والمستوى التعليمي	جدول (7-11)

الصفحة	الجدول	الرقم
156	التكرارات والنسب المئوية لعدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن ومساحة المسكن	جدول (7-12)
159	التكرارات والنسب المئوية هل التطور والامتداد العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة	جدول (7-13)
161	التكرارات والنسب المئوية هل التطور والامتداد العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن والمستوى التعليمي لرب الأسرة	جدول (7-14)
163	توزيع عينة الدراسة حسب متغير تقييم دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة	جدول (7-15)
164	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسر مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	جدول (7-16)
167	الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مدى تأثيرها العوامل التالية على الوضع المعيشي للأسرة مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي	جدول (7-17)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
48	توزيع نسب الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظات 1998	شكل (1-3)
89	التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري ومنطقة السكن	شكل (1-5)
92	التوزيع التكراري بين مكان السكن والدخل الشهري للزوجة	شكل (2-5)
106	التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري ومهنة رب الأسرة	شكل (3-5)
109	التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري ومكان عمل رب الأسرة	شكل (4-5)
116	التوزيع التكراري بين المستوى التعليمي وعمر رب الأسرة	شكل (5-5)
118	التوزيع التكراري بين المستوى التعليمي ومهنة رب الأسرة	شكل (6-5)
123	التوزيع التكراري بين ملكية المسكن ومادة بناء المسكن	شكل (1-6)
143	التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري للأسرة ومادة بناء المسكن	شكل (1-7)
145	التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري ومكان السكن	شكل (2-7)
147	التوزيع التكراري بين الدخل الشهري للأسرة مع المساعدات خلال العام الأخير	شكل (3-7)
148	التوزيع التكراري بين مكان السكن ومهنة رب الأسرة	شكل (4-7)
149	التوزيع التكراري بين مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة	شكل (5-7)
150	التوزيع التكراري بين مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل ومكان عمل رب الأسرة	شكل (6-7)
152	التوزيع التكراري بين مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل ومهنة رب الأسرة	شكل (7-7)
153	التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن وقيمة الدخل الشهري	شكل (8-7)
154	التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن ومكان عمل رب الأسرة	شكل (9-7)
155	التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن والمستوى التعليمي	شكل (10-7)
157	التوزيع التكراري بين عدد أفراد الأسرة ومساحة المسكن	شكل (11-7)
160	التوزيع التكراري بين هل التطور والامتداد العمراني للمدينة وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة	شكل (12-7)
162	التوزيع التكراري بين التطور والامتداد العمراني للمدينة والمستوى التعليمي لرب الأسرة	شكل (13-7)

فهرس الصور

الصفحة	الصور	الرقم
56	تاريخ المدينة القديم	صورة (1-4)
68	جامع النصر وبرج الساعة	صورة (2-4)

فهرس الخرائط

الصفحة	الخريطة	الرقم
7	موقع نابلس الجغرافي بالنسبة لفلسطين	خريطة (1-1)
9	توزيع عينة الدراسة في مدينة نابلس حسب الأحياء	خريطة (2-1)
57	موقع المدينة بين الجبلين	خريطة (1-4)
58	موقع نابلس في الجزء الشمالي من الضفة	خريطة (2-4)
63	المناطق الزراعية في المدينة	خريطة (3-4)
64	توزيع المناطق الصناعية في المدينة	خريطة (4-4)
66	توزيع المناطق التجارية في المدينة	خريطة (5-4)
70	مرحلة التوسع في حدود المدينة عام 1948	خريطة (6-4)
72	تطور وتوسع الامتداد العمراني للمدينة ما بين الأعوام 1948 - 1963	خريطة (7-4)
74	مناطق البناء في مختلف أحياء المدينة في معظم الاتجاهات بعد العام 1983	خريطة (8-4)
77	التوسع العمراني الأخير للمدينة	خريطة (9-4)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
182	الإستبانة	ملحق (1)

ظاهرة الفقر الحضري وآثارها على التطور العمراني في مدينة نابلس

إعداد

معتصم نمر حسن اشتية

إشراف

د. علي عبد الحميد

أ. د. عبد الفتاح أبو شكر

الملخص

تعتبر ظاهرة الفقر ولا سيما الفقر الحضري من الظواهر التي ظهرت حديثاً وبالأخص في دول العالم الثالث والدول النامية، تناولت هذه الدراسة موضوع الفقر الحضري، حيث يعتبر الفقر في المدينة من أهم المحددات الأساسية لشكل واقتصاد ونمو المدينة، ومدى تطورها.

الهدف الرئيسي لهذه الأطروحة هو دراسة ظاهرة الفقر الحضري في مدينة نابلس ومدى تأثيرها على التطور العمراني للمدينة التي تعتبر من المدن الفلسطينية الكبيرة من حيث عدد السكان والنشاط الاقتصادي والعمراني عبر التاريخ.

ولتحقيق هذا الهدف تم دراسة بعض المفاهيم النظرية ذات العلاقة بموضوع الفقر الحضري في الدول النامية بشكل عام وفي الأراضي الفلسطينية بشكل خاص، وارتكزت الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي والتاريخي والتحليلي من خلال المسح الميداني واستخدام الاستبانة التي وزعت على عينة عشوائية من سكان أربعة أحياء سكنية في المدينة تمتاز باختلاف خصائصها الاقتصادية والعمرانية.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين الفقر الحضري والامتداد والتطور العمراني لمدينة نابلس، كما أظهرت وجود فروق ذات دلالة بين متوسط الدخل للأسرة والمنطقة السكنية، ودخل رب الأسرة والمستوى التعليمي له، وعدد العاملين فيها ومتوسط الإنفاق لهم. كما وأشارت الدراسة إلى أن سياسة وإجراءات الإحتلال الإسرائيلي تجاه مدينة نابلس كان لها الأثر المباشر في تراجع الأهمية الاقتصادية والنشاط العمراني في المدينة.

وأوصت الدراسة بضرورة التصدي لظاهرة الفقر الحضري والعمل على تشجيع حركة التطور العمراني في المدينة، وكذلك أهمية تنمية وتعزيز سوق العمل في المدينة من خلال توفير فرص عمل للعمال المتضررين جراء إغلاق أسواق العمل الخارجية.

وأخيراً أوصت الأطروحة بضرورة الاهتمام ببرامج التوعية المجتمعية وضرورة إجراء الدراسات والبحوث التي تهتم بظاهرة الفقر الحضري وعلاقتها بالتطور العمراني والحضري.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

- 1 -1 المقدمة
- 1 -2 أهمية الدراسة
- 1 -3 مبررات الدراسة
- 1 -4 أهداف الدراسة
- 1 -5 منطقة الدراسة
- 1 -6 منهجية الدراسة
- 1 -7 فرضيات الدراسة
- 1 -8 عينة الدراسة
- 1 -9 استبانة الدراسة
- 1 -10 مصادر المعلومات
- 1 -11 الدراسات السابقة

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

1-1 المقدمة

تعتبر ظاهرة الفقر ولا سيما الفقر الحضري من الظواهر التي واجهت دول العالم في العقدين الأخيرين وبالأخص دول العالم الثالث والدول النامية، وإذا ما نظرنا إلى هذه لظاهرة بشكل واضح فإننا نجد أنها بتزايد مستمر، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عمق الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ظهر الفقر مع الإنسان منذ الأزل ولكن البحوث العلمية لم تظهر الاهتمام بهذه المعضلة التي تؤثر سلباً على الحياة العامة بكامل نواحيها إلا منذ نحو قرنين من الزمان، ففي نهاية عصر الإقطاع وبروز الثورة الصناعية، ومع ازدياد الهجرة من الريف إلى الحضر، بدأ الفقر يظهر بشكل ملحوظ، الأمر الذي استدعى الكثير من المفكرين والعلماء للإشارة والكتابة بهذا الخصوص، يقول ادم سميث: (لا يمكن إن يزدهر مجتمع ويسعد حين تكون أكثر أعضائه فقراء وتوسعاً).

وفي السبعينيات اتجهت الأنظار إلى موضوع مكافحة الفقر والتخفيف من بؤس الفقراء والتأكيد على أن النمو الاقتصادي والنتائج الإجمالية ليسا كافيان لقياس التغيير في الرفاه الاجتماعي وكون الفقراء يعانون من قلة فرص العمل كما أن استراتيجيات التصنيع أهملت التنمية الاجتماعية.

ثم جاء دور الأمم المتحدة في القرن الماضي حيث قامت بعقد مؤتمرات دولية من أهمها عقد القمة العالمية للتنمية الاجتماعية (WSSD) في كوبنهاجن عام 1995، وذلك لتحليل الفقر والبطالة والانحلال الاجتماعي، وفي هذه القمة تباينت الآراء المؤيدة لمساعدة الفقراء بشكل مباشر والعمل على إحداث تغييرات اقتصادية وهيكلية للحد من الفقر ومن ثم بدأت الدول والمؤسسات العامة والخاصة تهتم بهذا الموضوع إلى أن أصبح محور اهتمام غالبية دول العالم.

وقد تزايد عدد الفقراء في جميع الدول النامية منذ الثمانينات (فيما عدا دول شرق آسيا)، بما فيها الدول العربية التي زادت بها نسبة الفقراء. فلا يوجد نموذج موحد للفقير حتى الآن، ولكن تم التعرف على سمات متعددة تربط الفقراء من خلال عمليات المسح التي أجريت في معظم دول العالم لقياس الفقر، وبالتالي فإن حصر عدد الفقراء في أي مجتمع هو نقطة البداية لوضع السياسة الملائمة لمكافحة هذه الظاهرة، وهنا تجدر الإشارة بأن الفقر ليس مجرد نقص الدخل بل هو قصور القدرة الإنسانية، ويقتضي تغيير هذا الوضع تحولات حاسمة في الموقف من التنمية وسياساتها فالفقير موضوعا مركزيا للتنمية في النظرية والممارسة، كما نص إعلان منظمة العمل الدولية عام 1944 بأن الفقر في أي مكان يشكل خطرا على الرفاهية.

لقد استعصى الفقر الجماعي على الأساليب المتغيرة لسياسات التنمية التي انتهجتها العديد من الدول رغم التخفيف من حدة الفقر ما بين الأربعينات والثمانينات إلا أن مسألة الفقر في العالم ما تزال تتربع على عرش الأولويات في الكثير من الدول النامية وكذلك الدول العربية.

إن موضوع الفقر الحضري وفقراء المدن لم يظهر في السنوات الماضية ولم يذكر في الأدبيات والبحوث إلا في الفترة القريبة حيث بدا الحديث والأخذ بمسألة الفقر الحضري وفقراء المدن، الأمر الذي ينعكس سلبا على واقع السياسات التنموية التي تعنى بأمور المدينة وتطورها العمراني كون المشرفين عليها لا يأخذوا بعين الاعتبار الحاجات الأساسية والخطط العمرانية في الخطط، يوجد تجاهل كامل لأوضاع فقراء الحضر، وبهذا تصبح الخطة التنموية، في رأي فقراء الحضر لا تمت لهم بصلة، وبذلك تثبت فشلها.

أما إذا نظرنا إلى الفقر في الأراضي الفلسطينية فإننا ننظر له بمنظار آخر، فقد كان الاحتلال الإسرائيلي السبب المباشر في إحداث الفقر بشكل عام أو فقر المدن بشكل خاص ولاسيما بعد العام 1948 والعام 1967 وهي من أهم الحوادث في تاريخ الشعب الفلسطيني وما لها من اثر كبير على تفشي الظاهرة بالإضافة إلى التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت تلك الأعوام، وبهذا لا يمكن دراسة الفقر في فلسطين دون الأخذ بعين الاعتبار تلك الفترات كونها خلقت حالة من التغيير في جميع المستويات، الأمر الذي اثر أيضا على وضع

المدن الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، حيث يعتبر الفقر في المدينة من أهم المحددات الأساسية لشكل واقتصاد ونمو المدينة، ومدى تطورها، ويعتبر التطور العمراني من المحددات الأساسية لازدهار أي بلد، ومعظم الدول تعاني وعلى رأسها الدول النامية من زيادة عدد سكان المدن نتيجة الزيادة الطبيعية وهجرة أهل الريف إليها، وقد ترتب على هذا أن امتد التطور العمراني داخل وخارج حدود المدن بمعدلات عالية، ونتج عن هذا التطور والامتداد العمراني العديد من المشاكل الحضرية، كارتفاع أسعار الأرض، وانتشار الأحياء الفقيرة ولا سيما في وسط المدينة، ونقص الخدمات وزحف العمران على الحدائق العامة، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وعلى رأسها البطالة والفقر، ومشاكل التلوث بأنواعه المختلفة (الهواء والماء والضوضاء والنواحي الجمالية، ومن هنا جاء اهتمام الباحث لدراسة ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني لمدينة نابلس.

1-2 أهمية الدراسة

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها تتناول موضوع بدأ الاهتمام به بشكل كبير في العالم وبتنامي مفهوم الفقر الحضري كان لا بد من التصدي له على نحو متكامل لما يشكله من أهميه في عملية النمو والتقدم وانعكاس ذلك على الفقر بشكل عام وخاصة الفقر الحضري.

كما تعتبر ظاهرة الفقر من الأمور التي استرعت اهتمام دول العالم المتقدمة وعلى رأسها الدول العربية حيث أنها أثرت بشكل مباشر وغير مباشر على الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول، لذا فقد أعدت هذه الدول العديد من البرامج والسياسات التي أقرتها الأمم المتحدة من أجل وضع حد وتقليل ظاهرة الفقر بشكل عام، وفي الآونة الأخيرة كان الاهتمام الدولي ينصب على مقاييس الفقر العربي لما لهذا الفقر من أهميه وتأثير على التنمية الحضرية في هذه الدول.

وانعكس ذلك في المدن التابعة لهذه الدول حيث ظهرت فئة اجتماعيه داخل هذه المدن تأثرت بالواقع الاقتصادي والعمراني والاجتماعي لبقية هذه المدن، مما استدعى إعادة النظر في

سياسة الإدارات المحلية الحضرية للعمل على وضع الحلول والبرامج من أجل إخراج هذه الفئة من الوضع التي وجدت نفسها فيه والذي أصبح يطلق عليه الفقر الحضري.

وتركز الدراسة على مدينة نابلس لما لهذه المدينة من خصوصية تركزت بوضعها الجغرافي وانحصارها في منطقته جغرافيه معينه حيث امتدت من منطقته محصورة داخل البلدة القديمة إلى مناطق أخرى متقدمه ومحيطه بهذه البلدة القديمة وهذا أدى إلى توسع عمراني واسع أوجد بشكل واضح ظاهرة الفقر الحضري في هذه المدينة التي عانت من إشكالات استثنائية عن باقي المدن الأخرى بفعل الاحتلال الإسرائيلي وممارسته كافة صورته وأشكاله الذي تركز في الإغلاقات والحصار المتواصل الذي أثر على المدينة بشكل واضح، ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة.

1-3 مبررات الدراسة

- 1 - محاولة الكشف عن ظاهرة الفقر الحضري في مدينة نابلس.
- 2 - إعطاء فكرة عن ظاهرة الفقر الحضري لصناع القرار والسياسات التنموية والعمرانية، للوقوف على هذه الظاهرة عند وضع السياسات والبرامج الخاصة بالبيئة الحضرية سواء على المستوى الوطني بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص.
- 3 - الاهتمام العالمي لظاهرة الفقر الحضري لإبراز هذه الظاهرة في فلسطين وبالأخص مدينة نابلس للاستفادة من البرامج والسياسات التي تقدم أو تطرح للحد من هذه الظاهرة ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة إليها.
- 4_ التعرف على مستوى التأثير للفقر الحضري في سياسة التخطيط العمراني لمدينة نابلس ودور التخطيط العمراني في إبراز هذه الظاهرة أو الحد منها.

1-4 أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- 1 - دراسة ظاهرة الفقر الحضري في مدينة نابلس وأسبابه ومعرفة إذا ما كان هناك سياسات أو برامج أعدت للكشف عنه.
- 2 - التعرف على أهمية الفقر الحضري وأثر ذلك في التطور العمراني للمدينة.
- 3 - قياس مدى أثر التطور العمراني في كشف ظاهرة الفقر الحضري لمنطقة الدراسة.
- 4 - دراسة الموقع الجغرافي للمدينة ومدى تأثيره على هذه الظاهرة ومعرفة دور التخطيط العمراني في المدينة.
- 5 - معرفة المعوقات والمسببات التي أوجدت ظاهرة الفقر الحضري في مدينة نابلس.
- 6 - محاولة وضع مقترحات وتصورات للحد من ظاهرة الفقر الحضري في المدينة ومدى تأثير ذلك بالتخطيط العمراني السليم.

1-5 منطقة الدراسة

تقع مدينة نابلس على خط عرض (14-32) شمال خط الاستواء، وعلى خط طول (15-35)، شرق خط غرينتش، وتتحصر بين جبلين هما، عيبال الذي يرتفع فوق مستوى سطح البحر (940) متر، ومن الجنوب جبل جرزيم الذي يرتفع عن مستوى سطح البحر (881) متر¹، والخريطة (1-1) تبين موقع نابلس الجغرافي بالنسبة لفلسطين.

1- حدود منطقة الدراسة

تم الاستعانة بالمخطط الهيكلي للمدينة بالإضافة إلى الخرائط الطبوغرافية، الصور الجوية لتحديد حدود المدينة، وهي على النحو التالي:

- 1- من الغرب: طريق نابلس طولكرم، والتي تقع غرب قرية زواتا.

¹ الموسوعة الفلسطينية، فلسطين الموضع والموقع، المجلد الأول، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، بيروت، 1999، ص12.

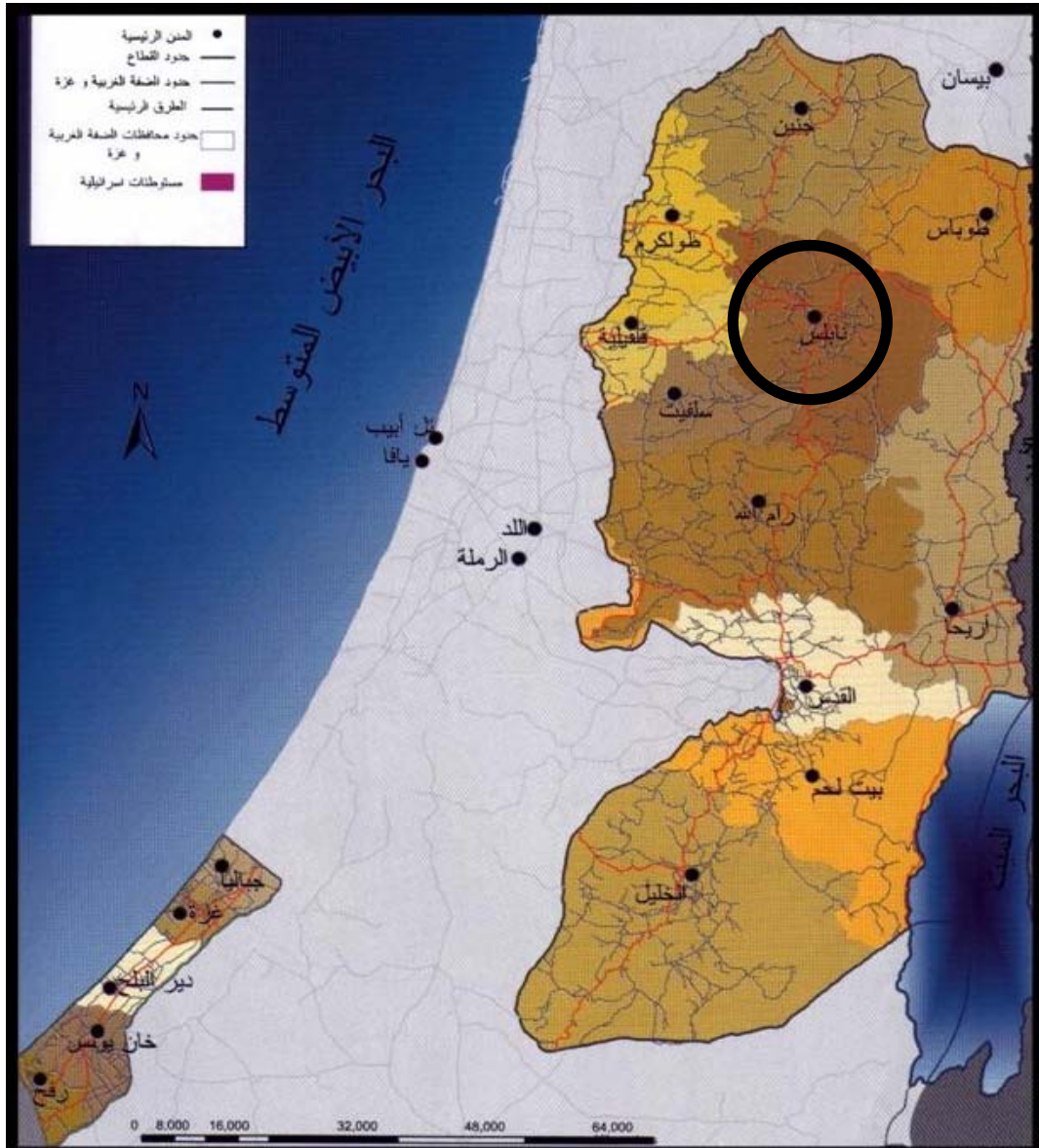
2- من الشرق: تقع على طريق نابلس رام الله مروراً بطريق الباذان شرق المساكن الشعبية.

3- من الشمال: إسكان المهندسين والطريق المؤدي إلى عصيرة الشمالية.

4- من الجنوب: تقع حدود البلدية على طريق شارع القدس، والطريق الآخر يقع على طريق

تل من الجهة الجنوبية الغربية لمدينة نابلس.

خريطة (1-1): موقع نابلس الجغرافي بالنسبة لفلسطين



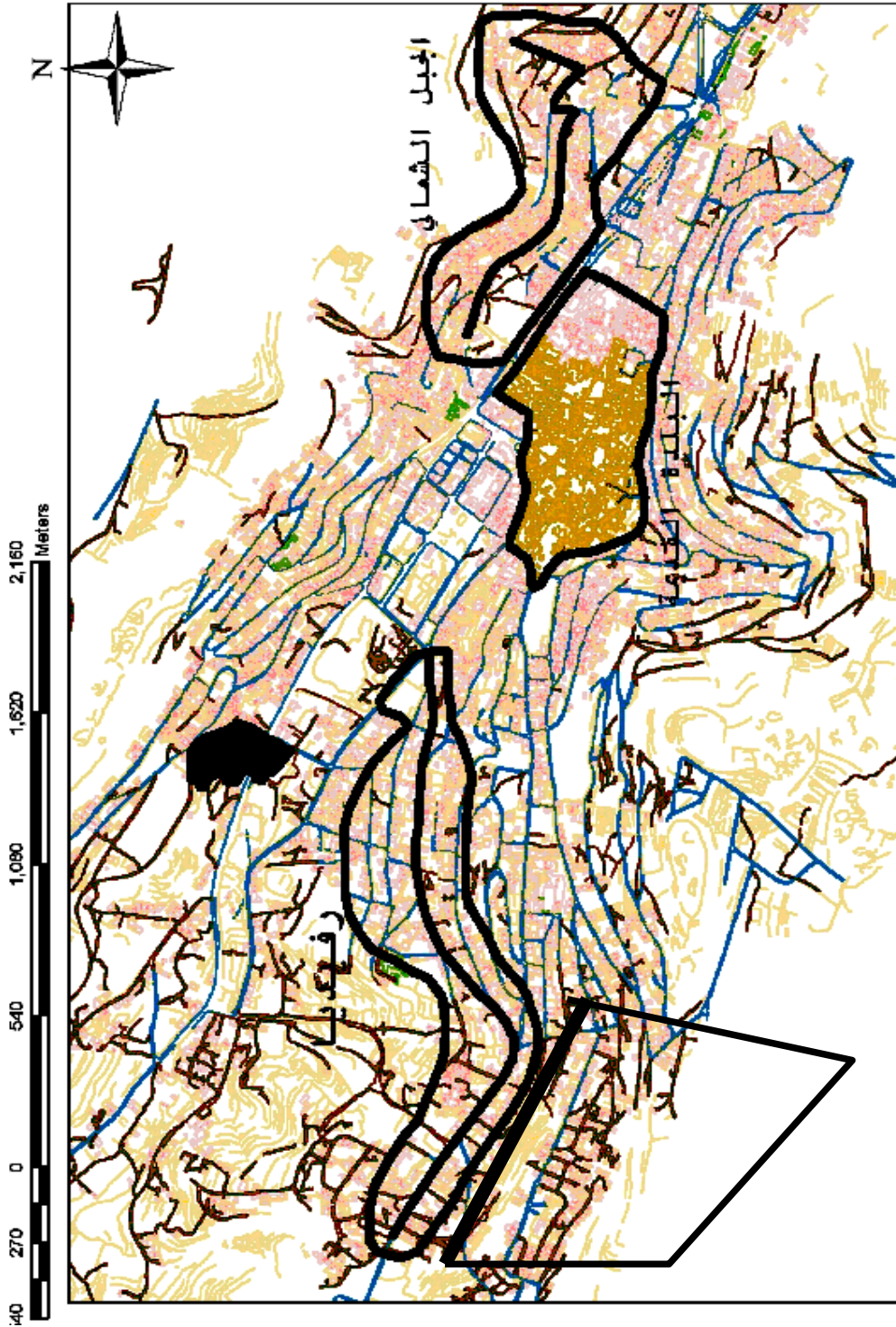
المصدر: إشتية، محمد؛ حباس، أسامة، البلديات وهيئات الحكم المحلي في فلسطين، منشورات المجلس الاقتصادي للتنمية والإعمار (بكدار)، 2004، ص.237.

ب- أجزاء منطقة الدراسة

بناء على التقسيمات السابقة للمدينة من قبل الباحثين والدارسين، وبالاستناد إلى تقسيمات البلدية، وبالاستعانة بتقسيمات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى ما هو متعارف عليه لدى السكان فقد تم اخذ أربعة أحياء سكنية موزعة على المدينة، وبعد استشارة ذوي الاختصاص وبالتحديد الدكتور على عبد الحميد قام الباحث بأخذ هذه الأحياء استناداً إلى شكلها العمراني الخارجي كون كل حي يمثل (طبقة اجتماعية social layer)، حيث تمثل كل منطقة شكل عمراني يختلف عن الآخر، وتعتبر البلدة القديمة ممثلة للبناء القديم، والجبل الشمالي يمثل النقلة العمرانية بين القديم والحديثة، وكل من المخفية ورفيديا تمثلان الأحياء الجديدة بشكلها العمراني المتطور، دون الأخذ بالمستوى المعيشي أو بمقدار الدخل لرب الأسرة أو طبيعة المسكن في كل حي، وهي على النحو التالي:

- 1- **البلدة القديمة:** تقع هذه المنطقة في وسط المدينة وتضم عدة حارات، منها الياسمينية، الشيخ مسلم، القيسارية، القريون، الحبلية، خان التجار، سوق الحدادين، والنصر.
 - 2- **الجبل الشمالي:** ويمثل عدة أحياء وشوارع ابتداء من خلة الإيمان شرقاً إلى شارع عصيرة غرباً، مروراً بضاحية الروضة، شارع بن رشد، شارع بيكر، وبلبيوس والسكة، وشارع مؤتة.
 - 3- **المخفية:** تقع هذه المنطقة في الجنوب الغربي للمدينة، وتضم ثلاثة شوارع كما هو متعارف لدى السكان، وهي الشارع الرئيسي بدءاً من أول شارع تل، والشارع الأوسط حتى بداية شارع عبد الرحيم محمود، والشارع العلوي حتى بداية شارع الجنيد (إسكان المهندسين).
 - 4- **رفيديا:** يقع هذا الحي في غرب المدينة ويشتمل على عدة شوارع، الشارع الرئيسي بدءاً من شارع المنتزه حتى بداية شارع الجامعة الحرم الجديد، وشارع المريخ، مروراً بأول شارع تونس وحي جنبلاط شمالاً، وأول شارع 15، ونهاية شارع عبد الرحيم محمود جنوباً.
- والخريطة (1- 2) تبين توزيع عينة الدراسة في الأحياء السكنية في المدينة وموقعها الجغرافي.

خريطة (2-1): توزيع عينة الدراسة في مدينة نابلس حسب الأحياء.



المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، نابلس، 2006م.

1- 6 منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة أتبع الباحث مجموعه من المناهج العلمية وهي:

أولاً: الإطار العام والنظري للدراسة

حيث تناول مشكلة الدراسة ومبرراتها وأهدافها ومنهجيتها وحدودها، كذلك تم دراسة المفاهيم والأسس ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتناول أيضاً بعض الدراسات السابقة والمشابهة لموضوع الدراسة.

ثانياً: المنهج التاريخي

وقد تم اللجوء إلى هذا المنهج لتقديم نظره شامله لتطور حالة الفقر سواء على الصعيد العالمي أو الإقليمي أو المحلي من خلال توضيح أسباب الفقر ومبرراته وعوامله، وكذلك الكشف عن التخطيط العمراني لمدينة نابلس في فترات زمنية معينه وصولاً إلى التخطيط العمراني الحالي وبداية بروز ظاهرة الفقر الحضري للمدينة ومدى تأثيره سلباً أو إيجاباً بالتطور العمراني الذي مرت به مدينة نابلس.

ثالثاً: المنهج الوصفي

حيث تم الاستعانة بهذا المنهج لتقديم وصف تفصيلي ودقيق عن ظاهرة الفقر الحضري في مدينة نابلس من خلال الأسر التي تعيش هذه الظاهرة من حيث المسكن والدخل وغيرها وكذلك يفيدنا هذا المنهج بصورته الميدانية لرصد ظاهرة الفقر الحضري من خلال استخدام استبانة المسح الميداني.

رابعاً: المنهج الإحصائي التحليل والتقييم

تضمنت هذه الدراسة مسحا ميدانيا لأوضاع الأسر الواقعة تحت ظاهرة الفقر الحضري من حيث الدخل والتعليم والمسكن، ومستوى الرضا عن الخدمات المتوفرة في المسكن، ودراسة التطور والامتداد العمراني للمدينة ومدى تأثيره في اختيار موقع السكن، مستعينا بهذا المنهج

كذلك لتحليل آراء وأفكار عينة الدراسة التي تمثل الأسر الواقعة ضمن دائرة الفقر الحضري حيث سيقوم الباحث باستخدام استبانة المسح الميداني لتحقيق هذه الغاية وسيتم تطبيق الإستبانة على عينة عشوائية من الأسر الواقعة ضمن ظاهرة الفقر الحضري ومدى تأثيرها على التطور العمراني في المدينة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وبعض المؤشرات الإحصائية (مربع كاي، تحليل التباين الأحادي، واختبار شيفيه) وذلك بربط ظاهرة الفقر الحضري مع التطور العمراني، وتحديد العلاقات بينهما ومن ثم الخروج ببعض النتائج والتوصيات.

7-1 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على عدة فرضيات من اجل الوصول إلى إثبات هذه الحقائق أو نفيها وهي على النحو التالي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن.
2. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة.
3. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين دخل رب الأسرة ومهنة رب الأسرة.
4. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين عدد العاملين في الأسرة وعدم امتلاك منزل حتى الآن.
5. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين دخل رب الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة.
6. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، يبين مساحة المسكن ودخل رب الأسرة.
7. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين عدد العاملين في الأسرة و متوسط الإنفاق في الأسرة.

8-1 عينة الدراسة

لقد حدد الباحث العينة بعد استشارة المختصين ولا سيما الدكتور حسين احمد مدير مركز استطلاع الرأي في جامعة النجاح الوطنية، والدكتور فيصل الزعنون رئيس قسم علم الاجتماع سابقا، حول حجم العينة وذلك بالاستناد إلى عدد سكان المدينة بناءً على نتائج تقديرات مسح السكان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2006 والبالغ 134116 نسمة أي ما يقارب 19159 أسرة (متوسط حجم الأسرة 6.5 أشخاص) موزعة على جميع أحياء المدينة، وتمثل الأحياء المختارة للدراسة ما يقارب 65% من مجموع السكان حيث بلغ عدد الأسر في هذه الأحياء ما يقارب 13670 أسرة، وتم تحديد حجم العينة (0.03) وعند ضرب عدد الأسر بحجم العينة (0.03)، يكون حجم العينة المختارة (406) استبانة موزعة على الأحياء الأربعة كل حسب نسبته المئوية من العدد الإجمالي للأسر، حيث تتفاوت من حي إلى آخر، حسب الجدول (1-1)، وبعد جمع الاستبانة بلغ عددها 398 استمارة مع الأخذ بعين الاعتبار الأسر التي رفضت تعبئة الاستمارة أو لم تعيدها، وبعض الاستمارات التي قام الباحث بإسقاطها لعدم اكتمالها.

وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين 2007\4\1 ولغاية 2007\4\30، وقد ساعدني في جمع الاستمارات من الميدان عن طريق المقابلة الشخصية بمساعدة عدد من الطلبة من ذوي الخبرة في إجراء المسوحات واستطلاعات الرأي من طلبة علم الاجتماع في جامعة النجاح بالإضافة إلى عدد آخر من زملائي في العمل، بعد ذلك تم ترميز البيانات وإدخالها إلى جهاز الحاسوب ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الاجتماعي spss، ومن ثم إخراج النتائج الخاصة بالدراسة.

جدول (1-1): التوزيع النسبي لعدد السكان والأسر حسب المنطقة، وعدد الاستثمارات لكل حي:

الرقم	منطقة السكن	عدد الأفراد في الحي	عدد الأسر في الحي	النسبة المئوية لكل حي	عدد الاستثمارات في الحي
1	البلدة القديمة	23867	3408	25.9%	110
2	الجبل الشمالي	37600	5370	38.1%	150
3	المخفية	15241	2177	16%	65
4	رفيديا	18988	2712	20%	81
	المجموع	95696	13667	100%	406

المصدر: من تصميم الباحث حسب معطيات مسح السكان، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2006.

9-1 استبانة الدراسة

صممت هذه الإستبانة بشكل خاص لهذه الدراسة كونها تدرس الفقر الحضري، وهي من الدراسات الأولى التي تتطرق لهذه الظاهرة على مستوى المدينة وربطها بالتطور والامتداد العمراني، وقد شملت الإستبانة المواضيع التالية:

1- القسم الأول: ويتناول معلومات عامة عن رب الأسرة ومكان السكن ومكان العمل، والعمر وعمل الزوجة، وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة، ومجموع الدخل الشهري للأسرة، ومتوسط الإنفاق.

2- القسم الثاني: ويتناول طبيعة المسكن، وطوابق المسكن، ومادة بناء المسكن، وعدد الغرف وغرف النوم، والملكية، ومساحة المسكن، وسنة البناء والانتقال والسكن فيه، ومستوى الرضا عن الخدمات المتوفرة في المسكن.

3- القسم الثالث: ويتناول تقييم الوضع الاقتصادي، وأولويات الإنفاق، وتقييم دخل الأسرة، والطرق والإجراءات التي أدت إلى صمود الأسرة في الوضع الحالي.

10-1 مصادر المعلومات

في ضوء أهداف ومنهجية الدراسة المشار إليها سوف يعتمد الباحث على عدد من مصادر المعلومات، أهمها:

1. المصادر المكتبية: وتشمل المراجع والكتب والدوريات والأبحاث والخرائط ورسائل الماجستير ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمتوفرة لدى المكتبات العامة والخاصة.

2. المصادر الرسمية: وتشمل المعلومات والإحصائيات والبيانات والنشرات الموجودة والصادرة عن المؤسسات الرسمية ذات العلاقة مثل:

• الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

• بلدية نابلس

• وزارة الشؤون الاجتماعية

• وزارة التخطيط والتعاون الدولي

3. المصادر غير الرسمية: مثل التقارير والنشرات التي تصدرها مراكز البحوث والدراسات التابعة للجامعات والمؤسسات الأهلية وبعض المنظمات والجهات الدولية (مثل البنك الدولي، الأمم المتحدة).

4. المصادر الشخصية: وتشمل المعلومات والبيانات التي سيقوم الباحث بجمعها عن طريق المسح الميداني، الاستبيانات، الملاحظات والمشاهدات، إضافة إلى خبرة وتجربة الباحث كونه من سكان منطقة الدراسة.

1- 11 الدراسات السابقة

من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني، فقد تبين أن موضوع فقر المدن والفقر الحضري تحديداً من المواضيع الحديثة على فلسطين عامة ومدينة نابلس خاصة، وكون الدراسات السابقة تطرقت إلى موضوع الفقر بشكل عام، وعلاقته بالأسرة مثلاً أو علاقته بالمسكن أو بالبطالة، وكذلك ارتباطه بالواقع السياسي والاجتماعي أو الاقتصادي، وهذه الدراسات لم تناقش موضوع هذه الظاهرة

وتأثيرها على النمو الحضري للمدينة. والمتوفر لدينا من الدراسات التي تناولت ظاهرة الفقر مثلا دراسة بعنوان محددات الفقر وتأثيرها على التنمية العمرانية، كما أن هناك عدد من الدراسات القريبة التي تناولت دراسة خصائص السكان ومسألة الاكتظاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية، والتي لها تأثير على ظاهرة الفقر، بالإضافة إلى عدد من الدراسات التي تناولت موضوع التطور العمراني للمدينة من جوانب متعددة منها على صعيد التخطيط، ومنها على صعيد استعمالات الأراضي، ومنها على صعيد الإسكان والمساكن، من هذه الدراسات ما ركز على موضوع خصائص التحضر لمدينة نابلس أو لمناطق مدن أخرى، كذلك ظهر عدد آخر من الدراسات اهتمت بتأثير الأوضاع الاقتصادية والسياسية على الحالة العمرانية للمدينة، ودراسات ركزت على موضوع جغرافية العمران، أو تطوير وإعادة تخطيط وسط المدينة، سواء لمدينة نابلس أو غيرها من المدن الفلسطينية، وعليه يمكن ذكر وتلخيص عدد من الدراسات القريبة، التي تناولت عدد من المواضيع المختلفة والقريبة من الدراسة، وهي على النحو التالي:

(1) دراسة قام بها كل من نادر سعيد، وهديل رزق القزاز، عام 1999م بعنوان الفقر في فلسطين "دراسة حالات"

تطرقا في هذه الدراسة للتعرف على واقع الفقراء، من خلال دراسة حالات معينة في مناطق مختلفة من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد عرفت هذه الدراسة الفقراء وحالات الفقر في منطقة الدراسة، كما بينت طريقة جديدة للتعرف على الفقر من خلال تعريف الفقراء أنفسهم لهذه الظاهرة، فقد بين الفصل الأول الفقر في فلسطين من ناحية خلفية مفاهيمه، والفصل الثاني بين تحليل الفقر من وجهة نظر الفقراء، أما الفصل الثالث فقد كان عبارة عن توجهات عامة منه العوامل التي تؤدي إلى الفقر سواء البطالة أو الحالة الاجتماعية أو كبر السن، كما بينت الدراسة مظاهر الفقر المتمثلة في، وضع المسكن، أو الوضع الصحي، وعمالة الأطفال وغيرها من الأسباب، كما تناولت أنواع المساعدات التي يتلقاها الفقراء واقتراحات الفقراء في حل مشكلة الفقر.

(2) دراسة قام بها كل من عمر عبد الرازق ونائل موسى، تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر

تأتي هذه الدراسة في إطار الاهتمام الوطني العام لظاهرة الفقر، وسبل مكافحته، واستكمالاً للجهود السابقة بهذا الموضوع، وهذه الدراسة عبارة عن مراجعة لخطط الوزارات المختلفة من أجل التخفيف من الفقر، وكذلك تطرقت إلى الخطط التنموية المختلفة، وتبين الدراسة الأثر المباشر للاحتلال الإسرائيلي وما تبع ذلك من حالات فقر واختلال في الموازين الاقتصادية، كما تطرقت الدراسة إلى عدد من البرامج الإنمائية للاقتصاد الوطني لفترات متتالية، كما وتبين الرؤية الفلسطينية للفقر، كذلك اهتمت الدراسة للتعريف بمفاهيم الفقر، وتعرضت الدراسة لدراسة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبينت الدراسة أيضاً أهم خصائص الفقر في الأراضي الفلسطينية، وعملت على وضع آلية تقييم الخطط والبرامج الفلسطينية، وبينت الدراسة كذلك من هم المستفيدون من البرامج والخطط الموضوعية واعتمدت الدراسة في توصياتها، خطط التنمية، وان تكون مكافحة الفقر محورا أساسيا للتنمية الشاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(3) دراسة قام بها، فرج محمد حجاب، عام (2001). بعنوان اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس

تناولت هذه الدراسة اتجاهات التطور العمراني الحالي والمستقبلي في الجزء الشرقي لإقليم مدينة نابلس في ضوء المعلومات والبيانات المتوفرة حيث كان الهدف الأساسي لهذه الأطروحة هو دراسة وتحليل إمكانيات تطور مدينة نابلس في الاتجاه الشرقي، سواء التطور في الأراضي الواقعة ضمن حدود المدينة أو التطور باتجاه التجمعات السكانية شرق المدينة إضافة إلى وضع بعض المقترحات والتصورات لتوجيه التطور العمراني في هذا الجزء من الإقليم مما يساعد على إيجاد حلول مناسبة للمشاكل العمرانية والتخطيطية التي تعاني منها مدينة نابلس وكذلك العمل على تلبية احتياجات سكان التجمعات المحلية.

وأظهرت هذه الدراسة أن المنطقة الشرقية من إقليم نابلس تتمتع بإمكانيات ومقومات طبيعية وبشرية كبيرة تشجع تطور المدينة نحو الشرق. وخلصت هذه الدراسة إلى أن التخطيط الحالي لمدينة نابلس والذي يتم في غياب النظرة الشمولية لإقليم المدينة لا يمكن أن يوفر الإطار المناسب الذي يتيح للمدينة التطور بشكل ملائم يؤخذ بعين الاعتبار احتياجات ومصالح التجمعات المحلية، وأكدت بالتالي هذه الدراسة على ضرورة إعداد مخطط عام وشامل لإقليم المدينة يتناول التطور العمراني المستقبلي لمدينة نابلس وضواحيها في إطار العلاقة الإقليمية مع التجمعات السكانية المحيطة.

(4) دراسة قامت بها، فاديه المصري، عام (2002). بعنوان الاكتظاظ السكاني واثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس

قامت هذه الدراسة على بيان دور الاكتظاظ السكاني ليس داخل المنازل فحسب بل داخل المنطقة السكنية الواحدة أيضا، واثر ذلك على إحداث مشكلات اجتماعية داخل الأسرة أو في البيئة المحيطة، وأوساط المجتمع الفلسطيني ككل أو في مدينة نابلس بشكل خاص، وقد تناولت الدراسة مناطق سكنية مختلفة، منها ما هو في المدينة وتحديدًا البلدة القديمة ومناطق خارج البلدة القديمة، وكذلك عن المخيمات المحيطة مخيم العين، وتم عرض مادة الدراسة هذه في خمسة فصول، حيث احتوى الفصل الأول على خطة البحث التي تضمن نبذة عن الاكتظاظ السكاني والوحدة السكنية وأهم ما يجب أن يتوفر في هذه الوحدة السكنية، وتناول الفصل الثاني التركيب السكاني بشقيه النوعي والعمرى للسكان، أما الفصل الثالث من البحث تم فيه دراسة خصائص المسكن، وفي الفصل الرابع تم دراسة المشكلات الاجتماعية داخل الأسرة وفي الفصل الأخير تم تحليل النتائج والخروج بالتوصيات.

(5) دراسة أعدتها، بلدية نابلس من خلال قسمي (الهندسة والتخطيط)، عام(1995). بعنوان التنظيم الهيكلي لمدينة نابلس

قامت هذه الدراسة على بحث التخطيط الهيكلي للمدينة ونموها العمراني والاقتصادي والذي ارتبط بالظروف التاريخية والإدارية والسياسية والدينية والاقتصادية والزيادة السكانية،

إضافة إلى العلاقة بين السكن والصناعة وتأثير النقل على التخطيط، وتم في هذه الدراسة عرض العديد من الجداول ذات العلاقة بالدراسة، ومن هذه الجداول جدول لاستعمالات الأراضي وتوزيع السكان في المدينة مبين عدد السكان لكل منطقة لسنة 2015 وجدول يبين عدد سكان نابلس بسنوات مختلفة إضافة إلى جدول توقع هرم الأجيال، وتم الإشارة إلى نسبة الازدياد السنوي للسكان وعدد السكان في سنة الهدف وهي (2015). وتم الحديث عن البناء والسكن وتبين أن معظم الأبنية هي حتى ثلاث طوابق وأن الملكية هي في غالبيتها ملكية خاصة، أما عن التجارة والصناعة والعمالة فتم توضيح الصلة بين المدينة والقرى المجاورة إضافة إلى تطور المنطقة الصناعية بشرقي المدينة، أما بالنسبة للقوى العاملة فمن المتوقع ارتفاع نسبة الاشتراك بالقوى العاملة حتى سنة الهدف، وهناك جدول يبين توزيع القوى العاملة حسب فروع الاقتصاد في نابلس حيث هناك ثلاثة فروع اقتصادية أساسية وهي الصناعة والتجارة والاقتصاد. وتم الحديث عن المحلات التجارية والمكاتب في نابلس حتى سنة 1990 وهناك جدول في هذه الدراسة يبين ذلك.

(6) دراسة قامت بها علا أبو بكر النوري بعنوان محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس.

هذه الدراسة تناولت محددات الفقر واعتبارها من أهم الظواهر الاجتماعية وعلى اعتبار أن هذه الظاهرة تواجه الشعب الفلسطيني نتيجة للأوضاع التي يعيشها وتناولت الدراسة سرد لعدد من الدراسات العالمية التي قام بها عدد من الباحثين بدراساتها وكذلك مسح للدراسات في العالم العربي وجاءت الدراسة في ستة فصول تناول الفصل الأول فيها الإطار العام للدراسة ومن ثم تناول الفصل الثاني الإطار النظري لظاهرة الفقر من حيث مفهومه وقياسه وأسبابه كذلك تناول الفصل الثالث في الدراسة التركيب السكاني معتمدة على التركيب العمري والتركيب النوعي أما الفصل الرابع فقد عرضت الباحثة فيه التركيب الاقتصادي والمستوى التعليمي وربطه بعدة محددات مثل الدخل والمهنة والمستوى التعليمي أما الفصل الخامس فقد تناولت فيه الباحثة التركيب العمراني معتمده على ملكية المسكن ونمط البناء ومادة البناء وعدد الغرف

والمرافق الأساسية بالإضافة إلى الخدمات الأساسية والتجهيزات في المسكن و جاء في النهاية الفصل السادس استعرضت فيه النتائج والتوصيات.

وقد تطرقت لموضوع الفقر كظاهرة لها بعدها الاقتصادي والاجتماعي ومدى تأثيره على المحافظة ككل من ناحية التنمية العمرانية.

(7) دراسة قامت بها خيريه رضوان يحيى بعنوان انعكاسات الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس

قامت الباحثة بهذه الدراسة لتبيان فيما إذا كان العامل المادي والاجتماعي لرب الأسرة وللأسر ككل هما المؤثران الرئيسيان في التحكم بمكان ونوع المسكن وبروز ظاهرة طبقية الأحياء بين السكان، كما وتوضح الدراسة وتصف هذه الأماكن والأحياء لكي تتناسب كل فئة من المجتمع وبالتالي إعطاء هذا الحي هوية وطبيعة تعكس ثراء أو فقر ساكنيه.

فقد تناولت في الفصل الأول الإطار العام للدراسة والفصل الثاني لمحاه عامه عن مدينة نابلس يشتمل على الموقع والحدود واصل التسمية والتطور التاريخي والعمراني للمدينة كذلك تطرقت إلى التركيب العمراني للمدينة وتصنيف المناطق السكنية.

أما الفصل الثالث فقد وضح منهجية الدراسة وإجراءاتها بحيث بين لمحاه عامه عن الأحياء التي قامت عليها الدراسة وتناولت كذلك خصائص السكن والمسكن والتطرق إلى العادات الاجتماعية. أما الفصل الرابع فقد كان عبارة عن عرض وتحليل النتائج والتوصيات.

الفصل الثاني

ظاهرة الفقر والفقر الحضري

1-2 تمهيد

2-2 تعريف الفقر

3-2 مسببات الفقر

4-2 أشكال الفقر

5-2 تحديد خط الفقر

6-2 قياس الفقر

7-2 مفهوم الفقر الحضري

الفصل الثاني

ظاهرة الفقر والفقر الحضري

1-2 تمهيد

تعتبر ظاهرة الفقر من الظواهر الاجتماعية التي واكبت مسيرة الحضارة البشرية على مر العصور وقد شكلت تحدياً صعباً للقيم الإنسانية والأمان الاجتماعي والرفق الحضري، وقد ظهر الفقر مع الإنسان منذ الأزل، ولكن لم تظهر البحوث العلمية والكتابات المعنية به إلا منذ قرنين من الزمان. ففي أواخر القرن الثامن عشر وبداية الثورة الصناعية وانتهاء الإقطاع ومع زيادة الهجرة المكثفة من الريف إلى المدن والتي صاحبها فقراً ملحوظاً¹، وحتى منتصف القرن الثامن عشر، كان التحسن في مستويات المعيشة على الصعيد العالمي لا يكاد يذكر، ومعظم البلدان تقبلت الفقر على أنه إحدى حقائق الحياة التي لا مناص منها. وكان زهاء ثلاثة أرباع السكان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم². ومن أهم العوامل التي ساهمت تاريخياً في ظهور الفقر وتعميقه، هي سوء توزيع الدخل أو الثروات، وسوء إدارة الموارد والتدهور البيئي بالإضافة إلى الضغط السكاني والكوارث الطبيعية وأخيراً تهمة دور فئات مهمة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف، وفئات اجتماعية عانت من التمييز ضدها على أساس ديني أو عرقي أو سياسي³.

وقد حظيت ظاهرة الفقر في العالم ولا سيما في العقد الأخير من القرن العشرين باهتمام الحكومات والهيئات الدولية والباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين، حيث عقد العديد من المؤتمرات والقمم ذات العلاقة من أجل التقليل من الفقر، والتخفيف من معاناة الفقراء ومنها على وجه التحديد، مؤتمرات منظمة الأمم المتحدة منذ عام 1990م التي عالجت قضايا عديدة،

¹ صبحي، هدى محمد، 2001، المرأة والفقر، بحث غير منشور مقدم إلى المؤتمر العربي، المملكة المغربية، ص 2.

² العلمي، ببلي ابراهيم أحمد، هذا هو الفقر أبعاده، أسبابه، مأساه، نظرة اقتصادية إسلامية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة القاهرة، ج 1، ط 1، أكتوبر، 2003، ص 35.

³ باقر، محمد، قياس الفقر في دول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، سلسلة مكافحة الفقر، (3) الأمم المتحدة نيويورك، 1996، ص 1.

ومن أهمها قضية الفقر بمؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية في سبتمبر 1994م، والقمة العالمية للتنمية الاجتماعية في مدينة كوبنهاجن آذار 1995م، وذلك لدراسة وتحليل قضايا الفقر والبطالة. واعتبر العام 1996 ليكون السنة الدولية للقضاء على الفقر. وفي مؤتمر قمة الالفية الذي انعقد في أيلول 2000م، أقر إعلان الألفية، الذي حدد عدة أهداف، منها القضاء على الفقر، وتقليل نسبة الذين يعيشون على أقل من دولار في اليوم إلى النصف، وتقليل نسبة الذين يعانون من الجوع أيضا إلى النصف بحلول عام 2015م. كما يلتزم المؤتمر بالعمل على تحسين حياة ما لا يقل عن 100 مليون شخص من قاطني الأحياء الفقيرة بحلول عام 2020م¹. وبالنظر إلى بروز ما يسمى بالفقر الحضري أو فقر المدن تحديدا، فإن هذا المسمى لم يظهر في السابق رغم أعداد الهجرات المتزايدة التي حصلت من الريف إلى المدينة، واتساع المدينة، والتوسع الحضري وتعقيد حياة المدينة، وزيادة متطلبات السكان والحاجة إلى تلبية أنواع الخدمات المتعددة، ووجود ألف مليون من الفقراء يعيشون بدون مأوى مناسب وبدون خدمات أساسية في الأحياء الفقيرة والمستوطنات العشوائية، ظهر في الفترة الأخيرة ما يسمى بالفقر الحضري، أي تحديد ودراسة فقر المدينة بشكل أساسي من خلال دراسة ظاهرة الفقر بشكل عام.

2-2 تعريف الفقر

لا يعني الفقر مجرد نقص الدخل، فالأهم من ذلك أنه يعني قصور القدرة الإنسانية². فهو من المفاهيم المجردة النسبية لأنه يحاول وصف ظاهرة اجتماعية واقتصادية بالغة التعقيد والتشابك من جهة، ويختلف باختلاف المجتمعات والفترات التاريخية وأدوات القياس من جهة أخرى، والجزء المشترك بين هذه التعريفات يدور حول مفهوم الحرمان النسبي لفئة معينة من فئات المجتمع، والفقر "هو عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة"¹، وهذا التعريف يعتمد على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة كما يعتمد على المجتمع الذي

¹ الأمم المتحدة، استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، 5-6 أيار/مايو 2002، ص 1.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، أيار/مايو 1997، ص 5.

¹ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1990، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 1990، ص 41.

تتم فيه حالة التوصيف، وهنا نشير إلى أن أي تشخيص للفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة ألا وهي الدخل والنشاط الاقتصادي من جانب والصحة والتعليم من جانب آخر ثم التمكين والأمن والعدالة من جانب ثالث². ويعتبر عدد آخر أن الفقر ظاهرة من الظواهر الاجتماعية المعقدة التي تتسبب بعدد من العوامل وتتفاعل معها وهي ظاهرة منتشرة في أنحاء المجتمع ولا يقتصر على جزء جغرافي منه فهي في الحضر كما هي في الريف³.

ويعرف الفقر أيضا بأنه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية⁴، والبعض الآخر يميل إلى أن الفقر ظاهره وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة وأن الفقراء هم من حرّموا بنائيا وتاريخيا (ولا يزالوا) من فرص عادلة في التملك، ومن فرص المشاركة في صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بإحداث تغييرات أساسية في مجمل السياسات على مستوى المجتمع المحدد.

للفقر عوامل تاريخية ومعاصرة، اقتصادية واجتماعية وسياسية وجغرافية أيضا، تتفاعل معه وتعيد إنتاجه وهو لا يرتبط فقط بفقر الدخل أو نقص فرص التعليم أو فقد الصحة بقدر ما يرتبط بعدم المساواة، وبالحواز الاجتماعية السائدة، والفقراء هم فاقدو القدرة "powerlessness" والتأثير في العوامل الاقتصادية والاجتماعية المحددة لشروط وجودهم الاجتماعي⁵، وكما جاء في معجم علم الاجتماع أن كلمة فقر "poverty" تعني مستوى معيشة منخفض لا يفي بالاحتياجات الصحية والمعنوية المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد أو مجموعته أفراد وينظر إلى هذا المصطلح نظرة نسبية نظرا لارتباطه بمستوى المعيشة الملائم في المجتمع وبتوزيع الثروة ونسق المكانة والتوقعات الاجتماعية¹، والفقر عادة "ما يعرف على أنه عدم كفاية

² الأمم المتحدة، الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص4.

³ الفارس، عبد الرازق، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، شباط/ فبراير 2001، ص71.

⁴ الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق ص5.

⁵ صبحي، مرجع سابق، ص2.

¹ غيث، محمد عاطف، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1990، ص341-

الدخل، وعدم القدرة على الوصول إلى حد أدنى من الاحتياجات الأساسية سواء الاحتياجات المادية والاحتياجات غير مادية"¹، ويعرف الفقر في أشكال وصور تتجاوز عدم كفاية الدخل، ويتمثل الفقر إلى حد كبير في انعدام الفرص بسبب عدم كفاية التعليم والتغذية وضعف الحالة الصحية وقصور التدريب أو بسبب عدم القدرة على العثور على عمل يجزي القدرات الموجودة لدى الشخص الجزاء الأدنى. كما أن الفقر يتمثل أيضا في الضعف أمام الصدمات الاقتصادية المفاجئة الواسعة المدى، أو من الصدمات الفردية كأن يفقد العامل قدرته على كسب قوت يومه. كذلك يعتبر الفقر هو انعدام القدرة على تغيير القوى الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على استمرار حالة الضعف أمام الصدمات ولا يزال انخفاض الدخل أو الإنفاق يرتبط في الغالب ارتباطا وثيقا بهذه الخصائص، وعلى هذا يمكن اعتبار تعريف الفقر بوصفه حالة من الحرمان من المزايا أو الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبشرية التي تقودنا أن يكون هناك خط للفقر ومن يقع تحت أسفل ما هو محدد لمستوى خط الفقر هم فقراء. وتعتمد كيفية تقدير ذلك الخط على نوع ذلك الخط،² فالفقر يمكن أن يعرف بالمعنى المطلق الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان، ويستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية فقط. وخط الفقر هو محاولة منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان، من الغذاء، والملبس، والمسكن والنقل.

2-3 مسببات الفقر

بما أن الفقر مسألة نسبية يختلف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، وله مفاهيم وأنواع متعددة فمن الطبيعي أن تختلف الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الفقر، فمعرفة أسباب أي مشكلة يثير الطريق لحلها، ومعرفة أسباب الفقر ينتج عنه صياغة سياسات للقضاء عليه، وقد تختلف أسباب الفقر من دولة لأخرى، فالأسباب التي تؤدي إلى الفقر في الدول النامية تختلف عنها في الدول المتقدمة.

¹ الليثي، هبة، سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية، بحث غير منشور، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 4.

² باقر، مرجع سابق، ص 7.

الكثير من دول العالم تعزي أسباب الفقر إلى نقص في الدخل¹، بل تتعدى الدخل واستهلاك الأسرة في دول أخرى، ليضاف إليها الرفاه الاجتماعي، والتمكين، والبيئة المؤهلة²، فقد اتسعت وزادت أسباب الفقر لتصل إلى درجات الحرمان من أمور أخرى مثل التعليم والصحة وعدم القدرة الإنسانية، والمشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية، وتعزيز الديمقراطية والتنمية السياسية³ لتصل إلى درجة إشباع الحاجات الجنسية، وكذلك الحرمان من الحصول على مستوى معيشي لائق، كما أن حرمان فئات لها دورها الاجتماعي والاقتصادي من المشاركة في كافة مجالات الحياة مثل المرأة وسكان المناطق الريفية قد يؤدي إلى الفقر⁴، بالإضافة إلى عدم امتلاك الأفراد لمختلف أنواع الأصول المادية، مثل الأرض، والادخار، وسهولة الوصول إلى القروض المالية⁵، كما أن انخفاض التمويل الخارجي والمساعدات العاجلة تكون من أسباب الفقر، بالإضافة إلى عدم وجود أمان اجتماعي لتلبية احتياجات الفقراء والضعفاء في الحالات الطارئة⁶.

كذلك هناك علاقة وثيقة بين الفقر واللامساواة، وسوء توزيع الموارد، والإمكانات في السلطة، أي ضعف أداء المؤسسات الحكومية، والاجتماعية، فيما يخدم مصلحة الفئات الفقيرة والمهمشة في المجتمع، كذلك تبقى البطالة محددا أساسيا ورئيسياً في وجود الفقر بكافة أوجهه وأشكاله⁷، ولعل بعض الأسباب تكون نتيجة للاحتلال، وهكذا يمثل الاحتلال وما نتج وينتج عنه عاملاً أساسياً لظاهرة الفقر⁸، كما أن تكوين الأسرة هو أحد أهم العوامل المرتبطة بالفقر، فالأسر

¹ العلمي، مرجع سابق، ص 21.

² الأمم المتحدة، وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / معهد التخطيط القومي، القاهرة 16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (8)، الأمم المتحدة نيويورك، 1999، ص 123.

³ Word development report 2000 / 2001 / **attacking poverty**، published for the word bank. P.34.

⁴ باقر، مرجع سابق، ص 1.

⁵ العلمي، مرجع سابق ص 24.

⁶ الأمم المتحدة، (8)، 1999، ص 121-122.

⁷ هلال، جميل، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (7)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997، ص 4- ص 6.

⁸ هلال، مرجع سابق، ص 9.

ذات الأطفال أكثر معاناة من تلك الأسر التي ليس لديها أطفال وكلما ازداد عدد الأطفال ازدادت معاناة الأسر، كما أن التعليم المنخفض يؤدي إلى انتقال الفقر بين الأجيال.¹

2-4 أشكال الفقر

إن أشكال الفقر كانت في السابق تنحصر في اتجاه واحد ألا وهو فقر الدخل أو الدخل، فمفهوم الفقر يشير إلى أبعاد متعددة تتجاوز الدخل المنخفض فهو يعكس الصحة المعتلة والتعليم والحرمان من المعرفة والاتصالات، فقد شاع في الدول المختلفة اقتراب تحديد خط الفقر بناء على الدخل أو نمط الاستهلاك، واعتبار الفقر بوصفة أحد وجوه الحرمان من خيارات الفرص في العيش حياة محتملة ومقبولة، يعتبر الفقر البشري مؤشرا مجمعا لثلاثة مؤشرات أساسية هي: صحي تعليمي ومستوى معيشي لائق.

وبهذا ورغم أن الدخل يركز على أحد الأبعاد الهامة للفقر فإنه لا يعطي إلا صورة جزئية للعديد من السبل التي يمكن أن تبطل بها حياة البشر،² وبهذه التعريفات العديدة للفقر وأنواعه يقودنا إلى أشكال الفقر المتعددة والتي من أهمها فقر الدخل والفقر البشري.

2-4-1 فقر الدخل

يعتبر فقر الدخل من المحددات الأساسية لتعريف مفهوم الفقر قديما وحديثا فقد كان يعرف الفقر في السابق على أنه عدم كفاية الدخل،³ أي أن تشخيص الفقر لا بد أن يأخذ في الاعتبار الجوانب المتعددة للظاهرة، ألا وهي الدخل أو النشاط الاقتصادي،⁴ وبهذا إن فقر الدخل ليس المحدد الأساسي والكامل لتعريف الفقر، ويمكن لتحديد معنى الفقير أن نحدد المستوى الأدنى للمعيشة، ويميز بخط وهمي يسميه البعض خط الفقر "the poverty line" ويندرج تحت هذا الخط كافة الأشخاص الذين لا يمكنهم دخولهم المتواضع من الوصول إلى هذا الحد الأدنى

¹ الليثي، مرجع سابق، ص 10-11.

² الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق ص 4.

³ الليثي، مرجع سابق، ص 4.

⁴ الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق، ص 5.

الضروري من المعيشة، أي الشخص الذي يعيش على أقل من دولار واحد يوميا.¹ ويبقى الدخل مؤشرا هاما، فمستوى الدخل يحدد لمعظم الناس سقف استهلاكهم ووصولهم إلى الموارد، فالناس في العادة يجوعون بسبب النقص في الغذاء، بل لأنهم لا يملكون ثمن ما يكفي لشرائه.

2-4-2 الفقر البشري

بناء على ما تم ذكره بالفقرات السابقة بأن الفقر ليس مجرد نقص الدخل بل هو قصور القدرة الإنسانية²، ونتيجة للتعريفات الأخرى التي ترى أن للفقر أوجه أخرى والتي لا تنحصر في منظور واحد هو الدخل المنخفض، إلا أن هناك أنواع أخرى من الحرمان يعاني منها الفقراء مثل الحرمان من أن يحيا حياة طويلة وصحية والحرمان من المعرفة والاندماج الاجتماعي، فقد عرف تونسنند "Townsend" الفقر بقوله يمكن أن يطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص من الموارد للحصول على أنواع من التغذية والمشاركة في الأنشطة والحصول على الظروف الملائمة من الحياة، والاحتياجات الأساسية اللازمة للاستهلاك للأفراد والمجتمعات التي تربطهم بمعيشتهم.³ أي مستوى معيشي لائق وهو يتكون من مؤشر مركب من نسبة السكان الذين لا يحصلون على مياه مأمونة، ومؤشر غذائي صحي يتمثل في نسبة نقصان الوزن، وعدم قدرة الفرد على ممارسة حقوقه الإنسانية والسياسية وحرمانه من الكرامة والثقة واحترام الذات⁴، ومن هنا فان الفقر البشري يشكل إضافة مفيدة لقياس الفقر.

2-5 تحديد خط الفقر

في البداية لابد من تحديد خط الفقر حتى يتم قياس حجم الفقر ومن هنا اختلفت الآراء حول آلية تحديده فيما بين الدول الغنية والدول النامية والفقيرة، إذ يعتبر هذا الخط محاولة

¹ العلمي، مرجع سابق، ص21-23. انظر، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، تقرير عن التنمية في العالم 1990، الفقر، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، 1990، ص41-42.

² برنامج الأمم لمتحدة الإنمائي، 1997، مرجع سابق، ص5.

³ العلمي، مرجع سابق، ص23. انظر الليثي، مرجع سابق، ص5.

⁴ الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق، ص5.

منهجية لوضع تقدير كمي لما يطلق عليه الحاجات الأساسية للإنسان من الغذاء والملبس والسكن والنقل، والمنهج الأكثر شيوعاً في تحديده يبدأ بوضع افتراضات خاصة بحاجة الإنسان لسعرات حرارية،¹ يستطيع من خلالها الاستمرار في حياته وهذه تكون بالعادة عبارة عن سلة الغذاء التي يستطيع الفرد الحصول عليها من أجل تحويلها إلى ماء وطعام حسب العادات المتبعة في كل بلد وهذا يتم تحديده وفقاً للأسعار في ذلك البلد في فترة زمنية محددة، على أثرها يتم احتساب خط الفقر.

يحدد خط الفقر تبعاً للتعريف المعتمد للفقر في البلد المعني حيث أنه يختلف من بلد إلى آخر طبقاً لطبيعة الدخل والاستهلاك، ولقد تحولت دراسات الفقر حديثاً من مجرد الاعتماد على خطوط الفقر البسيطة، إلى أطر معمقة للتحليل متعددة الجوانب حتى يمكن التعامل مع الفقر باعتباره ظاهرة متعددة الجوانب، وحديثاً أصبح الفقر ينظر إليه على أنه مثلث ثلاثي الأبعاد، حيث يغطي هذا المفهوم ثلاثة عناصر أساسية هي الدخل والاستهلاك، (صافي الأصول)، الأمن والاستقلالية، واحترام الذات.

إن اختيار خطوط فقر هو خطوة هامة فقد يؤدي اختلاف الوسائل المستخدمة إلى تباين معدلات الفقر ومن ثم قد يتسبب في عكس الترتيب بين الجماعات الفرعية المختلفة وأحياناً بين الفترات الزمنية. ويعرف خط الفقر "بأنه قيمة الإنفاق التي يجب الوصول إليها حتى لا يعد الفرد فقيراً" كما ويعرف أيضاً تبعاً للتعريف المعتمد للفقر، فالفقر يمكن أن يعرف بالمعنى المطلق الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية وعلى أساس ذلك يحدد ما يعرف خط الفقر المطلق، أما المستوى الأدنى للاحتياجات الأساسية فيعبر عنه عندما يطلق عليه خط الفقر المدقع الذي يساوي التكلفة الدنيا، والسلع الغذائية الأساسية التي لا يمكن دونها البقاء على قيد الحياة إلا لفترة قصيرة.²

¹ الفارس، مرجع سابق، ص 25.

² باقر، مرجع سابق، ص 6.

بالإضافة إلى خط الفقر المطلق هناك ما يعرف بخط الفقر النسبي حيث يمكن تعريفه بالمعنى النسبي تبعاً للموقع النسبي للفرد أو الأسر في المجتمع ويحدد خط الفقر النسبي بنسبة معينة من الدخل المتوسط، كأن يحدد بنصف الدخل المتوسط والحد الأعلى لدخل نسبة 10 % من السكان الأدنى دخلاً وبهذا فإن خط الفقر النسبي يتغير بتغير الدخل من بلد لآخر أو من وقت لآخر بالنسبة للبلد نفسه.¹

كما أن هناك ما يعرف بخط الفقر الاجتهادي (subjective) الذي تستند فكرته على أن مسألة تحديد خط الفقر هي مسألة تعتمد على ما يجتهد به الأفراد في مجتمع ما من تقدير للحد الأدنى لمستوى المعيشة الذي يعتبر مقبولاً اجتماعياً ضمن ذلك المجتمع.

إنه من الصعب قياس الفقر النسبي في الدراسات التي تعنى بقضية الفقر حيث أن من الأفضل أن ينصب اهتمام السياسات على فكرة الفقر المطلق، ولكن اقترح "Ravallion" مزج مفهومي خط الفقر المطلق والنسبي بوضع عدد من خطوط الفقر وذلك حتى يمكن إجراء مقارنات لأوضاع الفقراء المختلفة. ومن هنا فإن المفهوم النسبي يشير إلى أن للفقر معانٍ مختلفة تماماً في المجتمعات ذات مستويات الدخل والاستهلاك المرتفع مقارنة مما هي عليه في المجتمعات ذات مستويات الرفاهية المنخفضة نسبياً، وقد وجهت انتقادات عديدة لمفهوم الفقر النسبي بوصفه مقياس لعدم المساواة وبوصفه غير فعال لدراسة الفقر، وحيث أن عدم المساواة هو مفهوم أكثر قبولاً سياسياً ومعنوياً، فإن مقاييس الفقر النسبية أقل قدراً من المصادقية التي يتمتع بها مفاهيم الفقر المطلق.²

وحيث يختلف خط الفقر من بلد لآخر، فليس واضحاً الخط الذي يتعين استخدامه كأساس للمقارنات الدولية. وتزداد صعوبة الأمر بسبب مشكلات المقارنة بين المسوح الأسرية وقابلية العملات للتحويل، ويعبر المؤشر الإحصائي عادة عن نسبة السكان الذين يقل دخلهم وإنفاقهم عن

¹ عطية، عبد القادر، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية للنشر 2000م، ص78. انظر الفارس، مرجع سابق، ص27.

² الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق، ص31.

خط الفقر، وبما أن هذا الخط لا يحسم ولا يحدد الفقر بشكل دقيق وكونه يعتبر جميع أفراد الأسرة إما فوق خط الفقر أو تحت خط الفقر، وبالتالي هم فقراء، من هنا لا بد من وجود مؤشر أدق حتى يتم تحديد من هم الفقراء بشكل دقيق وذلك بالاعتماد على:

أ- نسبة الفقر head count index:

وعادة يعرف (الفقر النسبي بالرجوع إلى نسبة من المتوسط الحسابي لمعدلات الدخل والإنفاق على مستوى الفقر وقياس هذا المؤشر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع، ويقاس إما على مستوى الأسر أو الأفراد في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر حسب المعادلتين التاليتين:

$$\text{نسبة السكان الفقراء} = \text{عدد الأفراد تحت خط الفقر} \div \text{مجموع عدد السكان} \times 100.$$

$$\text{نسبة الأسر الفقيرة} = \text{عدد الأسر تحت خط الفقر} \div \text{مجموع عدد الأسر} \times 100.$$

إن هذا المؤشر غير حساس لتوزيع الفقر بين الفقراء فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الفقراء الذين هم أحسن حالا، فإن المؤشر قد لا يتغير بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج الحاصلة¹.

ب- فجوة الفقر Poverty Gap:

يعبر عن المبلغ الذي يتعين على الشخص الفقير أن ينفقه لكي يصل إلى خط الفقر، وعادة يترجم هذا المقياس على المستوى الكلي كنسبه من الناتج القومي الإجمالي، ويعبر مقياس فجوة الفقر عن عمق الفقر في المجتمع.

¹ Amarttia Sen-"Poverty: An Ordinal to Measurement." Econometrica, vol.44, no. 2(March 1976), p. 219.

يعبر y_i عن إنفاق الفرد، وقيم i و Z هي قيمة خط الفقر، لو إفترضنا أن عدد الفقراء هو q ، وأن مستويات استهلاكهم هي: y_1 و y_2 و y_q ، فانه يمكن حساب فجوة الفقر حسب المعادلة التالية¹:

$$PG = \frac{\sum_{i=1}^q (Z - Y_i)}{NZ} \times 100$$

ج_ شدة الفقر Severity of poverty:

ويصف هذا المؤشر توزيع الرفاه تحت خط الفقر، يعبر y_i عن إنفاق الفرد، وقيم i و Z عن قيمة خط الفقر، و n هو عدد الأفراد في المجتمع، بحيث يمكننا ذلك من تفرقه بين الفقراء والأشد فقراً أي مدى التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافه، وذلك حسب المعادلة التالية²:

$$Ps = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q \left(\frac{Z - y_i}{Z} \right)^2 \times 100$$

ويمكن فصل هذا المؤشر إلى جزأين الأول يعبر عن فجوة الفقر، والثاني التفاوت بين الفقراء.

2-6 قياس الفقر

منذ أن كانت سياسات التنمية الأولى قائمة على أساس تحقيق معدلات متسارعة للنمو الاقتصادي كان المؤشر المستخدم لقياس التنمية هو الناتج القومي الإجمالي للدولة، إلا أن هذا المؤشر لم يحقق تخفيف الفقر وبقي الفقر منتشرًا، ويعد مدخل الاحتياجات الأساسية مدخلا مناسبًا بصفة خاصة لقياس الفقر في الدول النامية على اعتبار انه يقوم بإجراء مقارنات مع سلع وموارد محددة سواء بالنسبة للغذاء أو غيرها والتي تعتبر ضرورية للحفاظ على الحد الأدنى للمعيشة داخل مجتمع معين³. وبعد تحديد خط الفقر المناسب يتم عادة قياس حجم الفقر بناء على

¹ الأمم المتحدة، (8)، 1999، مرجع سابق، ص 67.

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، مرجع سابق ص 14. انظر كذلك الفارس، مرجع سابق، ص 267.

³ الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق، ص 25.

دراسة إحصائية، لأن المجتمع يحتوي على معلومات عن دخل كل أسرة أو نفقاتها خلال فتره زمنية محددة وأول خطوه في قياس حجم الفقر هي تمييز الفقراء عن غيرهم بناء على مستوى دخولهم أو نفقاتهم قياسا بخط الفقر الذي تم تحديده،¹ إلا أن هناك العديد من المؤشرات مثل نصيب الفرد من استهلاك الغذاء أو نصيب الفرد من الدخل القومي والتي تستعمل لتحديد قياس الفقر المطلق.² بينما اعتبر الجميع أن تحقيق الحد الأدنى من المعيشة هو القاسم المشترك بين جميع تعريفات الفقر، ولما كان المقصود بالفقر بمفهومه العام المبسط هو انخفاض مستوى المعيشة فإنه من الطبيعي أن تكون الجهود لقياس الفقر قد اعتمدت على مؤشرات قياس مستوى المعيشة بشكل أولي في كل المحاولات الرامية لقياس الفقر³، ويأتي دخل الأسرة في مقدمة تلك المؤشرات باعتباره مقياسا لقدرتها على الحصول على السلع والخدمات. غير أن استخدام مؤشر الدخل لقياس الفقر يثير عدة مشاكل، والمرجح أن هناك أكثر من جانب لقياس الفقر ومنها الاعتماد على حجم الاستهلاك من سلع محددة وكذلك مستوى الرفاه الكلي أو حجم الإنفاق الكلي ليس على الاستهلاك فقط وإنما على الحاجات الأساسية الأخرى، أو ما يعرف بالإنفاق الاستهلاكي الإجمالي للأسرة كمؤشر بديل عن الدخل. كذلك اقترح الأخذ بما يدعى بمتوسط إنفاق الوحدة الاستهلاكية كمؤشر لمستوى المعيشة بدلا من مؤشر الاستهلاك الإجمالي للأسرة.

إن مقاييس حجم الفقر سواء التي اعتمدت على الدخل أو الاستهلاك أو الإنفاق قد تباينت في تفسيرها في النتائج التي خلصت إليها، فالبعض يعتبر أن منهج الدخل هو الاختيار الطبيعي لقياس الفقر. فالدخل يحدد قيود الميزانية التي تفرض على الأفراد أو العائلة ما يستهلكه وما لا يستهلكه، ولكن المشكلة تكمن في تحديد مستوى الدخل الذي يحدد الفقراء من غير الفقراء. نرى في الجانب الآخر أن الاعتماد على مبدأ الاستهلاك يقودنا إلى نتائج أدق ويعرفنا بالفقراء بشكل أكبر، لا سيما أن الاعتماد على الاستهلاك لقياس الفقر وتحديد من هم الفقراء تبين أوجه عديدة للفقر وتعتبر أن الموت بسبب الحرمان المادي هو أحد أشد أنواع الفقر ونقصان التغذية، كذلك

¹ شعبان، رضوان، البطمه، ساميه، أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس، تشرين الثاني 1995، ص18.

² الفارس، مرجع سابق، ص21.

³ الفارس، مرجع سابق ص 21. للمقارنة انظر، باقر، مرجع سابق، ص3.

الذين لا يأكلون بدرجة كافييه أو يحصلون على التعليم الكافي أو المسكن الملائم أو تلقي خدمات صحية بشكل سليم نجد فيها وضوح أكثر مما قد يبينه مستوى الدخل، لان الإنسان يمكن أن يحقق مستوى من الإنفاق يفوق خط الفقر من خلال السحب من المدخرات أو من خلال الاقتراض، ولقد اقترح فوستر وجريير وثوربيك في العام 1984 مقياسا شاملا للفقر هو:

$$Pq = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^q [(z-y_i)/z]$$

حيث يعبر y_i عن إنفاق الفرد، وقيم z عن قيمة خط الفقر، و q هو عدد الأفراد الذين ينفقون أقل من خط الفقر المحدد في العام، و n هو عدد الأفراد في المجتمع¹، هذا الخط لدى حسابه يشكل الفقر من حيث عدد الفقراء أو من حيث الفجوة التي تفصلهم عن خط الفقر أي درجة التفاوت في شدة فقرهم².

2-7 مفهوم الفقر الحضري

بالنظر إلى تفسير مفهوم الفقر الحضري نرى إن ظاهرة الفقر الحضري منتشرة في معظم دول العالم، ولكن مع اختلاف نسبتها بين الدول، بسبب التحضر السريع وتزايد الفقر في المناطق الحضرية لمعظم أنحاء العالم³، وكون الدخل في الحضر أعلى بصورة عامه، وأن الوصول إلى الخدمات أكبر، فان الفقراء من سكان المدن قد يعانون من بعض نواحي الفقر أكثر مما تعانيه العائلات الريفية. فالفقير في الحضر يسكن بصورة نمطية في الأحياء الفقيرة، وكثير ما يكون عليه أن يقنع بالازدحام الفظيع والأحوال الصحية السيئة والمياه الملوثة⁴. وبالإشارة إلى سكان المناطق الحضرية ولا سيما الفقراء في البلدان المتقدمة والنامية على السواء، زاد سكان المناطق الحضرية في العالم قرابة 750 مليون نسمة في العام 1950، ونحو 3 آلاف مليون

¹ الأمم المتحدة، 2003، مرجع سابق ص32.

² الأمم المتحدة، (8)، 1999، مرجع سابق، ص 66-67.

³ العلمي، مرجع سابق، ص 40.

⁴ الفارس، مرجع سابق، ص77. انظر كذلك البنك الدولي للإنشاء والتعمير، 1990، مرجع سابق، ص49.

نسمه في الوقت الحالي.¹ ومع الزيادة المستمرة في أعداد السكان في المناطق الحضرية، إذ يعيش فيها نصف سكان العالم البالغ عددهم 6 بلايين نسمة في المدن، ويواجه العالم فيها نمواً لم يسبق له مثيل في أعداد سكان الحضر وبصوره رئيسيه في العالم النامي،² حيث تتجاوز معدلات الفقر الحضري في غالب الأحيان ما نسبته 50%، وأنه بحسب التقديرات في العام 2005 ضمت المدن بين جنبتها أكثر من نصف سكان العالم ممن يمكن القول أنهم تحت خط الفقر.³ وتعتبر المنطقة العربية من أكثر المناطق النامية في العالم التي شهدت توسعا حضريا، وتبلغ نسبة السكان في المراكز الحضرية 69% من إجمالي السكان في المنطقة، كما أن التوسع العشوائي للمدن اثر سلبا على البنية الأساسية والخدمات، واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء وبين الحضر والريف على حد سواء.⁴

¹ الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية السابعة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، كارتاخينا كولومبيا، 13 - 15 شباط / فبراير 2002م، ص3.

² الأمم المتحدة، لجنة المستوطنات البشرية، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الثاني، نيروبي 19 - 23 شباط / فبراير 2001 م، ص3- ص9.

³ الوطن، الفقر والفقير المدقع، الخميس، 26 ربيع أول 1427، 27 ابريل 2006، موقع الكتروني،

www.egypliongreens.com.

⁴ سي إن إن، مكافحة الفقر على قمة الأولويات العربية، ص301، 2002، موقع الكتروني، www.arabic-cnn.com.

الفصل الثالث

ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية

1-3 المقدمة

2-3 نشوء ومسببات الفقر

3-3 الدراسات السابقة للفقر في الأراضي الفلسطينية

4-3 تحديد خط الفقر الفلسطيني

5-3 نسبة ومعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية

6-3 ظاهرة الفقر الحضري

الفصل الثالث

ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية

1-3 المقدمة

الاهتمام بظاهرة الفقر في فلسطين كان واضحا باعتبارها قضية وطنيه لها أولوية ضمن الخطط والسياسات الرسمية وعليه تم إجراء العديد من الدراسات ذات العلاقة للوقوف على ظاهرة الفقر هذه ومدى انتشارها وخصائصها كون هذه الظاهرة ترتبط باعتبارات عديدة سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو السياسي، فلا يمكن دراسة هذه الظاهرة في فلسطين دون الاهتمام بتحليل العوامل السياسية المؤثرة بالفقر، بالتالي لا يمكن فهمها على الصعيد الفلسطيني بمعزل عن التطورات والأحداث التي تعرض لها الوطن الفلسطيني منذ مطلع القرن العشرين والتي استهدفت احتلاله وإجلاء شعبه لإحلال آخرين مكانه، وقد أدى نجاح مخططات تجزئة وتغييب الوطن الفلسطيني عن الخريطة الجغرافية الدولية العام 1948 وإقامة ما سمي بإسرائيل فوق الجزء الأكبر منه، ثم احتلال بقية الأجزاء عام 1967 إلى نشوء ظاهرة الفقر في فلسطين واتساع نطاقها، وقد كان لاندلاع الانتفاضة في أواخر عام 1987م وما رافقها من وسائل وإجراءات قمعية من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني آثارها السلبية الواضحة على الأوضاع المعيشية للسكان الفلسطينيين.¹ كما أن حرب الخليج التي وقعت عام 1991م، أدت إلى خسارة أعداد كبيرة من الموظفين والعاملين الفلسطينيين لوظائفهم في الكويت والسعودية، مما اضطرهم للعودة إلى الأراضي الفلسطينية، وقد زاد ذلك من تردي الأوضاع المعيشية لهؤلاء العائدين.² مما أدى إلى تفاقم ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية بصورة خاصة في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات.³ حيث قدرت نسبة الفقر في عام 1993م

¹ بكر، أحمد، *الطفل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة*، مؤسسة التعاون جنيف إصدار الجمعية الكويتية للطفولة، 1991م، ص29.

² النقيب، فضل، *الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة*، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. دار الشروق للتوزيع والنشر 1999م، ص49.

³ عبد الرازق، عمر، موسى، نائل، *تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر*، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، أيار 2001، رام الله، ص1. انظر كذلك تقرير الفقر 1998، الفريق الوطني لمكافحة الفقر، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإدارة العامة لبناء المؤسسات والتنمية البشرية، رام الله، 1998، ص4.

نحو 17% في الضفة الغربية وحوالي 32% في قطاع غزة. كما أدت تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي إلى تزايد معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية وخصوصاً بعدما اتبعت إسرائيل سياسة الإغلاق لمناطق السلطة الفلسطينية حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقير في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعاً مذهلاً وغير مسبوق، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل نحو 34% في قطاع غزة لترتفع إلى نحو 55% في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة، وفي المقابل قفزت نسبة الفقر في الأراضي المحتلة إلى حوالي 50% فيما سجلت قرابة 70% في قطاع غزة كما انعكس ذلك على دخل القوى البشرية الفلسطينية العاملة حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة إلى حوالي 32% وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو 40%.

3-2 نشوء ومسببات الفقر

من الجدير بالذكر أنه لا يمكن دراسة ظاهرة الفقر في مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة دون النظر إلى التأثير الحاسم لعوامل الصراع السياسي العسكري المحلي والإقليمي والدولي على إفقار فئات وشرائح كبيرة من الشعب الفلسطيني.¹ وجاءت الانتفاضة الأولى لتكرس انتشار الفقر في المجتمع الفلسطيني خاصة في ظل ازدياد الإجراءات التعسفية والإغلاقات ضد الشعب الفلسطيني، كما كان لحرب الخليج الأثر الأكبر في عملية الإفقار حيث فقد العديد من العمال أعمالهم هناك، بدأ الاهتمام بدراسة الفقر في فلسطين يزداد بعد وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن أهم أدوار السلطة هو تجاوز التشوهات التي أصابت المجتمع الفلسطيني على مدى سنوات طويلة من الاحتلال،² ويمثل الاحتلال وما نتج عنه، العامل السياسي لهذه الظاهرة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومحددا رئيسيا لها. لذا يمكن القول إن ظاهرة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ناجم عن الاحتلال والتشرد وتبعية الاقتصاد الفلسطيني وسيطرة إسرائيل على مقدرات الشعب الفلسطيني،³ ومن هنا فان ظاهرة

¹ هلال، مرجع سابق، ص 6.

² القزاز، هديل رزق، سعيد، نادر عزت، ، الفقر في فلسطين، دراسة حالات، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1999، ص 18.

³ هلال، مرجع سابق، ص 7.

الفقر في فلسطين نلاحظ أنها تعود إلى أسباب تختلف بعض الشيء عما يحصل في باقي الدول. فإندعام الدخل، أو انخفاضه تحت مستوى خط الفقر، من الأسباب الرئيسية للفقر، وقد يكون انخفاض الدخل بسبب انخفاض مستوى الأجور أو قبول الأفراد بأعمال غير مناسبة ذات أجور متدنية، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في توزيع الدخل بين مختلف الفئات الاجتماعية.¹ كما ان ارتفاع مستوى البطالة وانعدام فرص العمل تعتبر من العوامل المهمة في زيادة مستويات الفقر في المجتمع الفلسطيني، وأن سوء الإدارة وشح الموارد والسيطرة الإسرائيلية على غالبية هذه الموارد رغم محدوديتها أدى إلى تفاقم معدلات الفقر، وتعتبر الزيادة السكانية في المجتمع الفلسطيني من الأسباب الرئيسية في زيادة عدد الفقراء، الأمر الذي يعمل على زيادة مستوى الفقر كون هذه الزيادة تحصل بين الفئات الفقيرة أصلاً.

لم يكن في السابق تحديد الفقر يتم على أساس حضري أو ريفي بل كانت الدراسات السابقة تتناول ظاهرة الفقر بشكل عام. ومن هنا لا بد من النظر إلى ما هو موجود في التوزيع الجغرافي للفقر في فلسطين والأخذ بعين الاعتبار أن المدن الفلسطينية تختلف في مستويات الفقر فيما بينها وبالرجوع إلى المسوحات التي أجريت في الربع الأخير من عام 1995 من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد أظهرت نتائج هذه المسوحات وجود بؤر وتجمعات حضرية فقيرة.

3-3 الدراسات السابقة للفقر في الأراضي الفلسطينية

على الرغم من أن مسببات وجود ظاهرة الفقر غلب عليها الطابع السياسي إلا انه في السابق لم يكن هناك الاهتمام الكبير في دراسة وتوضيح هذه الظاهرة. كانت الدراسات في السابق لا تتعدى كونها دراسات بسيطة من قبل دائرة الشؤون الاجتماعية، التي هي في النهاية تابعة للجهات الإسرائيلية، وكانت تخدم السياسات والمخططات الإسرائيلية، الأمر الذي جعل القيام بمثل هذه الدراسات مقتصر على الجهات الرسمية التابعة للإدارة الإسرائيلية، ولكن مع

¹ الأمم المتحدة، (1997م)، الفقر في غربي آسيا منظور اجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. سلسلة دراسات مكافحة الفقر (1)، ص 13-19.

وجود مؤسسات أكاديمية فلسطينية كالجوامع التي كان لها محاولات بسيطة للتعرف على واقع الحال في الأراضي الفلسطينية، ومن أهم الدراسات التي تناولت موضوع الفقر ما قبل السلطة، الدراسة التي قام بها الدكتور عبد الفتاح أبو شكر في العام 1987، والتي كانت تحت عنوان توزيع الدخل وتأثيره الاجتماعي في الأراضي المحتلة المتمثلة في الضفة الغربية وقطاع غزة، الدراسة كانت محاولة أولية للتعرف على الواقع لمستويات الدخل وما لها من تأثير على الواقع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الأمر الذي ينعكس بدوره على مستويات المعيشة، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر على واقع حياة الأسر، الأمر الذي يؤدي إلى ازدياد عدد الأسر التي تعاني من الفقر.

هذه الدراسة أشارت إلى أن نظرية توزيع الدخل تقسم إلى حقلين رئيسيين الحقل الأول هو التوزيع الوظيفي للدخل و الحقل الثاني التوزيع الشخصي للدخل، التوزيع الوظيفي للدخل يركز على تعريف الحصص لمختلف عناصر الإنتاج للدخل الوطني أي أنه يقوم على أساس تعريف نسب الأجور و الرواتب و نسب الربح، أما التوزيع الشخصي للدخل يتعامل مع دراسة توزيع الدخل تبعاً للأفراد أو العائلات والاختلاف بالتوزيع فيما بينهم والأسباب وراء هذا الاختلاف وقد اعتمد أبو شكر على مفهوم التوزيع الشخصي للدخل في دراسته التي قام بها، ولكي يتم معرفة كيفية توزيع الدخل في الأراضي المحتلة تطرق إلى تعريف مفهوم الدخل سواء هذا الدخل من العمل الشخصي، أو من أي جهة يكسبه الفرد، وقد اعتمد الدينار الأردني كمحدد لمستويات الدخل في المجتمع، سواء الفئات الفقيرة أو الفئات الغنية، حسب مناطق السكن سواء في المدن والقرى والمخيمات، وصنف العائلات بناء على دخلها إلى ما يلي:

مجموعة العائلات ذوي الدخل العالي (top income group) 601 دينار أردني فما فوق شهريا، مجموعة العائلات المرتفعة الدخل (upper income group) ما بين 401-600 دينار أردني شهريا، عائلات متوسطة الدخل (middle income group) ما بين 201-400 دينار أردني شهريا، مجموعة العائلات ذوي الدخل المنخفض (low income group) 101-200 دينار أردني شهريا، مجموعة العائلات ذوي الدخل المتدني (bottom income group) 100 دينار أردني فما أقل، ولكي يتم التعرف على مستويات توزيع الدخل في الضفة الغربية تم

تحليل التوزيع بالنسبة إلى ستة مناطق جنين، نابلس، طولكرم، الخليل، رام الله، القدس، أريحا، بيت لحم، وبينت الدراسة في نابلس أن توزيع العائلات بالنسبة لمستوى الدخل كان على النحو التالي ذوي الدخل العاليي (top) 35%، وذوي الدخل المرتفع (upper) 33.33%، ذوي الدخل المتوسط (middle) 16.98%، ذوي الدخل المنخفض (low) 17.09%، ذوي الدخل المتدني (bottom) 13.84%.

وأظهرت الدراسة ما نسبته 22.7% في الضفة الغربية، و46.2% في قطاع غزة، يعيشون تحت خط الفقر، للعائلات من ذوي الدخل المنخفض موزعة بين الضفة وغزة، كما أظهرت الدراسة أيضا أن معدلات الدخل الدنيا في الضفة الغربية، والبالغ نسبتها 43.4%، أقل مما هو عليه الحال في قطاع غزة والبالغ نسبتها 57.3%، من مجموع العائلات في كلا المنطقتين، كما واعتمدت الدراسة في تحليلها للحالة في الأراضي المحتلة على عدة عوامل، منها، توزيع الدخل، ونسبة تركيز الدخل، وأسباب التباين في توزيع الدخل، والنتائج الاجتماعية لتوزيع الدخل، المعتمدة على متوسط حجم العائلة، ومستوى المعيشة بين مجموعات الدخل، وتركيبية الطبقة الاجتماعية، مقسمة إلى عدد من الطبقات، منها، الطبقة الراقية (الأرستوقراطية)، والبرجوازية الصغيرة، والمزارعين والفلاحين، وطبقة العمال، وخرجت الدراسة بنتيجة أن مجموعة الدخل العليا في المجتمع الفلسطيني هي صغيرة جدا، وكذلك نرى الأمر نفسه في المجموعات المتوسطة، وعكس ذلك في مجموعات الدخل المنخفض، والعائلات دون خط الفقر إذ تمثل ما نسبته 75%، من مجموع العائلات في الضفة الغربية وقطاع غزة، يشير هذا الاختلاف إلى الفقر الواسع الانتشار وعدم المساواة في توزيع الدخل¹.

تزايد الاهتمام بدراسة الفقر في فلسطين بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية حيث كانت هناك محاولات ودراسات تطرقت إلى ظاهرة الفقر في المناطق الفلسطينية، وكان على رأسها دراسة فافو (اتحاد العمال النرويجيين) 1994، بالتعاون مع بعض الباحثين الفلسطينيين من أوائل

¹ Abu-Shokor, A.F, **Income Distribution and Its Social Impact in the Occupied Territories:** in: Kamel Abu Jaber, Matthes Buhbe, and Mohammad Smai (Edithers): *Income Distribution in Jordan*, Westview Press. Boulder, San Francisco, & Oxford, (p.96)

الدراسات التي أشارت إلى أن انتشار ظاهرة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، لم يكن الهدف الأساسي من الدراسة تحديد درجة انتشار الفقر وشدته، ولكن بحث الظروف المعيشية للسكان ونسب إنفاقهم، فقد أشارت بوضوح لانتشار الفقر بين الأسر الفلسطينية، وقد أظهرت الدراسة أن الأكثر حرماناً بين الفئات الاجتماعية هم فقراء المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة على حد سواء، وتزيد نسبة الفقر في مخيمات اللاجئين التي تقع في المدن.

كذلك كانت دراسة رضوان شعبان وساميه البطمه عن أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة (1995) هي المحاولة الأولى الجادة لتحديد مفهوم الفقر في فلسطين، لما لها من أهمية خاصة في الوضع الفلسطيني لحدثة استلام السلطة الفلسطينية زمام الأمور، وبسبب التدهور الاقتصادي الذي الحق الضرر بقطاعات الشعب الأكثر فقراً بشكل خاص، والذي جاء نتيجة للانتفاضة والإغلاقات الإسرائيلية، فقد حاولت هذه الدراسة التعرف على قضايا الفقر بمقاييس ومميزات جديدة، ومن أجل فهم أفضل لمعالم ووضع الفقر، قامت هذه الدراسة بمحاولة لتحديد خط فقر فلسطيني بما يناسب أوضاع الضفة الغربية وقطاع غزة.

كما قامت بدراسة برامج الرعاية الاجتماعية الرئيسية، وبهذا تم استخلاص تقدير الحد الأدنى لانتشار الفقر، وفي تحديد خط الفقر المناسب للأوضاع المحلية، تم الاعتماد على مفهوم كلفة الحاجات المعيشية الأساسية، واستنتجت الدراسة أن خط الفقر المناسب للضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى 500 دولار للفرد في السنة بحدده الأدنى و650 دولار بحدده الأعلى، وقد استنتج هذا الخط بناء على شبه إجماع لمنظور وممارسات العاملين في مؤسسات الرعاية الاجتماعية حول هذا الخط، إضافة إلى التقييم لسلة الغذاء الأساسية المستتبطة من دراسة للفقر في الأردن بالأسعار المحلية الفلسطينية، كما وأوضحت الدراسة دور برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية، وطبيعة الأسر الفقيرة المستفيدة من هذه البرامج، وكذلك العلاقة بين حجم الأسرة وقيمة المساعدات النقدية، وتطور قيمة المساعدة النقدية للأسر من عام 1987-1995، كما أن الدراسة بينت نوع البرامج وحجمها المقدمة من وكالة الغوث، بالإضافة إلى برامج الجمعيات الخيرية غير الحكومية، ممثلة بلجان الزكاة، ومؤسسات أخرى في مجال مساعدة الفقراء،

الدراسة حاولت أن تبيّن حجم الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، هذه الدراسة هي بداية لفهم ومعالجة موضوع الفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة¹.

كذلك دراسة جميل هلال حول الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاوله أوليه لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته 1997، حاولت هذه الدراسة أن توضح مفهوم الفقر، حيث عملت على دراسة المحددات السياسية للفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة وتطرقت أيضا لإشكاليات دراسة الفقر في الضفة والقطاع، وتأثير الانتفاضة وحرب الخليج على مستويات المعيشة، واثر السياسة الإسرائيلية وتوسيع دائرة الفقر، ودراسة البطالة كمحدد رئيسي للفقر، بدأ من انتشار ظاهرة البطالة، وتفاوت تقديرات معدلات البطالة، وتأثير الإغلاقات الإسرائيلية على معدلات البطالة، كذلك البطالة المرتفعة والعمالة الجزئية، بالإضافة إلى انخفاض مستويات المعيشة وانخفاض الأجور والرواتب وتفاوتها.

كما وتطرقت الدراسة إلى مؤشرات ظاهرة الفقر وحجمها بالاستناد على مؤشرات إنفاق الأسرة واستهلاكها، وتقدير خط الفقر وتقديرات مختلفة لتقدير حجم الفقر، وبينت الدراسة بعض السمات الرئيسية للأسر الفقيرة، وقد اعتمد هلال، في دراسته على البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجموعة البنك الدولي، ومركز البحوث والدراسات الفلسطينية- نابلس، وغيرها من المؤسسات العالمية والمحلية، بالإضافة إلى العديد من الأدبيات التي تعنى بظاهرة الفقر ومحدداتها.

ونلاحظ أن هلال قد ارجع ظاهرة الفقر، في فلسطين، إلى محددين رئيسيين هما: الحدث السياسي الذي حتمته ظروف الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، وحرب الخليج أو ما يعرف بأزمة الخليج وتأثيرات الانتفاضة الفلسطينية الأولى على مستويات المعيشة، ومحدد البطالة الذي حتمته الاغلاقات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية المحتلة، وأحالتها إلى سجون جماعية بين حين وآخر، خلال الانتفاضة الأولى. وقد استفاد الباحث، من هذه الدراسة

¹ شعبان، مرجع سابق، 1995، ص3، ص4، ص5.

المتخصصة والمحددة، في تشخيص محددات الفقر وآثارها على التطور العمرانية في مدينة نابلس¹.

ثم جاء تقرير الفقر الذي أعده الفريق الوطني لمكافحة الفقر 1998 الذي صدر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي، التقرير كان محاولة أولية، ومن جهة رسمية كوزارة التخطيط أن تقوم بمثل هذه الدراسة، لتكون مؤشر رسمي يستند إليه في الدراسات التي ستنناول موضوع الفقر في المستقبل، حيث حاول التقرير أن يبدأ بتعريف الفقر وقياس مدى انتشاره، ومنهجية تحديد خط الفقر، فقد تم إعداد خطي فقر، الأول يشار إليه بخط الفقر الشديد، والثاني يشار إليه بخط الفقر، معتمداً بذلك على الإنفاق الشهري بدلاً من الدخل. واستند التقرير في تحديده لخط الفقر في فلسطين إلى مسوح دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية. كما وتطرق التقرير أيضاً إلى السياق التاريخي لظاهرة الفقر بين الفلسطينيين، وأوضاع الفقر، وانتشار الفقر بين المحافظات الفلسطينية، وكذلك أنماط استهلاك الفقراء، وبين التقرير برامج الدعم الاجتماعي للأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذه البرامج ممثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية، وكالة الغوث الدولية الأنوروا، مساعدات لجان الزكاة في الضفة والقطاع، والمؤسسات الخيرية، كما وبين التقرير سمات العائلات التي تتلقى مساعدات من وزارة الشؤون الاجتماعية، كما وخلص التقرير إلى استنتاجات وتوصيات، تشكل أساس وضع استراتيجيات وسياسات مكافحة الفقر، سواء تلك الموجهة إلى الفئات الاجتماعية الفقيرة، أو تلك التي تخص المشاركين في العمل، وكذلك سياسات تخص المناطق الأكثر فقراً في الضفة والقطاع.²

بالإضافة إلى ما تقدم فقد قامت القزاز وسعيد بإعداد دراسة عن الفقر في العام 1999، جاء إعداد هذه الدراسة من منطلق الاهتمام بقضية الفقر التي تخيم بظلالها على فئات عديدة في المجتمع الفلسطيني، حيث تقدم هذه الدراسة مجموعة من المداخلات والتحليلات والمعلومات كما تقدم الدراسة مجموعة من الفلسطينيين الذين يعيشون حالة الفقر بمعانيها المختلفة، المادية والصحية والتعليمية، والتهميش بشكل عام، وجاءت الدراسة من خمسة فصول، الفصل الأول تناول الفقر في فلسطين خلفيته ومفاهيمه، والفصل الثاني خصص لتحليل الفقر من وجهة نظر

¹ هلال، (7)، 1997، مرجع سابق، ص7، ص17، ص31.

² تقرير الفقر 1998، مرجع سابق، ص3، ص9، ص14.

الفقراء، وعرض عدد من الحالات المختلفة من خلال المقابلات، أما الفصل الثالث فقد عرض توجهات عامة، مثل العوامل التي تؤدي إلى الفقر، ومظاهر الفقر، ونوع ومصادر المساعدات التي يتلقاها الفقراء، ووسائل التعايش مع الفقراء، أما الفصل الرابع فقد بين وجهة نظر العاملين الاجتماعيين في أسباب الفقر، أسس مساعدة الأسر الفقيرة، وأهداف وفلسفة المساعدة، والفصل الخامس جاء كملاحظات ختامية حول أسباب الفقر، وطرق معالجته والحد منه.

كل هذه الدراسة كانت محاوله أوليه لإبراز ظاهرة الفقر في فلسطين دون الإشارة إلى الفقر الحضري بشكل محدد ومخصص كما كانت مساهمه كبيرة لجهاز الإحصاء الفلسطيني ودور في إعداد عدد من المسوحات الخاصة بالفقر ومناطق الفقر ومستويات الدخل منذ تأسيسه في الأراضي الفلسطينية سواء في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك الدراسة التي صدرت عن البنك الدولي عام 2001.¹

3-4 تحديد خط الفقر الفلسطيني

حاولت العديد من الدراسات تحديد خط الفقر، بحيث يتم مقارنة خط الفقر المستتبض بمقياس خط الفقر التي توصل إليه البنك الدولي في تقريره السنوي عام 1994، والذي توصل إلى استنتاجات تعتمد على خطين للفقر في دول العالم الثالث، الأول 378 دولار كحد أدنى، و509 دولار كحد أعلى، ومن خلال التركيز على تحليل برامج المؤسسات الرسمية والطوعية التي تساعد الفقراء كالشؤون الاجتماعية، ووكالة الغوث الدولية، ولجان الزكاة، تبين أن مفهوم خط الفقر المطلق وذلك بتقدير خط يقع بين 500 - 650 دولار للفرد سنوياً.² وقد اعتمد تقرير الفقر 1998 في تحديده لخط الفقر في فلسطين على الإنفاق الشهري بدلا من الدخل الشهري، وذلك يعود إلى أن الإنفاق يعكس الحاجات على نحو أفضل وبالأخص الأسر ذات مستويات الدخل المتشابهة يمكن أن يكون لديها مستويات رفاه مختلفة والعكس بالعكس تبعا لاحتياجاتها، كما أن احتياجات الأسرة ليس بالضرورة أن تتأثر بالدخل النقدي لأن المصادر المعيشية مثل

¹ World bank، Poverty in the West Bank and Gaza strip, February 20-2001.(table، 1،2) www.world-bank.com

² شعبان، مرجع سابق، ص5؛ انظر عبد لرازق، مرجع سابق، ص16؛ انظر القزاز، مرجع سابق، ص19.

التأمين الصحي تؤثر على الاستهلاك وليس على الدخل، كما واستند على مسح إنفاق الأسرة التي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في العامين 1996 و 1997، وبهذا اعتمد خطي للفقر بحيث يتماشى مع السلة الأساسية للاحتياجات الضرورية، وقد تم احتساب خط الفقر الأول (خط الفقر الشديد) بشكل يعكس الحاجات من مأكّل وملبس ومسكن، أما الخط الثاني (خط الفقر) فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية من مأكّل وملبس ومسكن جنباً إلى جنب مع احتياجات ضرورية أخرى كالرعاية الصحية والشخصية والتعليم والنقل.¹ وبلغ خط الفقر المدقع (الشديد) 1195 شيكلاً، بينما بلغ خط الفقر 1460 شيكلاً.²

3-5 نسبة ومعدلات الفقر في الأراضي الفلسطينية

أظهرت دراسة د. أبو شكر في العام 1987 التي أشرت إليها، أن متوسط العائلات كبيرة الحجم هم من مجموعة منخفضي الدخل، وهم يشكلون الفقر في المجتمع، وإن ما نسبته 27.2% من الأسر في الضفة الغربية، و24.6% من الأسر في قطاع غزة، يعيشون تحت خط الفقر، من ذوي الدخل المنخفض موزعة بين الضفة وغزة بالاعتماد على مناطق السكن.³

وفي دراسة أخرى تحت عنوان أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1995، تعالج موضوع الفقر بلغت نسبة الفقر في الضفة الغربية 16%، مقابل 38% في قطاع غزة.⁴

3-5-1 نسبة ومعدلات الفقر (1996-1998)

ومع تزايد طلبات المساعدة المقدمة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية، مما يعني زيادة نسب الأسر الفقيرة بشكل عام في المجتمع الفلسطيني، حيث بلغ 23.6% عام 1996، وكانت

¹ تقرير الفقر 1998، مرجع سابق، ص4.

² الجهاز المركزي للإحصاء، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون الثاني / كانون الأول) 1998، رام الله، 2000، ص12؛ انظر عبد الرازق، مرجع سابق، ص17.

³ Abu Shokor، مرجع سابق، ص98.

⁴ القزاز، مرجع سابق، ص20.

محافظات قطاع غزة أكثر فقراً من محافظات الضفة الغربية، وتركز الفقر في جنوب محافظات غزة حيث بلغت النسبة 52.2% في محافظتي خانينونس ورفح يليها وسط غزة بنسبة 50.5% أما شمال غزة فكانت 33.7% وهي أقلها فقراً، وعلى صعيد محافظات الضفة الغربية باستثناء القدس كانت محافظات الضفة الغربية أكثر فقراً كالخليل بنسبة 24.4 ثم شمال الضفة كجنين بنسبة 18.1%، أما وسط الضفة الغربية فبلغت النسبة 9.3% وهي أقلها فقراً، أما من حيث شدة الفقر والفقر المدقع فقد ساهمت محافظات شمال الضفة الغربية بالنسبة الأعلى خاصة جنين بنسبة 19.8%، 19.6% على التوالي يليها محافظات جنوب الضفة خاصة محافظة الخليل حيث بلغت نسبة شدة الفقر 14.3%، والفقر المدقع 15.0%، وذلك حسب الجدول رقم (1-3).

جدول (1-3): نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة لعام 1996:

المنطقة	الفقر		فجوة الفقر		شدة الفقر		الفقر المدقع	
	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
شمال الضفة الغربية	18.4	23.8	4.3	20.9	1.6	19.8	9.2	19.6
وسط الضفة الغربية	9.3	10.1	1.8	7.5	0.6	6.8	3.9	7.1
جنوب الضفة الغربية	23.5	15.0	6.2	14.8	2.3	14.3	14.4	15.0
شمال غزة	33.7	22.4	9.0	22.6	3.4	22.1	21.4	23.5
وسط غزة	50.5	9.1	15.8	10.8	6.8	11.9	37.5	11.2
جنوب غزة	52.2	19.7	16.4	23.5	6.9	25.1	37.8	23.6
المجموع	23.6	100.0	6.2	100.0	2.4	100.0	14.3	100.0

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين 1996، (كانون ثاني- كانون أول)، رام الله، 1996.

أظهر تقريراً للفقر لعام 1998 صادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تراجع نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة مقارنة بعام 1997 وبيين أن 20.3% من الأسر الفلسطينية عانت من الفقر، وكانت هذه النسبة 24% و23% في العامين 1996 و1997 على التوالي ويتفق ذلك مع دلالات انخفاض معدلات البطالة لعام 1998 مقارنة مع العامين

السابقين وتحسن معدلات الأجور اليومية، وتظهر نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة من عام 1996-1998م، كما هو في الجدول رقم (3-2) على النحو التالي:

جدول (3-2): نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة، 1996-1998:

السنة	1996	1997	1998
مكان السكن			
باقي الضفة الغربية	18.0	17.8	16.3
محافظة القدس	2.9	2.78	3.1
الضفة الغربية	16.2	15.6	14.5
قطاع غزة	41.6	38.1	33.0
المجموع	23.6	23.0	20.3
خط الفقر* (شيكل)		1390	1460

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني، الفقر في فلسطين (كانون ثاني- كانون أول 1998). رام الله 2000.

- لأسرة معيارية مكونة من بالغين وأربع أطفال.

ويلاحظ انخفاض مؤشر الفقر الشديد بمقدار 1% في الضفة الغربية العام 1998 مقارنة مع 1997 وانخفض في قطاع غزة حوالي 7% خلال الفترة 1996-1998م،¹ الجدول رقم (3) يبين نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة للعام 1998 وهي على النحو التالي:

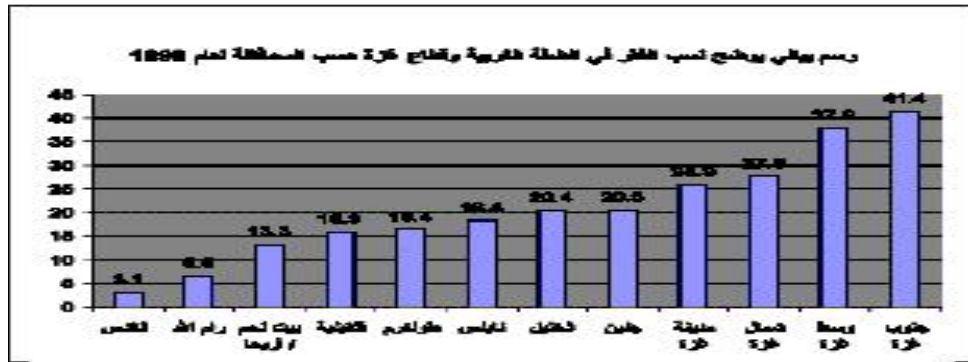
¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في فلسطين (كانون ثاني- كانون أول 1998) رام الله 2000، ص33.

جدول (3-3): نسبة الفقر والفقير المدقع في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظة،
1998:

المحافظة	الفقر	الفقر المدقع
جنين	20.5	13.3
طولكرم	16.4	10.7
قلقيلية	15.9	6.7
نابلس	18.4	7.6
رام الله	6.6	4.6
القدس	3.1	2.3
بيت لحم/ أريحا	13.3	8.3
الخليل	20.4	12.2
مدينة غزة	25.9	18.7
شمال غزة	27.6	13.9
وسط غزة	37.9	25.0
جنوب غزة	41.4	28.1
المجموع	20.3	12.5

المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني، الفقر في فلسطين (كانون ثاني- كانون أول 1998). رام الله 2000.

شكل (3-1): توزيع نسب الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المحافظات 1998.



المصدر: الجهاز المركزي الفلسطيني، الفقر في فلسطين (كانون ثاني- كانون أول 1998). رام الله 2000.

3-5-2 نسبة ومعدلات الفقر (1999-2001)

وبينت المعطيات تراجعاً في نسبة الفقر العام 1998 مقارنة بالعامين السابقين وتشير معدلات الأجور والبطالة إلى تحسّنها في العام 1999، ما يسمح بالافتراض أن نسبة الفقر قد سجلت تراجعاً آخر في العام 1999، ومن خلال البيانات السابقة نستنتج أن معدل الفقر خلال العام 1999 كان أقل مما كان عليه خلال الأعوام 1996، 1997، 1998 بنسبة 24%، 23% و 22% على التوالي ويرجع ذلك إلى انفتاح سوق العمل الإسرائيلي وانخفاض معدلات البطالة وتحسن الأجور وزيادة الوظائف في القطاع العام واستمرار برامج مكافحة الفقر في عملها كالمعتاد في الأراضي الفلسطينية.

ونظراً للمتغيرات التي يشهدها المجتمع الفلسطيني منذ بداية انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول 2000 م فقد تم عرض نسب الفقر وفقاً لكل من أنماط الاستهلاك والدخل الشهري للأسر، من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، لإظهار التقلبات التي ظهرت على مستويات المعيشة نتيجة للعوائد ومحدودية أو انعدام الدخل ولجوء الأسر إلى الاستدانة أو الحصول على القروض أو المساعدات أو استخدام المدخرات لتغطية تكاليف المعيشة والحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك وهذا ما لم تظهره بيانات الاستهلاك، ففي تقرير منسق الأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط تاري رود لارسن حول آثار المواجهات والقيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية خلال الفترة من 28 سبتمبر إلى 26 نوفمبر 2000، يعتبر ارتفاع مستويات الفقر نتيجة حتمية لارتفاع مستويات البطالة، بعد سنوات من التحسن الاقتصادي ويقدر التقرير إلى أن الفقر ارتفع ليصل 31.8% في نهاية كانون الأول ويمثل هذا الارتفاع زيادة نسبية في معدلات الفقر تصل حوالي 50% خلال فترة ثلاثة شهور¹. من الطبيعي أن يترافق ارتفاع معدلات البطالة مع ارتفاع نسبة الفقر.

ففي استطلاع أجراه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في شهر نيسان 2001م حول اثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية واعتماده على بيانات اسر العينة حول دخلها يقدر أن 64.2% من الأسر الفلسطينية باتت تعيش حول خط الفقر

¹ منسق الأمم المتحدة، مرجع سابق.

وترتفع هذه النسبة إلى 81.9% في قطاع غزة مقارنة مع 55.7% في الضفة الغربية ويأتي هذا الارتفاع في نسبة الأسر الفقيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أن شهدت هذه المعدلات سمة انحدارية خلال السنوات الماضية¹.

وتوضح بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى ارتفاع في نسبة الفقر منذ عام 2001 لتصل إلى 27.9% حسب الاستهلاك، بواقع 18.9% في الضفة الغربية و46.7% في قطاع غزة، لتصل نسبة الفقر 50.6% حسب الدخل.² *

3-5-3 نسبة ومعدلات الفقر (2002-2004)

ويتبين من المعطيات أن 2003-2004، كانت من الأعوام التي شهدت مستويات فقر عالية في قطاع غزة والضفة الغربية، وحتى أن نسبة الفقر كانت تزيد في مستويات الدخل عنها في نمط الاستهلاك، كذلك تباينت معدلات الفقر في قطاع غزة في المناطق الشمالية عنها في المدينة وكذلك زيادة معدلات الفقر في الضفة الغربية كلما اتجهنا شمالاً أو جنوباً، حيث بلغت نسبة الفقر 25.6%، بواقع 18.8% في الضفة الغربية، و37.2% في قطاع غزة، على الرغم أن نسبة الفقراء أو من هم تحت خط الفقر بلغت ما نسبته 44.7% في قطاع غزة مقابل 25.3% في الضفة الغربية.³

¹ تقرير التنمية البشرية 2002، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيزيت، فلسطين، حزيران، 2002، ص 25. انظر The World Bank 2001، مرجع سابق.

² أهداف التنمية للألفية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير عن سير العمل، إعداد اللجنة التوجيهية الوطنية لأهداف التنمية للألفية، كانون أول 2005، ص 23. انظر تقرير الفقر بالمشاركة، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002، موقع www.pppap.org

* قامت لجنة الفقر الوطنية بتطوير خط الفقر الرسمي لقطاع غزة والضفة الغربية في العام 1998 بحيث يصل إلى 1390 شيكل شهرياً كعلامة فارقة في العائلات المؤلفة من بالغين وأربعة أطفال) استخدام سعر التداول بين الشيكال والدولار بمعدل 4.4 يحدد خط الفقر 2.3 دولار يومياً لكل فرد من العائلات المحددة.

³ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية لشهر كانون أول 2003، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين، نيسان 2004.

3-5-4 نسبة ومعدلات الفقر من العام (2005 - 2007)

خلال العام 2005 ازدادت معدلات الفقر وتضاعفت بشكل ملحوظ حيث بلغت نسبة الفقر بين الأسر الفلسطينية 29.5%، بواقع 22.3% في الضفة الغربية، و43.7% في قطاع غزة، في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني حوالي 51.5% من إجمالي الأسر في الأراضي الفلسطينية بواقع (45.7 في الضفة الغربية و63.1% في قطاع غزة)، ويبين الجدول رقم (3-4)، نسبة الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر ما بين الأعوام (1998 - 2005) على النحو التالي:

جدول (3-4): نسبة الفقر وفقا لأنماط الاستهلاك الشهري للأسر 1998-2005:

السنة	المحافظة	نسبة الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
1998	الضفة	14.5	3.7	2.0	8.4
	غزة	32.8	8.9	5.4	21.6
	المجموع	20.3	5.5	3.0	12.5
2001	الضفة	18.9	4.6	9.5	35.4
	غزة	46.7	13.9	9.5	35.4
	المجموع	27.9	7.6	5.0	19.5
2004	الضفة	19.8	4.8	2.6	11.6
	غزة	37.2	10.4	6.3	26.0
	المجموع	25.6	6.6	3.9	16.4
2005	الضفة	22.3	5.8	3.0	13.1
	غزة	43.7	12.5	7.1	27.9
	المجموع	29.5	8.0	4.4	18.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية 2005، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، 2006.

وبعد أن شكلت حركة حماس في آذار مارس 2006 الحكومة الفلسطينية العاشرة، تفاقمت الأوضاع الإنسانية، خاصة الأوضاع المعيشية للسكان، وفرض الحصار المالي والاقتصادي نتيجة لذلك على الأراضي الفلسطينية، ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية المحتلة ارتفاعا مذهلا وغير مسبوق، فقد بلغت نسبة العاطلين عن العمل نحو 34% في قطاع غزة لترتفع إلى نحو 55% في فترات الإغلاق الشامل للأراضي المحتلة، وفي المقابل

قفزت نسبة الفقر في الأراضي المحتلة إلى حوالي 50% فيما سجلت قرابة 70% في قطاع غزة.

كما انعكس ذلك على دخل القوى البشرية الفلسطينية العاملة حيث انخفضت معدلات الدخل الفردي، خلال السنوات الثلاثة الأولى للانتفاضة إلى حوالي 32% وبلغ الانخفاض ذروته اليوم ليصل إلى نحو 40%، وتشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة تراجعاً شديداً في الأوضاع الحياتية للسكان، خاصة مع توقف المساعدات الدولية له، ويزداد الأمر تعقيداً وصعوبة مع عجز السلطة الفلسطينية عن دفع رواتب، وأجور موظفيها والعاملين في الوظيفة المدنية والأجهزة الأمنية على السواء، ويتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن ترتفع نسبة الفقر إلى ما يزيد عن 74% في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام في حال استمرت الأوضاع على حالها كما يتوقع انخفاض الدخل المحلي للفرد إلى 25% عما كان عليه في العام 2005.

وتبلغ نسبة الفقر للربع الأول من العام 2006 بناء على البيانات للعام الجاري 29.4%، مقابل 47.5% للأسر التي لم يبلغ دخلها أقل من خط الفقر الوطني، ويتوقع أن يبلغ مؤشر الفقر للربع الثاني للعام الجاري 45.2% و66.8% لتلك التي تقع تحت خط الفقر الوطني.¹

3-6 ظاهرة الفقر الحضري

على الرغم أن هناك العديد من الدراسات السابقة التي عالجت ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني، إلا أن هذه الدراسات ناقشت انتشار الفقر بشكل عام دون التطرق لظاهرة الفقر الحضري بعينه، ففي اللحظة التي كانت هذه الدراسات تأخذ المجتمع ككل وتركز على الفقر في الريف والانعكاسات السلبية الناتجة عن ذلك، لم توضح وتركز على دراسة الفقر الحضري، ولما كان الفقر لا يميز بين منطقة وأخرى سواء في المناطق الريفية أو الحضرية في المجتمع، فقد أظهرت عدد من الدراسات والمسوحات الخاصة بالفقر وجود بؤر للفقر في العديد من المناطق الحضرية لا تقل في نسبها عن النسب الموجودة في المناطق الريفية على حد سواء، وبالاستناد إلى الإحصاءات الخاصة بتباين توزيع السكان حسب نوع التجمع السكاني بين الضفة الغربية قطاع غزة، بلغت النسب في الضفة الغربية كالتالي 46.6% حضر، 47%

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفقر في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني، (حزيران)، 2006.

قرى، 6.4 % مخيمات، في المقابل بلغت النسب في قطاع غزة 63.5% حضر، 5.4% قرى، 31.1% مخيمات، وهذا يدل على أن حجم الفقراء في المناطق الحضرية لا يقل عن حجمه في الريف وان زادت بعض الشيء،¹ وعليه فالفقر منتشر في كافة المناطق السكنية إلا أنه أكثر انتشاراً في المخيمات مقارنة مع عدد السكان، فالقرى (40%)، ثم المدن (33%)، ثم المخيمات (27%)،² وإذا ما اعتبرنا الحالة الفلسطينية تختلف في طبيعتها السكانية (كون المخيمات هي اقرب إلى التجمعات الحضرية) فإننا سنجد أن نسبة الفقر في المناطق الحضرية ستصل إلى مستوى عالي جداً أي بحدود 60% من مجموع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني. بقيت ظاهرة الفقر تزداد وترتفع خلال السنوات الماضية على الرغم من التحسن الذي طرأ على الأوضاع الاقتصادية بعد العام 1996، حيث كانت نسبة الفقر 24% لتتخفص إلى 20%، وكذلك نسبة البطالة 25% لتتخفص إلى 11% عام 2000.³

والجدير بالذكر أن الجزء الأكبر من الفقر يتواجد في المناطق الحضرية (شكالت ما نسبته 53% من مجموع الفقراء)،⁴ هذا يدل على أن ظاهرة الفقر الحضري بدأت تظهر في المدن وداخل المجتمع الفلسطيني.

مما سبق نلاحظ أن قضية الفقر لا تتواجد بمنطقه بعيده عن الأخرى، حيث أن الفقر عندما يصيب بلد فهو لا يميز بين المناطق الريفية أو المناطق الحضرية الأمر الذي يدعو الجميع من اجل الوقوف على هذه الظاهرة والعمل على معالجتها. فالفقر المتواجد في الأراضي الفلسطينية وان اختلفت أسبابه عن باقي العالم أو عن المحيط المجاور إلا أنه يبقى ظاهره خطيرة تحتاج إلى عمل وجهد كبير من أجل التخفيف من هذه الظاهرة، وكذلك تدعونا للعمل على القضاء عليها بكل الإمكانيات المتوفرة رغم قلة الموارد المتاحة.

¹ تقرير الفقر بالمشاركة، 2002، مرجع سابق، ص 10.

² عبد الرازق، مرجع سابق، ص 17.

³ منسق الأمم المتحدة، تقرير حول آثار القيود الاسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، موقع صحيفة مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر العدد 10312 ص 2 www.suhaf.net. انظر: الجهاز المركزي الفلسطيني، 2000، مرجع سابق

⁴ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال الأعوام (2001- 2003)، موقع الكتروني، www.pnic.gov.ps.

الفصل الرابع

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية لمدينة نابلس

1-4 أهمية المدينة من الناحية التاريخية

2-4 الخصائص الاجتماعية

3-4 الخصائص الاقتصادية

4-4 الخصائص العمرائية للمدينة

الفصل الرابع

الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرائية لمدينة نابلس

4-1 أهمية المدينة من الناحية التاريخية

لعبت مدينة نابلس دورا مهما خلال السنوات الماضية، سواء من الناحية الدينية او الحضارية أو السياسية، وتصارعت عليها الدول الاستعمارية على مدار العصور، وكانت تقف منيعة أمام الغزاة لما تمتاز طبيعتها الجغرافية كمنطقة محصنة تحيط بها الجبال، وكتب عنها العديد من الكتاب في الماضي والحاضر، وهي مدينة قديمة قدم التاريخ، كما تنوعت الوظائف التي تمارسها نابلس منذ القدم من صناعية وتجارية وزراعية وإدارية وثقافية و عمرانية.

4-1-1 تاريخ نابلس والتسمية وتطورها

يرجع بناء مدينة نابلس إلى سنة 72م، وقد شيدها الرومان في واد خصيب لا يزيد عرضه عن ستمائة متر بين جبلي جرزيم وعبيل، والصورة (4-1) تظهر التاريخ القديم للمدينة، كذلك حظيت مدينة نابلس والمنطقة الريفية المحيطة بها باهتمام المؤرخين والجغرافيين والباحثين العرب والأجانب الذين كتبوا المؤلفات الكثيرة عن تاريخها وحضارتها، ومن هؤلاء مصطفى الدباغ الذي أفرد مجلدين من موسوعته الشهيرة "بلادنا فلسطين" للحديث عن الديار النابلسية¹، وتحدثت رئيسة العزة في بداية كتابها "نابلس في العصر المملوكي" عن اسم هذه المدينة حيث حملت في بداية الأمر اسم مستعمرة فلافيا نيابوليس، وبعد ذلك حملت المدينة اسم جوليا نيابوليس، أيضا ورد ذكر نابلس في رسائل تل العمارنة وتقارير تحتمس الثالث باسم شاكمي "Shakmi" وحرف الاسم إلى شكيم بمعنى "منكب" أو كتف أو ارتفاع، وقد كانت أول رقعة نزل فيها إبراهيم عليه السلام بعد أن قدم من أور بالعراق، ثم سكنها يعقوب بن اسحق عليه السلام، ويرجع اسم نابلس إلى نيابوليس Neapolis المدينة الجديدة التي أقامها الإمبراطور الروماني قسبازيان بعد تدمير المدينة القديمة، عندما أحتل الرومان فلسطين على يد القائد

¹ الدباغ، مصطفى: بلادنا فلسطين" في الديار النابلسية". ج2. ط1. دار الطليعة للطباعة والنشر. 1970.

الروماني بومبي (Bompey) وكانت شكيم قد وصلت إلى منتهى الاضمحلال الحضاري المعماري، وبالنسبة لموقعها على تل بلاطة كانت من النتائج الأولى التي ترتبت على هدم مدينة شكيم الكنعانية وإعادة بنائها على أيدي الرومان، وأصبحت تقوم على الوادي المفتوح من الجانبين الشرقي والغربي، وذلك بدل من موقعها السابق فوق تل بلاطه، غير أن طبيعة موقعها الجبلي الجديد كان قد فرض نفسه على الرومان الذين اضطروا إلى ملائمة تخطيطها حسب طبيعة موقعها الجبلي الجديد، إلا أنهم بالرغم من هذا أقاموا بناء المدينة وفق العقلية والتصميم المعماري الروماني الخاص في بناء المدن حيث أقيمت على المنحدرات السفلي لجبل جرزيم، فكانت في تخطيطها العام مدينة طولية الشكل تمتد من الشرق إلى الغرب يتوسطها شارع فيصل (الشارع الرئيسي) الذي يقطعها من أولها إلى آخرها شرقا وغربا. وتمتاز بأنها شيدت في موقع متوسط بالنسبة لمدن فلسطين فضلا عن أنها تعتبر العاصمة الطبيعية للإقليم الجبلي¹.

صورة (4-1): تاريخ المدينة القديم:



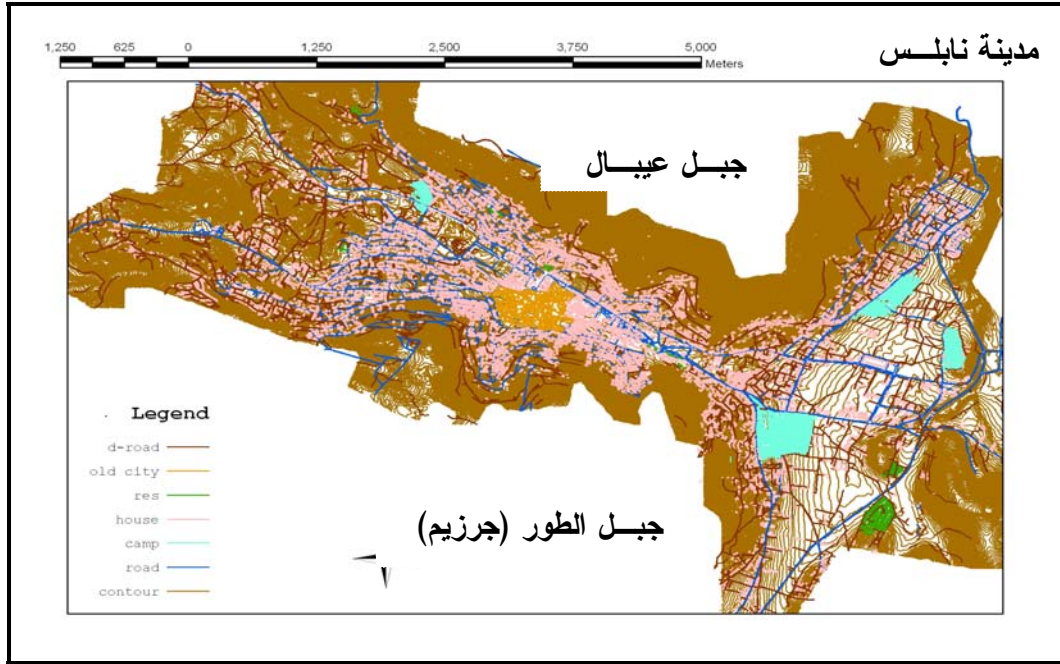
المصدر: السجدي، 2002.

¹ العزة، رئيسة عبد الفتاح: سلسلة تاريخ المدن والقرى الفلسطينية(2) "نابلس في العصر المملوكي". ط1. نابلس: دار الفاروق للثقافة والنشر. 1999، ص9.

2-1-4 الموقع والإقليم

تتمتع مدينة نابلس بموقع جغرافي هام، فهي تتوسط إقليم المرتفعات الجبلية في فلسطين بصفة عامة، فتقع مدينة نابلس في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، خريطة (1-4) توضح موقع المدينة بين جبليين، كما أنها تقع ضمن سلسلة المدن الفلسطينية الواقعة على خط تقسيم المياه وتقع عند التقاء دائرة عرض 32.13 شمالاً وخط طول 35.16 شرقاً ويحدها من الشمال جبل عيبال وقرية عصيرة الشمالية، ومن الجنوب جبل جرزيم وقرية كفر قليل، ومن الغرب والشمال الغربي قرى زواتا وبيت إيبا وبيت وزن ورفيديا، أما من الشرق والجنوب فيحدها كل من سهل بلاطة وعسكر ووادي الباذان وقرى روجيب وكفر قليل وسالم ودير الحطب وعزموط¹، ومدينة نابلس مميزة بإقليم وطقس شرق أوسطي مريح، كمية الأمطار التي تسقط بها هي 650 ملم، درجة الحرارة السنوية المعدلة لا تزيد عن 17 درجة، بالشهر الحار لا ترتفع عن 26 درجة، في الشهر البارد درجة الحرارة المعدلة هي 8 درجات².

خريطة (1-4): موقع المدينة بين الجبلين:



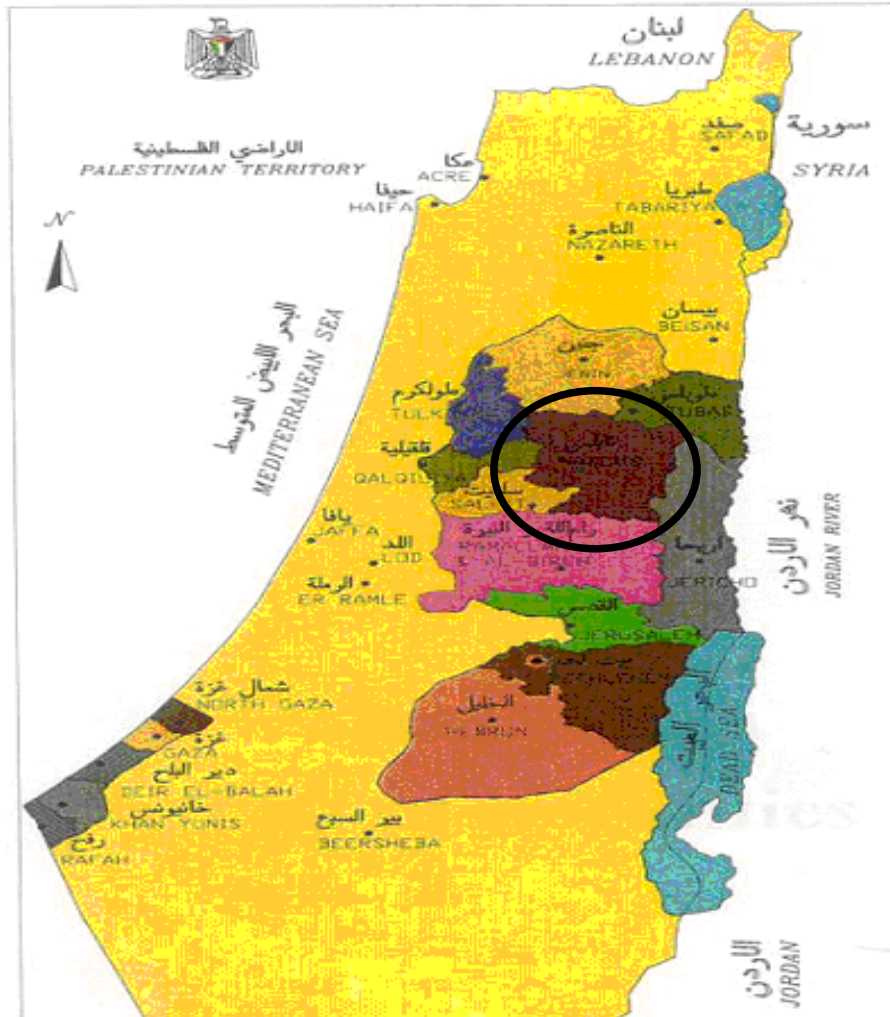
المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، نابلس. 2006.

¹ المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية. مج4. ط1. دمشق، هيئة الموسوعات الفلسطينية. 1984. ص420.

² بلدية نابلس، قسم الهندسة - التخطيط، التنظيم الهيكلي لمدينة نابلس، نابلس، 1995، ص 36.

وكان لموقع مدينة نابلس المتوسط أهمية كبرى في شهرتها، فقد كانت محط رجال القوافل القادمة من الشرق والذاهبة إلى البحر في الغرب أو القادمة من الجنوب إلى الشمال، وكانت هذه القوافل مضطرة للمرور عبر مدينة نابلس لأنها تشغل الممر الضيق الذي يصل الغور بالبحر في تلك النواحي. وليس من شك في أن عوامل كثيرة تضافرت وساعدت الرومان على اختيار الموقع الحالي لبناء المدينة لعل أهمها على الإطلاق الحصانة الطبيعية للمكان الواقع في منطقة جبلية وعرة. وقد عرفها العرب باسمها الحالي، وتظهر الخريطة (2-4) موقع نابلس في الجزء الشمالي لفلسطين (الضفة الغربية).

خريطة (2-4): موقع نابلس في الجزء الشمالي من الضفة:



المصدر: جامعة النجاح الوطنية، مركز التخطيط الحضري والإقليمي، نابلس. 2006.

4-2 الخصائص الاجتماعية

تعتبر دراسة الخصائص الاجتماعية لأي بلد أو مدينة من الأمور المهمة لمعرفة الأحوال المعيشية لتلك البلد، لا سيما العادات والتقاليد المتبعة في تلك البلد، بالإضافة إلى دراسة الأحوال الاقتصادية والمعيشية للتعرف على مستوى الدخل والإنفاق، ومدى تأثيرها وتأثرها في الأحوال الاجتماعية، ومن هنا كان لا بد من دراسة تلك الظروف التي تأثرت بها مدينة نابلس سواء على المستوى الاجتماعي أو الاقتصادي.

4-2-1 العادات الاجتماعية

تقسم الفئات السكانية في مدينة نابلس إلى عائلات وحمائل بأقسام عريقة وواسعة، إذ أن هناك عائلات تبلورت منذ زمن بعيد، واقتنست اقتباس راسي أي من الماضي إلى الحاضر ثم من الحاضر إلى المستقبل، فهي تنتقل وتورث من جيل إلى آخر، ففي الماضي عادة ما كان مجتمع مدينة نابلس مجتمع رجال أي إن الرجل تقع على عاتقه مختلف الأعمال والمسؤوليات كإعالة الأسرة والاهتمام بالأعمال الحرفية والتجارية والتعليمية وغيرها من الوظائف، في السابق كان للمرأة دور رئيسي واحد إلا وهو العمل داخل المنزل وتربية الأولاد، إضافة إلى بعض الأعمال البسيطة التي يمكنها القيام بها وبتقبلها المجتمع كالخياطة على سبيل المثال، أو الخدمة في البيوت التابعة للأسر الثرية، إلا أننا نرى خروج المرأة لمختلف مجالات العمل، ومشاركتها للرجل وإعانتها له على تحمل أعباء الحياة، والنظر للمرأة على أنها من سيدات المجتمع حيث تكثر هذه الظاهرة عند الطبقة الغنية لا بسبب الحاجة المادية وإنما لهدف رفع أو الحفاظ على مستوى اجتماعي معين، وبهذا يكون نمط الإنتاج يعتمد على الملكيات الخاصة التابعة للأسر الثرية في المدينة، وليس على أساس الملكيات العامة.

أما في الوقت الحالي فقد أصبح هناك نوع من التحرر والانفتاح، واللاتجانس بدرجات متفاوتة تختلف من فئة إلى أخرى ومن منطقة لأخرى داخل هذه المدينة، ففي الوقت الحالي نرى خروج المرأة لمختلف مجالات العمل، ومشاركتها للرجل وإعانتها له على تحمل أعباء الحياة.

أما العادات الاجتماعية الأخرى كالأعراس والمناسبات والوفاء فتختلف من منطقة لأخرى، لا بالمراسيم المتوارثة لكن في أماكن وأسلوب عقدها وإتمامها، ففي المناطق الفقيرة والمتوسطة عادة ما تتم حفلات الخطوبة وحتى الأعراس في المنزل، أما المناطق الغنية والمترفرة فتعقد مناسباتها في قاعات الأفراح أو مراكز النشاطات التي أعدت لذلك، وهذا ما يحدث في مراسم العزاء أيضاً، كما ونرى إن هناك تجزئة للمقابر وتحديد كل جزء لعائلة محددة¹.

4-2-2 مميزات السكان والمسكن

تعد مدينة نابلس من كبرى محافظات فلسطين، كما ولقبت بشكيم العاصمة غير المتوجة لفلسطين نظراً لموقعها المميز وقدم وجودها، فهي مدينة كنعانية استمر السكن فيها منذ أكثر من تسعة آلاف سنة، ولفترات طويلة اعتبرت المدينة الرئيسة الأولى، وتبلغ مساحتها (10,798) دونما، ومساحة المنطقة المبنية فيها (4,833) دونما، يسكنها حوالي (134,116) نسمة، بالإضافة إلى سكان المخيمات البالغ عددهم (26,438) نسمة، أما عدد المباني فيبلغ حوالي (8,746) مبنى، و (21,571) وحدة سكنية².

وتبين الدراسات إن نسبة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة يبلغ 39117 نسمة ويشكلون نسبة تقارب 40% من السكان وان عدد السكان الذين هم في سن العمل 15-65 يساوي 57285 نسمة ونسبتهم 57% من السكان، بمعنى إن سمة المجتمع انه مجتمع شباب وان الأعداد الكبيرة من السكان نشيطة اقتصادياً، وهذا يتطلب توفير فرص عمل ومساكن بأعداد كبيرة³.

¹ رضوان، خيريه، انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001، ص78-79.

² رضوان، مرجع سابق، ص77.

³ حجاب، فرج، اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001، ص61.

4-2-3 الثقافة والتعليم

من أهم متطلبات رفع المستوى الاجتماعي للأفراد ومن ثم المجتمعات هو التعليم بمستوياته وتخصصاته، ففي السابق حكم هذا المتطلب بالمستوى المادي للأسرة، إذ نادرا ما وجد متعلم في اسرة فقيرة كون متطلبات الحياة تفرض على بعض إن لم يكن كل أفراد الأسرة العمل وترك الدراسة لمشاركة رب الأسرة في تحمل أعباء الحياة. أما في الوقت الحالي ومنذ ما يقارب عقدين من الزمن نجد إن الإقبال على التعليم ظاهرة أخذت بالتزايد داخل المدينة بصرف النظر عن الحالة المادية، حيث أصبح الفقير ومتوسط الدخل يرى في التعليم وسيلة خلاص وملاذ من وضعه القائم أملا منه في عمل يعود عليه وعلى أسرته بعائد مادي أفضل¹.

عرفت المدينة النهضة العلمية والثقافية الحديثة منذ أواخر العهد العثماني حيث كان الطلاب يكملون تعليمهم في المعاهد العليا باسطنبول وبيروت، وتطور التعليم أثناء الاستعمار البريطاني بشكل محدود وازدهر بعد ذلك وسجل أرقاما قياسية لعدد من المدارس والطلاب كان في مقدمتها مدرسة النجاح الوطنية التي تأسست عام 1918م والتي تخرج منها عدد كبير من رجالات العالم العربي، وارتقت لتصبح من أكبر الجامعات الفلسطينية، وصرحا علميا كبيرا، تخرج نخبة وكوكبة من طلابها على مدار السنين الماضية، كما وفتح مدرسة صناعة ثانوية ومدارس مهنية مختلفة، وكثرت المدارس والمعاهد الخاصة ورياض الأطفال وازداد الإقبال على التعليم الجامعي بصورة لم يسبق لها مثيل².

وفي الميدان الثقافي اشتهرت نابلس بالعديد من علماء الدين والفقهاء ورجال الفكر والشعر والأدب ممن أسهموا بقسط وافر في الحركة الفكرية وقدموا إنتاجهم العلمي الأدبي، هذا الإنتاج الذي يرجع إليه كل دارس وطالب علم.

¹ رضوان، مرجع سابق، ص79.

² الحنبلي، مسره، التخطيط واستراتيجيات إعادة إعمار وتطوير الوسط التاريخي لمدينة نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص72.

3-4 الخصائص الاقتصادية

اشتهرت مدينة نابلس منذ القدم بازدهار صناعتها وانتعاش تجارتها مع سائر المدن وبرع فيها صناع وعمال مهرة أنشئوا العديد من الصناعات المختلفة وشيدوا المباني الضخمة التي تشهد بمقدرتهم وإبداعهم في مجالات البناء والإعمار، ويقترن اسم المدينة عادة بصناعة الصابون النابلسي الشهير بجودته والمصنوع من زيت الزيتون، وبصناعة السكاكر والحاويات، والجلود وعلب الصفيح والسيرج والحلاوة والطحينة، والكبريت، والمنسوجات، وأكياس الورق وعلب الكرتون وطحن الحبوب والمرطبات وسكب الحديد وقطع المحركات وأعمال البناء والكهرباء والدهان والحدادة والنجارة وتعتمد الخصائص الاقتصادية على عدة وظائف ومقومات أهمها الزراعة والصناعة والتجارة¹.

وتعتبر نابلس ثاني المراكز الصناعية في الضفة الغربية بعد الخليل من حيث المصانع، وجملة القول إن الصناعة في هذه المدينة كغيرها في المدن الأخرى، تعاني من مشاكل التسويق، وعدم سهولة توفير المواد الخام، ونقص المواد الخام، ونقص الخبرة العلمية، وعدم توفر رؤوس الأموال الكافية لتوسيعها، وصغر حجمها، وتوجهها للصناعات الاستهلاكية².

1-3-4 الأهمية الزراعية

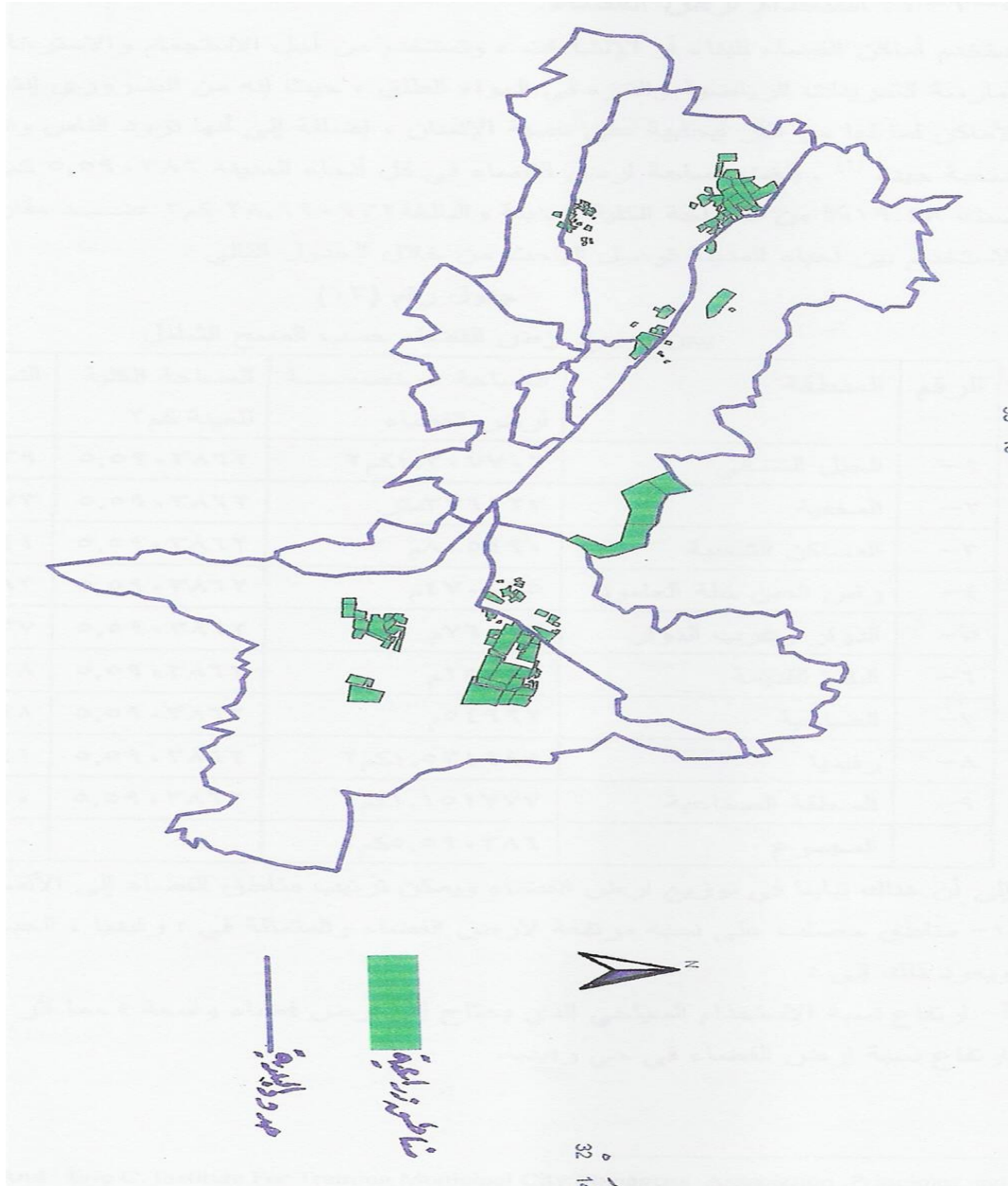
تساهم الزراعة بنسبة قليلة في اقتصاد المدينة، وتعتمد اعتمادا كبيرا على مياه الأمطار إلى جانب اعتمادها القليل على الري، وتتركز الزراعة على سفوح الجبال وفي بطون الأودية وتنتج أصناف الفواكه والزيتون والحبوب ومختلف أصناف الخضراوات، وبسبب افتقار المدينة إلى أراض ذات تربة خصبة لم يسمح بإعطاء الفرصة للمدينة في إنتاج زراعي جيد، ويبدو أن الزراعة البعلية هي السائدة في منطقة نابلس ويرجع ذلك إلى عدم توفر المياه اللازمة للري، كالحمضيات والزيتون، أما الخضراوات فيتم زراعتها بشكل قليل، ومن أشهر المحاصيل الفقوس

¹ صلاح، علاء، 2006، خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، (رسالة جامعية غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص 45.

² الحنبلي، مرجع سابق، ص 75.

والبندورة والخيار والكوسا¹، والخارطة (3-4) تبين توزيع المناطق الزراعية في المدينة وهي على النحو التالي:

خريطة (3-4): توزيع المناطق الزراعية في المدينة وهي على النحو التالي:



المصدر: بلدية نابلس، بتصريف الباحث

¹ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ، التعداد العام للسكان والمنشآت 1997، (النتائج النهائية)، رام الله- فلسطين، 1999.

4-3-2 الأهمية الصناعية

تعتبر مدينة نابلس من أهم المدن الصناعية في فلسطين، وتمتاز بأنها تأكل ما تزرع، وتصدر أكثر مما تستورد، تصنع مما تنتج إلى حد كبير، واعتبرت منذ القدم من المدن التجارية الرئيسية في بلاد الشام، وتعتمد أكثر منتجاتها الصناعية على المواد الخام الزراعية والمحلية، وتتوزع المناطق الصناعية في الأجزاء الشرقية والغربية من نابلس، ومن أهم الصناعات، صناعة الصابون، مصانع الزيوت النباتية، معامل الزيتون، مصانع الغزل والنسيج، صناعة الأغذية والمشروبات، والحلويات، والمنظفات الكيماويات، والجلود وعلب الصفيح والسيرج والحلاوة والطحينة والكبريت، وأعمال البناء والكهرباء والدهان والحدادة والنجارة، والخرطة (4-4) تين توزيع المناطق الصناعية في المدينة وهي النحو التالي:

خريطة (4-4): توزيع المناطق الصناعية في المدينة وهي النحو التالي:



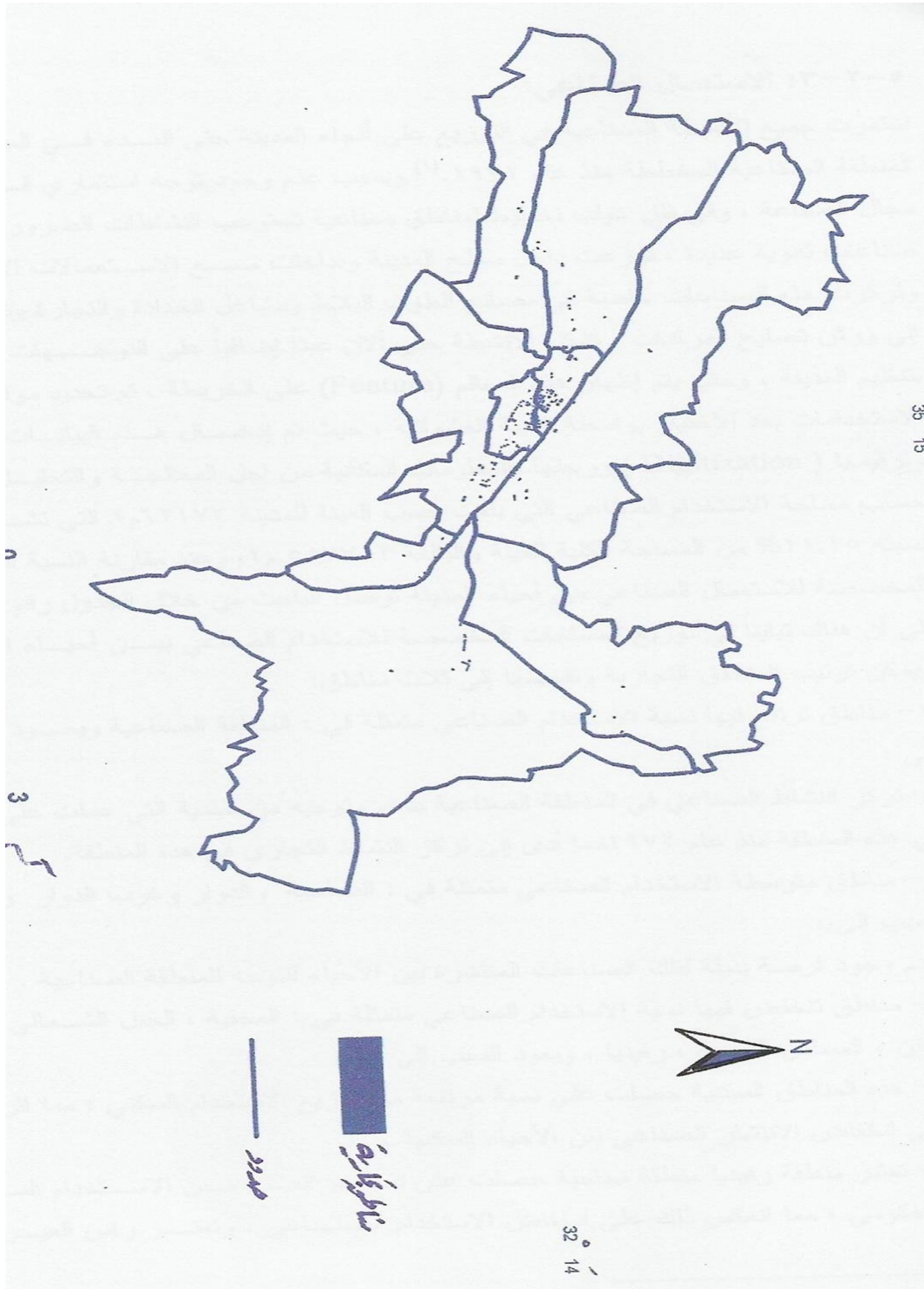
المصدر: بلدية نابلس، بتصريف الباحث

3-3-4 الأهمية التجارية

تعد نابلس مركز تجاري هام بالنسبة إلى فلسطين، كونها تقع في الوسط، وتساهم التجارة في دعم اقتصاد المدينة وتتركز الأسواق التجارية في وسط المدينة من حيث السوق التجاري الرئيسي، وتشهد المدينة يوميا حركة تجارية نشطة على الصعيدين المحلي والخارجي، فهي تستقبل أبناء الريف الذين يعرضون منتجاتهم للبيع في أسواقها ويشتررون منها حاجاتهم، وتستورد المواد الخام اللازمة للصناعة من منطقتها أو من الخارج، وتتميز بعلاقات تجارية بينها وبين المدن بمنطقة الشمال، التي تشكل سوقا للمنتجات المصنوعة في نابلس¹، واتسعت الأسواق وعلت المباني إذ أحتل قطاع البناء مركز هام في اقتصاد المدينة، حيث انه يعتبر مصدر رئيسي في تشغيل العمال، وازدهرت الصناعات المرتبطة به مثل: الصناعات الإستخراجية في مجال البناء، إلى جانب بعض الصناعات التحويلية مثل: صناعة الطوب، والرخام، والبلاط. والخارطة (5-4) تبين توزيع المناطق التجارية في المدينة وهي على النحو التالي.

¹ بلدية نابلس، مرجع سابق ص68.

خريطة (4-5): تبين توزيع المناطق التجارية في المدينة:



المصدر: بلدية نابلس، بتصريف الباحث

4-4 الخصائص العمرانية للمدينة

نمت مدينة نابلس وتطورت حتى نهاية القرن التاسع عشر داخل حدود المدينة القديمة وبقيت لذلك التاريخ محافظة على نمطها العمراني، وفي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ومع تأسيس أول بلدية في المدينة عام 1869¹، بدأت بعض مظاهر العمران بالظهور خارج حدود المدينة القديمة، لكن هذا العمران اقتصر على بعض المباني العامة كمركز الإدارة العثمانية والمستشفى الوطني، على أن الامتداد العمراني خارج المدينة القديمة لم تتضح معالمه حتى بداية فترة الانتداب البريطاني في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين.

4-4-1 فترة الحكم العثماني

سيطر العثمانيون على فلسطين سنة 1517 ميلادي، وأصبحت نابلس تابعة لهم بدون حرب، وبقي وضع المدينة من الناحية العمرانية على ما هو عليه، ومع أواخر الحكم العثماني شهدت مدينة نابلس مجموعة من المظاهر العمرانية التي بدأت بتأسيس بلدية نابلس سنة 1285 هجري إي 1868 ميلادي. أما البيوت السكنية كانت مشيده من الحجارة المنحوتة والمهذبة، وبلغ عدد منازل مدينة نابلس في تلك الفترة 2422 منزلاً، وكان تخطيط بناء المنزل على النحو التالي: مدخل ثم غرفة في إحدى جانبيه للضيوف تسمى ديوان، ثم مساحة مسقوفة مفتوح منها واجهة أمامها مساحة وعلى جوانبها غرفة ثم مرافق وفي طرف منها درج حجري إلى الطابق العلوي مبني على الطابق السفلي.

والتطور الحضاري الذي شهدته مدينة نابلس أيضاً تمثل في إنشاء مركز للبريد فيها سنة 1287هـ / 1870م²، وفي سنة 1900م تم بناء برج الساعة واستحداث الساحة القديمة القائم بها البرج قرب جامع النصر، ويوضح هذا من خلال الصورة (4-2).

¹ حمایسی، راسم، المخططات الهيكلية كوسيلة لتنمية المحلية للحكم الفلسطيني، مجلة السياسية الفلسطينية، العددان الأول والثاني 1994، ص 65-90.

² النمر، إحسان: تاريخ جبل النار والبلقاء، ج 1، ط 2، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، نابلس، 1975، ص 126.

صورة (4-2): جامع النصر وبرج الساعة:



المصدر: صلاح، مرجع سابق

وفي سنة 1319هـ / 1901م تم بناء مستشفى الإرسالية البريطانية غرب نابلس (المستشفى الإنجيلي) ومن الجدير ذكره أنه حتى عام 1918 كانت أبنية المدينة كلها أبنية أقيمت في سهل نابلس، وكان طول المدينة القديمة 880 متر شرق غرب، وعرضها 550 متر شمال جنوب، وكان شكل المدينة مستطيلاً، وفي نهاية القرن التاسع عشر أقيمت عمارة كسركتين (المقاطعة) الكبيرة للجنود الأتراك بطابع تركي أوروبي والتي استخدمت كسجن، وسميت بعمارة الأشغال العامة، والتي أقيمت في شرق المدينة في أضيق نقطة من سهل نابلس لاعتبارات أمنية، وفي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر بدأت بعض مظاهر العمران بالظهور خارج حدود المدينة القديمة، لكن هذا العمران اقتصر على بعض المباني العامة كمركز الإدارة العثمانية والمستشفى الوطني، على أن الامتداد العمراني خارج المدينة القديمة لم تتضح معالمه حتى بداية فترة الانتداب البريطاني في مطلع العقد الثالث من القرن العشرين¹.

¹ حجاب، مرجع سابق، ص 66.

4-4-2 فترة الانتداب البريطاني

وقعت المدينة تحت الانتداب البريطاني في 21-9-1918 كباقي المدن الفلسطينية، ومع بداية فترة الانتداب تعرضت مدينة نابلس لزلزال قوي عام 1927 نتج عنه تهدم حوالي 600 منزل، أقامت بلدية نابلس وقتها حي لإيواء مشردي الزلزال خارج المدينة القديمة في الجزء الشرقي منها، وكان ذلك بمثابة الخروج الأوسع من الحدود القديمة.

اتجه توسع المدينة في فترة الانتداب نحو الجنوب حتى الحواف المنحدرة لجبل جرزيم ونحو الشمال وصولاً لحواف جبل عيبال، في حين كان التوسع الأكبر باتجاه شرق غرب باتجاه الأراضي المنبسطة، ومن الملاحظ أن التوسع باتجاه الغرب كان في هذه الفترة ينتج بفعل العلاقة القوية وقتها مع المدن الفلسطينية خصوصاً حيفا،¹ بالإضافة إلى ذلك بجنوب شرق المدينة أقيم حي جديد بمبادرة الحكومة البريطانية وأطلق عليه (حي العامود)، وكان هذا الحي (العصري) الأول بنابلس الذي حظي بتنظيم وتصميم مسبق.²

في بداية العام 1948 أقرت سلطات التخطيط البريطانية المخطط الهيكلي لمدينة نابلس والذي حدد منطقة نفوذ بلدية نابلس والتي كان عدد سكانها في ذلك الوقت 25000 نسمة بناء على المخطط الإقليمي S15 في منطقة من ألف هكتار (10000 دونم) باعتبارها مركزاً إقليمياً.³ كما هو مبين في الخريطة (4-6)، ومن الملاحظ في هذا المخطط أن المناطق المشمولة فيه قد اتجهت بالعلاقة مع مركز المدينة بصورة واضحة نحو الجهة الغربية. حتى عام 1995 لم يتوفر في مدينة نابلس سوى مشروع تخطيط هيكلي وحيد للمدينة أعد سنة 1946 زمن الانتداب البريطاني، وكان إيداعه بتاريخ 1946/2/5 وصادق عليه بشهر كانون الثاني عام 1948.⁴ بعد سنة 1948 حدث انقطاع من ساحل البحر، وبهذه الفترة تحرك تطور البلدة باتجاه الشرق نتيجة

¹. Qamhieh, khaled, Saving The Old Town Of Nablus, A conservation Study, Glasgow University, UK, (PHD Thesis). 1992.

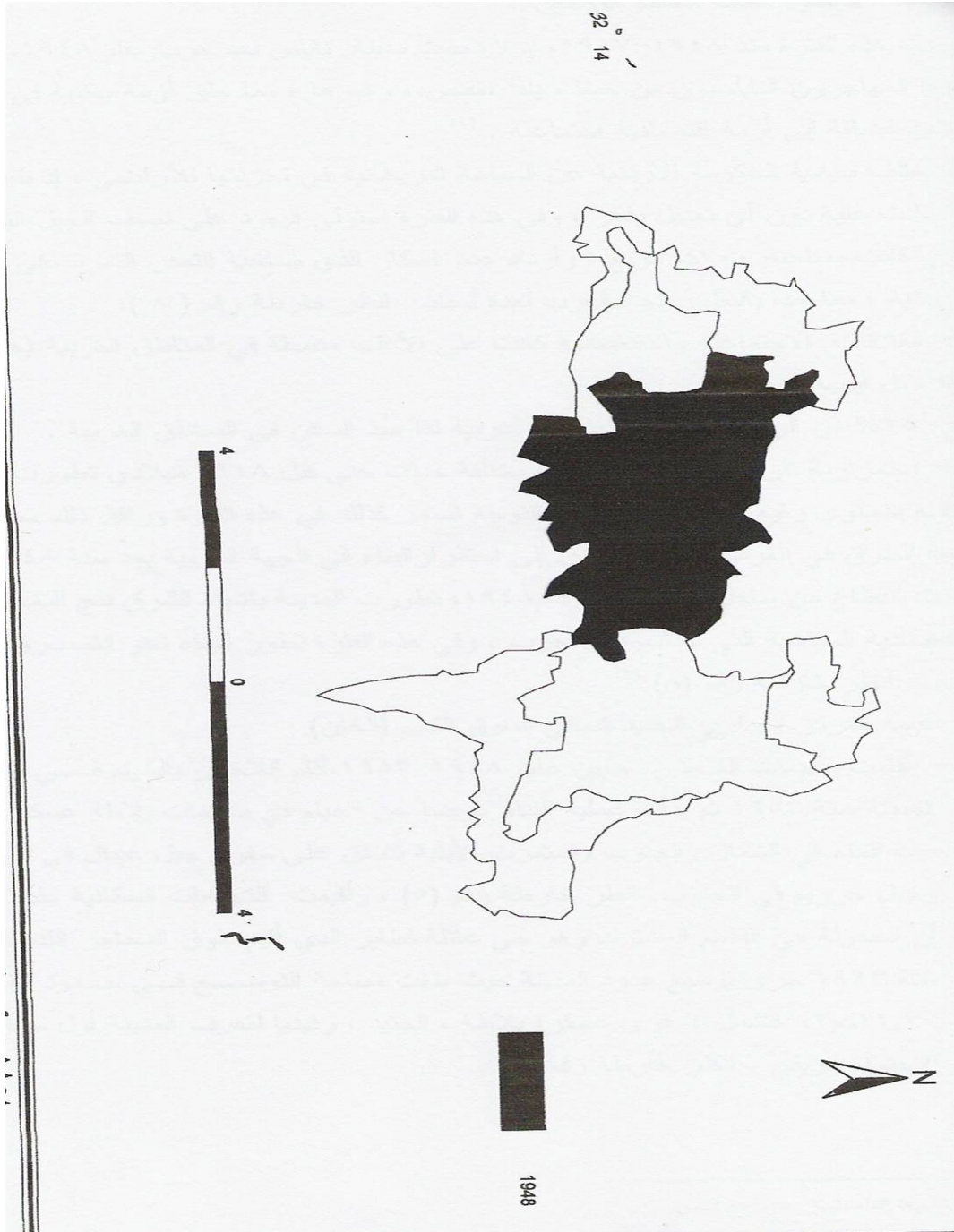
² بلدية نابلس، مرجع سابق، ص41

³ كون، أنطوني، التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995، ص17.

⁴ بلدية نابلس، مرجع سابق، ص8.

للتغيرات السياسية والاقتصادية التي حدثت بعد الحرب، ومدينة نابلس وقضائها انتقلوا من التوجه نحو ساحل البحر للتوجه نحو الضفة الشرقية.

خريطة (4-6): تبين مرحلة التوسع في حدود المدينة عام 1948:



المصدر: بلدية نابلس بتصرف الباحث

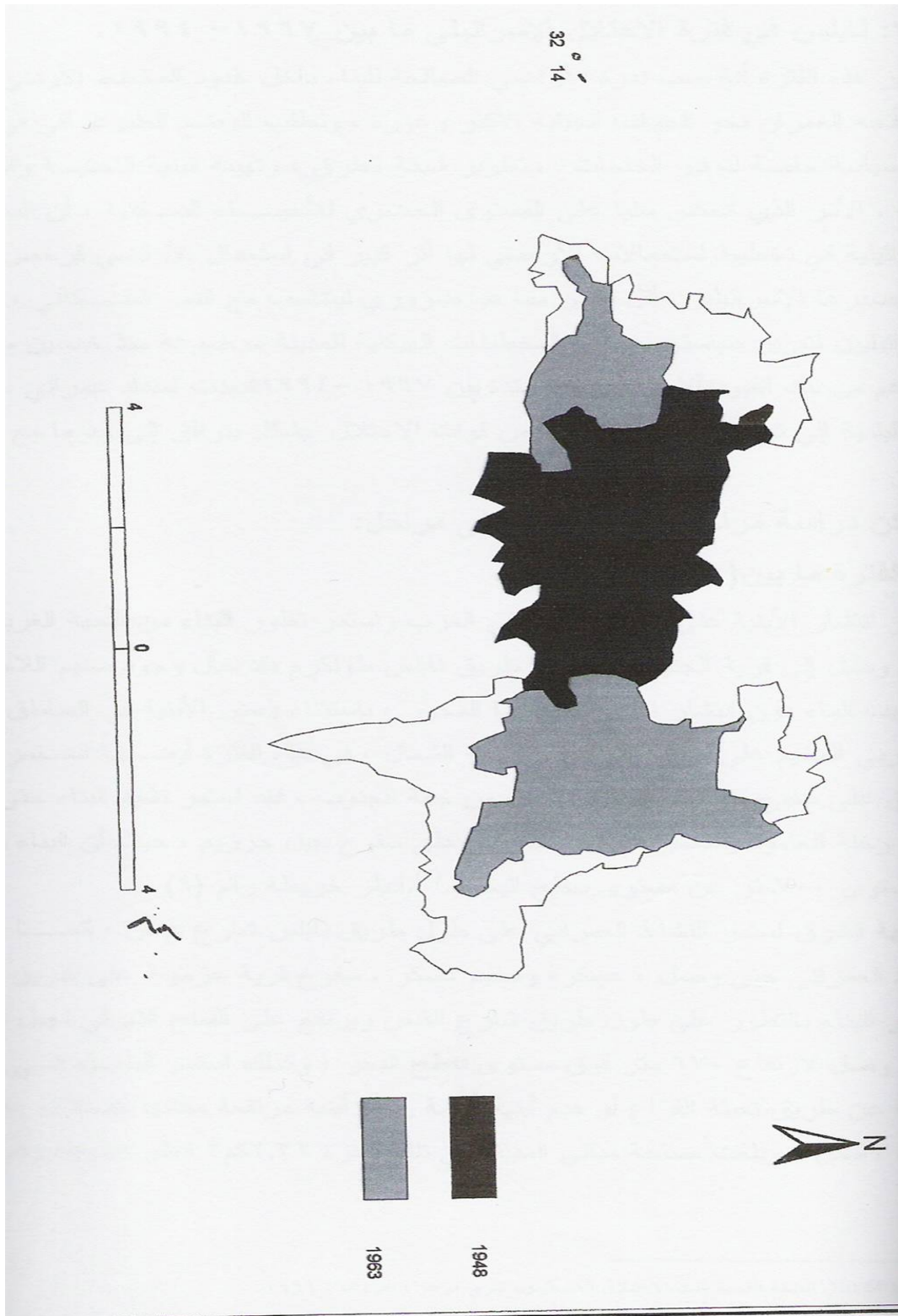
4-4-3 فترة الحكم الأردني

نتيجة لحرب عام 1948 وقيام إسرائيل أصبحت مدينة نابلس كغيرها من مدن ما تسمى الضفة الغربية للأردن مركزا لاستقبال اللاجئين الذين اضطروا لمغادرة مدنهم وقراهم، بنيت بالقرب من المدينة ثلاث مخيمات لإيواء هؤلاء اللاجئين هي مخيمات بلاطة وعسكر وعين بيت الماء، ونتج عن ذلك تضاعف عدد سكان المدينة في فترة قصيرة. ونتج عن الفصل الذي حصل بين الضفة الغربية وباقي فلسطين أن انتقل توسع المدينة باتجاه الشرق مع التنقل باتجاه شرق الأردن، وبتأثير العلاقات الجديدة التي نمت المدينة وبين المراكز المقابلة على الجهة الشرقية للمملكة. والتغيير المهم بنطور البناء بهذه الفترة هو ازدياد توجه انتشار الأبنية شرقا، وعلى الأخص على محور نابلس- عمان. وذلك لأن الصلة ازدادت بين نابلس وبين عمان كمركز الحكم التابعة¹. وفي العام 1961 أعد مخطط عام للمدينة لا يعدو عن كونه مخطط استعمالات أراضي، فقد تضمن هذا المخطط تقسيم أراضي المدينة إلى قطاعات (ZONES) تميز فيما بين الاستعمالات السكنية والتجارية والزراعية والمناطق المخصصة كحدائق أو مقابر أو أحراش، وقد شمل هذا المخطط فقط المساحة تحت نفوذ البلدية في وقتها والبالغ مساحتها ألف هكتار.² والخريطة (4-7) تبين تطور وتوسع الامتداد العمراني للمدينة ما بين الأعوام 1948- 1963. ولم يتم خلال فترة الحكم الأردني تحضير وإعداد مخططات تنظيم إقليمية في الضفة الغربية.

¹ بلدية نابلس، المرجع السابق، ص42.

² كون، مرجع سابق، ص20.

خريطة (4-7): تطور وتوسع الامتداد العمراني للمدينة ما بين الأعوام 1948 - 1963:



المصدر: بلدية نابلس، بتصريف الباحث

4-4-4 فترة الاحتلال الإسرائيلي

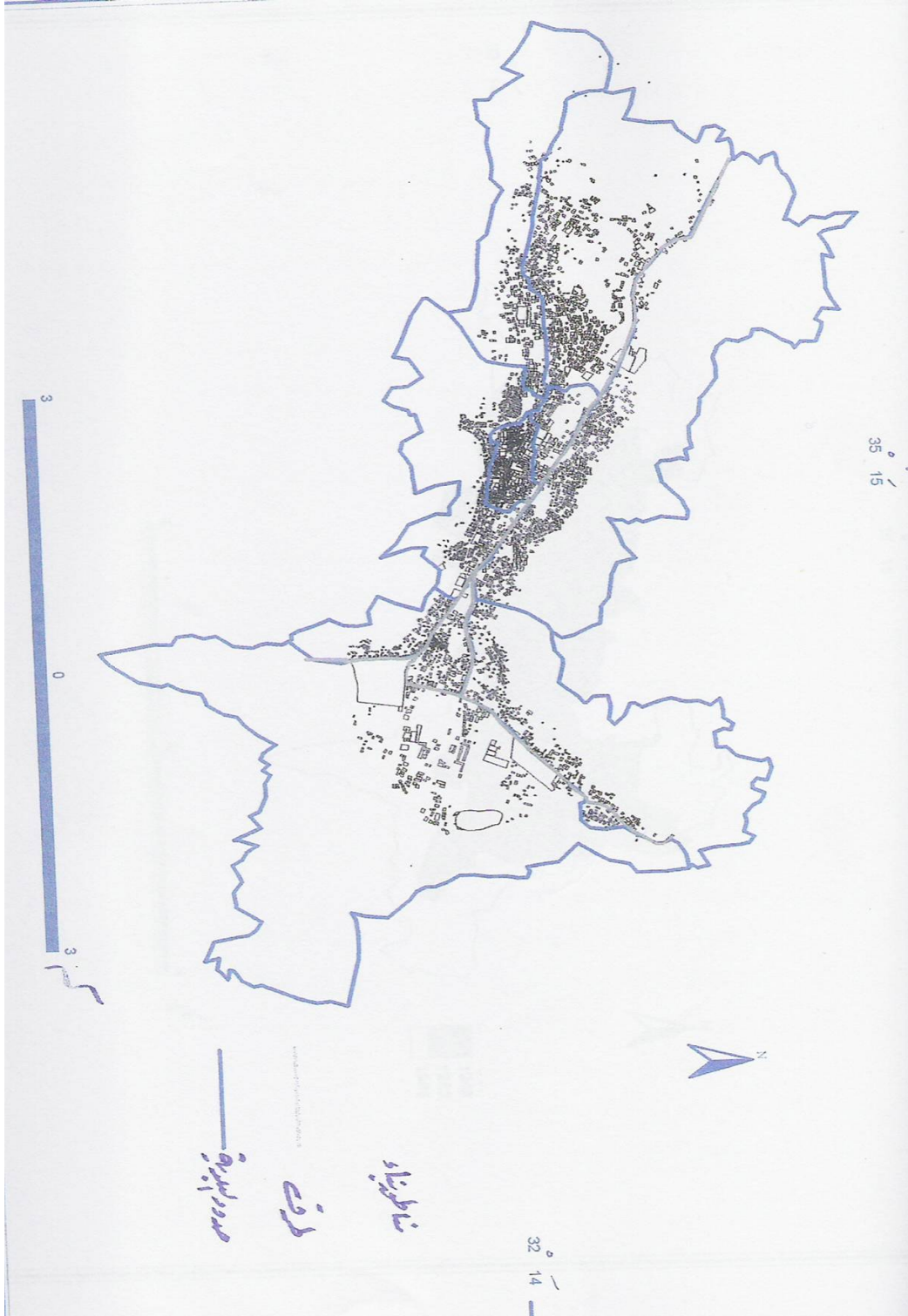
ما يميز هذه الفترة أنه وبسبب ندرة الأراضي الصالحة للبناء داخل حدود المخطط الأردني للمدينة اتجه العمران نحو الحواف الجبلية الأكثر وعورة، ونتيجة للعوائق والفرص غير العادية لطبوغرافية المنحدرات، تطلب النمو باتجاه الجبال سياسة خاصة من نواحي توفير الخدمات وتطوير شبكة الطرق وتهئية البنية التحتية والمرافق العامة، الأمر الذي انعكس على المستوى الحضري للأحياء السكنية، ما بين 1983-1985 بدأت ظاهرة إقامة أحياء سكن منفصلة وبعيدة عن مركز المدينة وغير متصلة بهم. اليوم يوجد ثلاثة أحياء منفصلة حيث أن العضوية والانتماء لهذه الأحياء هو على أساس الوظيفة، مثل حي الموظفين، حي الأطباء ويقعان شرقي المدينة، وحي المهندسين بغرب شمال وجنوب المدينة.¹

في سنة 1986 أضيفت مناطق أخرى للمساحة المشمولة ضمن نفوذ بلدية المدينة لتصبح مساحة المدينة تساوي 26800 دونم. ويتضح أن التطور العمراني للمدينة يبتعد أكثر عن مركز المدينة باتجاه الغرب والشرق كلما كان هذا التطور في مرحلة متأخرة، الأمر الذي يزيد في ضوء ضعف التطور شمالا وجنوبا في زيادة طول المدينة. إلا إن الأبنية استمرت بالتسلسل على السفوح الحادة لجبل عيبال وجرزيم. تقريبا بهذه الفترة تطور البناء هو بشكل مستطيل بأربع اتجاهات مع استثناء التفضيل للتطور نحو الغرب. "والخريطة (4-8)" تبين مناطق البناء في مختلف أحياء المدينة في معظم الاتجاهات بعد العام 1983 وتظهر على شكل شريط نقطي داخل حدود المدينة الحالي.

¹ بلدية نابلس، مرجع سابق، ص44.

خريطة (4-8): تبين مناطق البناء في مختلف أحياء المدينة في معظم الاتجاهات بعد العام

:1983



المصدر: بلدية نابلس، بتصريف الباحث

أما المخطط الإقليمي الثاني الذي أعدته سلطات الاحتلال الإسرائيلية فكان مخططاً إقليمياً جزئياً للطرق رقم 50 لسنة 1983، والذي تمت المصادقة عليه بتاريخ 29 أيار 1991. هذا المخطط يشمل الطرق القائمة والمقترحة في الضفة الغربية، ويمكن اعتباره جزءاً أو امتداداً للمخطط القطري الإسرائيلي للطرق (المخطط القطري رقم 3). ويبدو أن أحد أهداف المخطط هو ربط المستوطنات اليهودية مع بعضها البعض ومع إسرائيل وتجاوز التجمعات السكانية العربية. وقد أدخل المخطط تغييرات جديّة نشك بقانونيتها تتعلق بعرض الطرق وأنواعها. فقد حدد القانون الأردني رقم (29) لسنة 1957، الذي عدله الأمر العسكري رقم (810) لسنة 1979، أنواع الطرق وعرضها، وجاء المخطط الإقليمي الجزئي للطرق ليحدد أنواع الطرق وعرضها، هذه التعديلات التي تمت من خلال مخطط تنظيم أعد بموجب قانون التنظيم تتعارض مع قانون رقم (29) لسنة 1957، ولذلك فهي غير قانونية. وكان على سلطة الاحتلال الإسرائيلية إذا رغبت بإجراء التعديلات المذكورة أن تعدل القانون المذكور بأمر عسكري كما فعلت سنة 1979 بواسطة الأمر رقم (810) وليس بواسطة مخطط تنظيم. وقد أدت التقييدات التي جاء بها هذا المخطط الإقليمي، وخصوصاً الارتداد من محور الطريق إلى المس بإمكانية وبحق البناء في المناطق الواقعة ضمن حدود الارتداد. وقامت السلطات الإسرائيلية بإصدار العديد من أوامر الهدم وبهدم بيوت بنيت ضمن مسافة الارتداد من محاور الطرق.

في سنة 1986 أضيفت مناطق أخرى للمساحة المشمولة ضمن نفوذ بلدية نابلس لتصبح مساحة المدينة تساوي 26.800 دونم¹.

4-4-5 فترة السلطة الوطنية الفلسطينية

مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية 1994، واستلامها المسائل المدنية في هذه المدينة، بدأت السلطة في علاج ما خلفه الاحتلال من مخلفات سلبية في كافة القطاعات التجارية والصناعية، والمواصلات، مما أدى إلى تقدم وتطور ملحوظ في كافة القطاعات سواء العمراني أو الاقتصادي، وحدث تطور في شبكة المواصلات، وزاد عدد الطرق في الجزء الشمالي

¹ حجاب، مرجع سابق، ص 67.

الغربي من المدينة، علماً أن هذه المنطقة هي منطقة التوسع المستقبلية، نظراً لوجود أراضي فارغة.

وعلى صعيد البناء سواء كان صناعي أو سكني حصل تغير جذري للبناء، حيث ارتفعت المباني، ومن خلال الصورة الجوية المطابقة على المخطط الهيكلي يمكن وصف البناء:

1- تميزت منطقة الوسط أنها ذات كثافة سكانية منخفضة، حيث توجد البلدة القديمة التي تشكل قلب المدينة.

2- تميزت المنطقة الشرقية من المدينة في عدم تركيز المباني، حيث تم تخصيص هذه المنطقة للصناعة من قبل البلدية.

3- تميزت المنطقة الغربية في وجود فراغات في مساحات، نظراً لوجود المنتزهات ومناطق فراغ المتمثلة في منطقة رفيديا.

4- تميزت المنطقة الشرقية في وجود مناطق المخيمات، حيث تشكل كتلة كثيفة من السكان، وبلغت مساحة المخيمات من المساحة الكلية للمدينة 380453 م²، وبلغت مساحة مباني المدينة في عام (1999) 2.81 كم²، "والخريطة (4-9)" تبين امتداد البناء بهذا العام كما هو مبين، ويمكن القول أن مدينة نابلس تختلف عن باقي المدن الفلسطينية في طبوغرافيتها الطبيعية ومع هذا استطاع سكانها من الامتداد والتسلق في البناء على سفوح قمم جبلي عيبال وجرزيم وهناك عدد من الأمور ساعدت في ذلك:

1- توفير المواد اللازمة مثل الحجر والأسمنت.

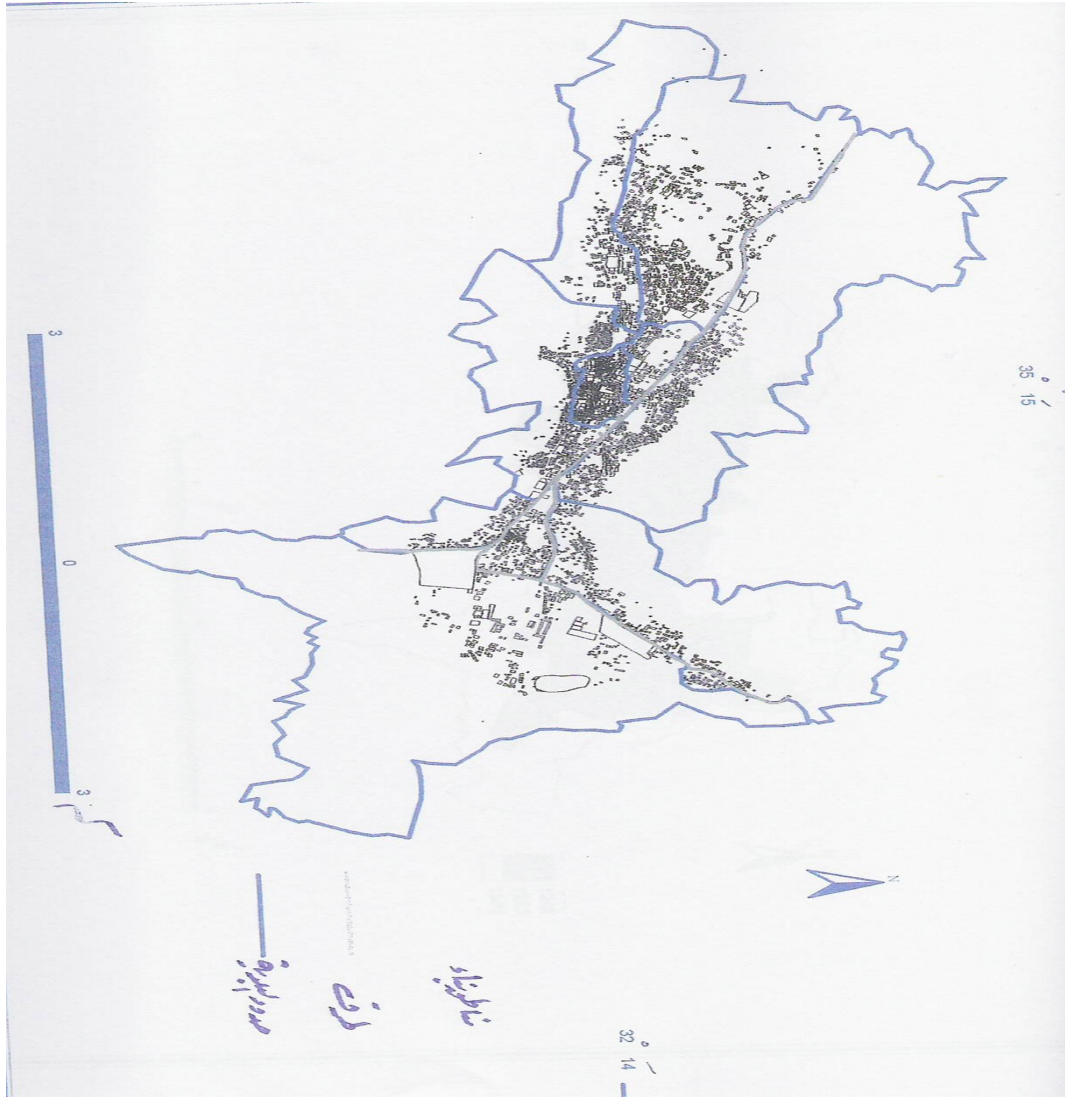
2- تعاون بلدية نابلس في إعطاء رخص البناء وفتح الشوارع.

3- الخبرة البنائية القديمة والمتوارثة.

4- التسهيلات الإدارية والرغبة في التطور والامتداد العمراني من قبل الهيئات
المسؤولة في المدينة.

كل هذه الأمور أدت إلى إعطاء مدينة نابلس خصوصية عمرانية تختلف عن باقي المدن
الفلسطينية¹.

خريطة (4-9): التوسع العمراني الأخير للمدينة:



المصدر: بلدية نابلس، بتصريف الباحث

¹ مشاقي، عوني، وآخرون، مشروع نابلس الكبرى "التطور العمراني والتخطيطي"، بحث غير منشور مقدم للدكتور
علي عبد الحميد، مساق مرسوم تخطيط 1، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005، ص9.

الفصل الخامس

تحليل الواقع الحالي للفقر الحضري في المدينة

5-1 الطريقة والإجراءات

5-2 التركيبة الاقتصادية لسكان المدينة

5-3 حجم الإنفاق

5-4 المساعدات المقدمة للأسرة

5-5 طبيعة العمل والمهنة

5-6 التركيب العمري للسكان

5-7 التركيب الاجتماعي للسكان

الفصل الخامس

تحليل الواقع الحالي للفقير الحضري في المدينة

5-1 الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل عرضاً لمنهج ومجتمع وعينة وأداة ودلالات الصدق والثبات المستخدمة في هذه الدراسة ومتغيرات وإجراءات الدراسة والمعالجات الإحصائية وفيما يلي بيان ذلك

5-1-1 منهجية الدراسة

لأغراض هذه الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي الميداني لجمع البيانات من مجتمع الدراسة والتعرف على ظاهرة الفقر الحضري و أثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس وهذا الأسلوب يناسب أغراض الدراسة.

5-1-2 مجتمع الدراسة

عرف مجتمع الدراسة بأنه عينة عشوائية لأرباب الأسر في أربعة أحياء سكنية في مدينة نابلس و هي البلدة القديمة, الجبل الشمالي, المخفية, رفيديا.

5-1-3 عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة بأنها مجموعة جزئية من أفراد المجتمع الإحصائي، يتم اختيارهم بطريقة إحصائية تمثل المجتمع أفضل تمثيل وتعني الباحث عن مشقة دراسة المجتمع، وتمكنه من جمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف بحثه ويمكن تعميم نتائجه على جميع أفراد مجتمع الدراسة، فقد تم استخراج حجم العينة الممثلة لمجتمع الدراسة عن طريق توزيع عينة استطلاعية حول حجم العينة وذلك بالاستناد إلى عدد سكان المدينة بناءً على نتائج تقديرات مسح السكان للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2006 والبالغ 134116 نسمة أي ما يقارب 19159 أسرة (متوسط حجم الأسرة 6.5 أشخاص) موزعة على جميع أحياء المدينة، وتمثل

الأحياء المختارة للدراسة ما يقارب 65% من مجموع السكان حيث بلغ عدد الأسر في هذه الأحياء ما يقارب 13670 أسرة، وتم تحديد حجم العينة (0.03) وعند ضرب عدد الأسر بحجم العينة (0.03)، يكون حجم العينة المختارة (406) استبانة موزعة على الأحياء الأربعة كل حسب نسبته المئوية من العدد الإجمالي للأسر، حيث تتفاوت من حي إلى آخر، وبعد جمع الإستبانة بلغ عددها 398 استمارة مع الأخذ بعين الاعتبار الأسر التي رفضت تعبئة الاستمارة أو لم تعيدها، وبعض الاستمارات التي قام الباحث بإسقاطها لعدم اكتمالها.

وقد تم جمع البيانات الخاصة بهذه الدراسة خلال الفترة الواقعة ما بين 2007\4\1 ولغاية 2007\4\30، وقد ساعدني في جمع الاستمارات من الميدان عن طريق المقابلة الشخصية بمساعدة عدد من الطلبة من ذوي الخبرة في إجراء المسوحات واستطلاعات الرأي من طلبة علم الاجتماع في جامعة النجاح بالإضافة إلى عدد آخر من زملائي في العمل، بعد ذلك تم ترميز البيانات وإدخالها إلى جهاز الحاسوب ومعالجتها باستخدام برنامج التحليل الإحصائي الاجتماعي SPSS، ومن ثم إخراج النتائج الخاصة بالدراسة.

5- 1- 4 أداة الدراسة

قام الباحث ببناء الاستبانة كأداة للدراسة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع الدراسة حيث هدفت هذه الدراسة لدراسة ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس، بعد الإطلاع على الدراسات السابقة الخاصة بموضوع الدراسة حيث تكونت أداة الدراسة من الاستبانة (ملحق رقم 1).

القسم الأول: شمل مقدمة الاستبانة ويحتوي على معلومات عامة التي تحدد هدف الدراسة ونوع البيانات والمعلومات التي يود الباحث جمعها من أفراد عينة الدراسة، المتغيرات الديموغرافية (الشخصية) وهي مكان السكن، العمر لرب الأسرة، المستوى التعليمي لرب الأسرة، الحالة الاجتماعية لرب الأسرة، مهنة رب الأسرة، مكان عمل رب الأسرة، قيمة الدخل الشهري، إذا كانت الزوجة تعمل معدل الدخل الشهري للزوجة، عدد العاملين في الأسرة، مجموع الدخل الشهري للأسرة، متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.

القسم الثاني: عبارة عن خصائص المسكن والتي دخلت كمتغيرات في البحث وهذه المتغيرات هي المتغيرات الديموغرافية المتعلقة بالمسكن و 20 فقرة تتمثل بالرضا عن المسكن و 12 فقرة تتعلق بمستوى الخدمات في المنزل إن توفرت.

هذا وقد تم تصميم الأسئلة المتعلقة بالرضا عن المسكن على أساس مقياس ليكرت ثلاثي الأبعاد وقد بينت الفقرات وأعطيت الأوزان على النحو التالي:

نعم: ثلاث درجات

إلى حد ما: درجتين

لا: درجة واحدة

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس $3 \times 20 = 60$ و أقل درجة $1 \times 20 = 20$

تفسير النتائج (معياري التقويم):

ويتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار التالي للرضا:

(100%-80%) كبير.

(70%-60%) متوسط.

(59.9%-) فأقل قليل.

هذا وقد تم تصميم الأسئلة المتعلقة بمستوى الخدمات على أساس مقياس ليكرت رباعي الأبعاد وقد بينت الفقرات وأعطيت الأوزان على النحو التالي:

ممتاز: أربع درجات

جيدة: ثلاث درجات

متوسطة: درجتين

غير متوفر: درجة واحدة

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس $4 \times 12 = 48$ وأقل درجة $1 \times 12 = 12$

تفسير النتائج (معياري التقييم):

ويتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق

المعيار التالي للتقدير:

(100%-80%) كبيرة.

(79.9%-60%) متوسطة.

(59.9%-) فأقل قليلة.

القسم الثالث: وهي عبارة عن أسئلة تقييم الوضع الاقتصادي حيث تكونت من الإنفاق الشهري وإذا كان هنالك أي مساعدات والجهة المسؤولة عن المساعدات وعن تقييم دخل الأسرة، وأيضا 9 فقرات تمثل الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع في السنة الأخيرة، وأيضا 8 فقرات تمثل تقييم عدة عوامل من حيث مدى تأثيرها على الوضع المعيشي للأسرة.

هذا وقد تم تصميم الفقرات على أساس مقياس ليكرت خماسي الأبعاد وقد بينت الفقرات

وأعطيت الأوزان على النحو التالي:

مؤثر جدا: خمس درجات

مؤثر: أربع درجات

إلى حد ما: ثلاث درجات

غير مؤثر: درجتين

غير مؤثر على الإطلاق: درجة واحدة

وبذلك تكون أعلى درجة في المقياس لفقرات الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع في السنة الأخيرة $5 \times 9 = 45$ و أقل درجة $5 \times 1 = 5$ ، وفقرات العوامل التي تأثر على الوضع المعيشي للأسرة $5 \times 8 = 40$ و أقل درجة $5 \times 1 = 5$

تفسير النتائج (معياري التقييم):

ويتم تحويل المتوسطات الحسابية إلى نسب مئوية وتفسر النتائج على هذا الأساس وفق المعيار التالي للتأثير:

(100%-80%) كبير .

(79.9%-60%) متوسط.

(59.9%-) فأقل) قليل.

5-1-5 صدق الأداة

بعد إعداد أداة الدراسة بصورتها الأولية وللتحقق من صدقها قام الباحث بعرضها على لجنة من المحكمين من الأساتذة ذوي الخبرة والاختصاص وهم الدكتور نادر سعيد/جامعة بئر زيت، الدكتور حسين أحمد/جامعة النجاح الوطنية، الدكتور فيصل الزعنون/جامعة النجاح الوطنية، الأستاذ شادي حمد/مركز الحاسوب العربي، وذلك بهدف التأكد من صدق محتوى الفقرات المكونة للإستبانة، ومدى ملائمتها لأهداف الدراسة ومتغيراتها، حيث طلب منهم بيان صلاحية العبارة لقياس ما وضعت لقياسه، وقد حصل على موافقتهم بدرجة كبيرة مع إجراء بعض التعديلات على فقراتها في ضوء الملاحظات التي تقدم بها الخبراء المحكمون وقد أشاروا إلى صلاحية أداة الدراسة.

5-1-6 ثبات الأداة

لقد تم استخدام معامل ثبات هذه الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ الفا (Chronback Alpha)، وقد بلغت قيمة معامل الثبات للإستبانة (0.8253) وهي معامل ثبات جيد تقى بأغراض البحث العلمي.

5-1-7 إجراءات الدراسة

بعدها تأكد الباحث من صدق الاستبانة في قياس الأهداف التي وضعت من أجلها، وإعدادها بصورتها النهائية، وبعدها تم تحديد العينة قام الباحث بتوزيع الاستبانات على أرباب الأسر في منطقة نابلس وتم ترميز الاستبانات وإدخالها إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام البرنامج الإحصائي للرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وتفرغ إجابات أفراد العينة ومن ثم تم استخراج النتائج وتحليلها ومناقشتها.

5-1-8 المعالجات الإحصائية

من أجل معالجة البيانات استخدم برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وذلك باستخدام المعالجات الإحصائية التالية:

1. التكرارات.
2. النسب المئوية.
3. المتوسطات.
4. الانحرافات المعيارية.
5. الجداول التقاطعية (Cross Tabulation).
6. اختبار مربع كاي (Chi-Square).

7. اختبار ت للمتغيرات المستقلة (independent sample t-test).

8. اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA.

9. اختبار LSD للمقارنات البعدية.

10. معامل كرونباخ ألفا Chronback Alpha .

5-2 التركيبة الاقتصادية لسكان المدينة

إن دراسة وتحليل التركيبة الاقتصادية لسكان المدينة تعتبر من العناصر الهامة في دراسة ظاهرة الفقر وربطها مع التطور العمراني للمدينة كذلك يمكن الوقوف على تحديد مستوى الدخل وعلى التركيب المهني والاتجاهات نحو المهنة ومدى مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية وخروجها للعمل و مستوى الإنفاق لمعرفة الخصائص الحضرية للسكان.

5-2-1 مستوى الدخل

إن قيمة الدخل تعد من أهم المحددات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن أبعاد ظاهرة الفقر وآثارها على التطور العمراني، و هي من أهم العوامل التي تظهر حيوية النشاط الاقتصادي في المجتمع، بالرغم من ذلك يبقى هناك بعض التحفظات حول القيمة الحقيقية التي يصرح بها الفرد بخصوص دخلة لأسباب داخلية تختلف من فرد لآخر فمنهم من يبالغ في دخلة و منهم من يقلل منه، ويتبين من الجدول (5-1) أن نسبة أرباب الأسر ممن قيمة دخلهم الشهري اقل من 1000 شيكل تساوي 20.4%، وان ما نسبة 37.4% تتراوح قيمة دخلهم بين 1000-2000، وهي أعلى قيمة في منطقة الدراسة، تليها نسبة 23.9% ممن قيمة دخلهم بين 2000-3000، و 8.8% ممن قيمة دخلهم بين 3000-4000، و 5.5% ممن قيمة دخلهم بين 4000-5000، و 3.0% ممن قيمة الدخل لديهم أكثر من 5000 شيكل، وتشكل اقل نسبة من عينة الدراسة.

جدول (5-1): توزيع عينة الدراسة حسب قيمة الدخل الشهري

قيمة الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية %
اقل من 1000	81	20.4
من 1000-2000	149	37.4
من 2000-3000	95	23.9
من 3000-4000	35	8.8
من 4000-5000	22	5.5
من 5000 و أكثر	12	3.0
لم يجب	4	1.0
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007م.

5-2-2 مكان السكن والدخل

أما إذا تطرقنا إلى توزيع عدد السكان حسب منطقة الدراسة فنجد أنها موزعة على النحو التالي حسب معطيات الجدول (5-2) فنلاحظ أن 26.9% من عينة الدراسة تنتمي إلى سكان البلدة القديمة، بينما 36.9% منها من الجبل الشمالي، و16.3% من المخفية، و19.8% من رفيديا.

جدول (5-2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان السكن

مكان السكن	العدد	النسبة المئوية %
البلدة القديمة	107	26.9
الجبل الشمالي	147	36.9
المخفية	65	16.3
رفيديا	79	19.8
المجموع	398	100

ومن أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن، قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على فئات الإجابة، يتبين من الجدول (5-3) أن أعلى نسبة دخل من عينة الدراسة تتمثل في منطقة الجبل الشمالي بنسبة 37.0%، تليها منطقة البلدة القديمة بنسبة 26.7%، ومن ثم

منطقة رفديا حيث سجلت ما نسبته 19.9%، وأقل نسبة لعينة الدراسة في المخفية وسجلت ما نسبته 16.4%، أما أعلى نسبة من مستوى الدخل فئات فقد كانت أمام الفئة من 1000 - 2000، وبهذا يكون متوسط الدخل 1500 شيكل وسجل ما نسبته 37.8% من مجموع الأسر، ولو تم مقارنة متوسط الدخل في منطقة الدراسة مع مستوى خط الفقر الفلسطيني 1622 شيكل، لأسرة مكونة من بالغين وأربع أطفال، في آخر إحصائية للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2005م، وبهذا نجد أن نسبة عالية من مجتمع الدراسة يقع تحت مستوى خط الفقر، وبلغت نسبة الفقر في منطقة الدراسة (مدينة نابلس) 57.8، وهي نسبة عالية جداً، وهذا يعني أن نسبة كبيرة من الأسر دخلها متدني، ويعود ذلك إلى الاعتماد الأساسي لأرباب الأسر على العمل داخل المدينة، مع تزايد تردي الأوضاع الاقتصادية للمدينة، مما ينعكس سلباً على مستوى الدخل، والشكل البياني (5-1) يوضح مستويات الدخل لمختلف الفئات، ومنطقة السكن، بالإضافة إلى اختلافات نسب الدخل لكل منطقة من مناطق الدراسة.

وهذه النتيجة إن دلت على شيء فإنما تدل على أن مقدار الدخل الشهري يحدد مكان السكن، دون الأخذ بالاعتبارات الأخرى التي تتحكم في اختيار منطقة السكن، سواء المبنية على أساس القرب من الأهل أو طبيعة المنطقة أو على صعيد توفر الخدمات.

جدول (3-5): التكرارات والنسب المئوية بين قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن

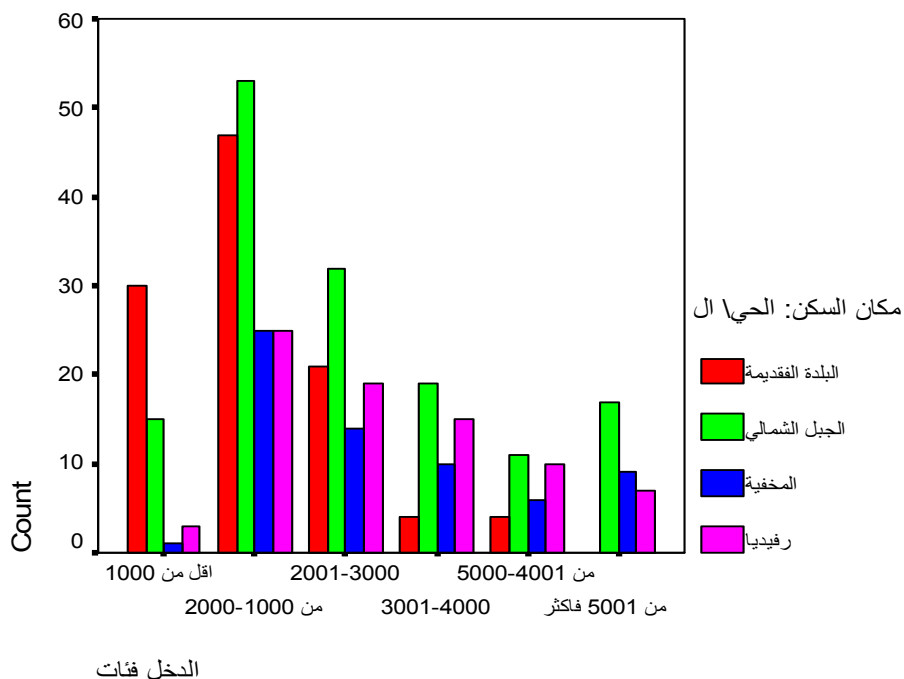
دخل رب الأسر فئات * مكان السكن: الحيا الحارة							
المجموع	الحارة امكان السكن: الحي				التكرار	النسبة المئوية %	
	رفيديا	المخفية	الجبـل الشمالي	البلدة القديمة			
49	3	1	15	30	التكرار	اقل من 1000	
12.3%	.8%	.3%	3.8%	7.6%	النسبة المئوية %		
150	25	25	53	47	التكرار	1000-2000	
37.8%	6.3%	6.3%	13.4%	11.8%	النسبة المئوية %		
86	19	14	32	21	التكرار	2001-3000	الدخل فئات
21.7%	4.8%	3.5%	8.1%	5.3%	النسبة المئوية %		
48	15	10	19	4	التكرار	3001-4000	
12.1%	3.8%	2.5%	4.8%	1.0%	النسبة المئوية %		
31	10	6	11	4	التكرار	4001-5000	
7.8%	2.5%	1.5%	2.8%	1.0%	النسبة المئوية %		
33	7	9	17		التكرار	5001 فأكثر	
8.3%	1.8%	2.3%	4.3%		النسبة المئوية %		
397	79	65	147	106	التكرار	المجموع	
100.0%	19.9%	16.4%	37.0%	26.7%	النسبة المئوية %		

اختبار كاي تربيع

63.457	قيمة كاي تربيع
15	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة تساوي 63.457 وهي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولة والتي تبلغ 24.996 على درجات الحرية 15، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية، ونقول بأنه "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين قيمة الدخل الشهري ومكان السكن".

شكل (5-1): التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري ومنطقة السكن



5-2-3 المرأة والعمل

لا شك في أن المرأة في جميع المجتمعات لا تأخذ نصيبها بشكل كبير من فرص العمل بشكل عام، وهذا ينطبق في مجتمعنا العربي بشكل خاص كون المجتمع في المنطقة العربية يشكل مجتمع ذكوري ويعتبر العمل والحصول على الدخل هو من واجب الرجل وحده، وكون المجتمع الفلسطيني جزء من هذه المجتمعات فهو الآخر لا يختلف عنها حيث بلغت نسبة النساء اللواتي يخرجن لسوق العمل 12.6%، وهي قريبة إلى حد كبير من نسبة النساء اللواتي يخرجن لسوق العمل في الأردن على سبيل لمثال، وإذا قورنت هذه النسبة مع ما تم استنتاجه في منطقة الدراسة فنجد من الجدول (5-4) أن نسبة الزوجات اللواتي يعملن من العينة 14.1%، وهو

قريب إلى حد كبير من النسب الأخرى سواء على الصعيد الفلسطيني أو على الصعيد العربي، أما نسبة الزوجات اللواتي لا يعملن بلغت 24.4 %، أما ربات البيوت فكانت 57.5% من مجموع عينة الدراسة.

جدول (4-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير علاقة الزوجة بقوة العمل

علاقة الزوجة بقوة العمل	العدد	النسبة المئوية%
تعمل	56	14.1
لا تعمل	97	24.4
ربة بيت	229	57.5
لم يجب	16	4.0
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

4-2-5 عمل الزوجة ومعدل الدخل الشهري

من الجدول (5-5) نلاحظ أن 6.9% من العينة معدل دخل الزوجة فيه اقل من 1000 شيكل، و65.5% من 1000-2000، و27.6% أكثر من 2001، وبالنظر إلى ما سبق يتبين لنا أن النساء العاملات في منطقة الدراسة كانت غالبية دخولهن بين الفئة 1000-2000 شيكلا، وهي نسبة جيدة تعمل على رفع متوسط الدخل العام للأسرة وتزيد من مستوى المعيشة لهذه الأسر

جدول (5-5): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عمل الزوجة ومعدل الدخل الشهري

معدل الدخل الشهري	العدد	النسبة المئوية%
اقل من 1000	4	6.9
من 1000-2000	38	65.5
أكثر من 2001	16	27.6
المجموع	58	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-2-5 متوسط الدخل الشهري للزوجة ومكان السكن

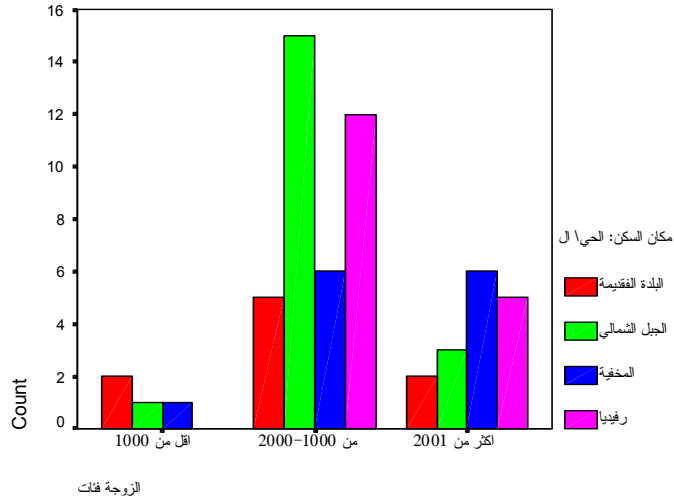
بالنظر إلى الجدول (5-6) الذي يوضح متوسط الدخل للزوجة ومكان السكن، فإننا نجد أن متوسط دخل المرأة العاملة بلغ 2048.3 شيكلا في الشهر، أما أعلى متوسط دخل فقد كان في منطقة المخفية وهو 2546.2 ، وأدنى متوسط دخل في الشهر كان للمرأة العاملة في البلدة القديمة حيث بلغ 1383.3 شيكلا في الشهر، و أكبر نسبة للنساء العاملات بجميع فئات الدخل هي في الجبل الشمالي وتبلغ نسبتها 32.8%، وأقل نسبة كانت في البلدة القديمة بنسبة 15.5% والشكل البياني(5-2) يوضح توزيع متوسط دخل الزوجة في مناطق الدراسة.

جدول (5-6): التكرار والنسب المئوية ومتوسط الدخل الشهري للزوجة ومكان السكن

دخل الزوجة فئات * مكان السكن: الحي الحارة							
المجموع	الحارة مكان السكن: الحي				العدد	1000 أقل من	دخل الزوجة فئات
	رفيديا	المخفية	الجبل الشمالي	البلدة القديمة			
4		1	1	2			
100.0%		25.0%	25.0%	50.0%			
38	12	6	15	5			
100.0%	31.6%	15.8%	39.5%	13.2%			
16	5	6	3	2			
100.0%	31.3%	37.5%	18.8%	12.5%			
58	17	13	19	9			
100.0%	29.3%	22.4%	32.8%	15.5%			
2048.2759	1988.2353	2546.1538	2076.3158	1383.3333			متوسط الدخل الشهري للزوجة
1358.9845 8	728.76810	1549.5243 3	1748.2029 2	841.87291			الانحراف المعياري

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (5-2): التوزيع التكراري بين مكان السكن والدخل الشهري للزوجة



5-2-6 مجموع الدخل الشهرية للأسرة

يتبين ومن خلال عينة الدراسة أن تحسنا كبيرا طرأ على صعيد دخول الأسر التي كانت فيها الزوجة تعمل وتتفاوت النسب بين هذه المناطق، وخرجت الدراسة إلى أن أكبر نسبة مجموع دخلها الشهري تركزت بين فئات الدخل 2000-1000 شيكل والجدول (5-7) يبين ذلك.

جدول (5-7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مجموع الدخل الشهري للأسرة

النسبة المئوية%	العدد	مجموع الدخل الشهري للأسرة
12.3	49	أقل من 1000
37.7	150	من 1000-2000
21.6	86	من 2001-3000
12.1	48	من 3001-4000
7.8	31	من 4001-5000
8.3	33	أكثر من 5001
0.3	1	لم يجب
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-2-7 متوسط مجموع دخل الأسرة الشهري

ومن خلال الجدول (5-8) يتبين لنا أن توزيع متوسط مجموع دخول الأسرة والتي جاءت موزعة على مناطق الدراسة قد بلغ فيها 2721.5 شيكل في الشهر، ومتوسط الدخل هذا لا يعكس الدخل الحقيقي لرب الأسرة كون هذا الدخل يعكس جميع الدخول والإيرادات بالإضافة إلى دخل الزوجة أو الأبناء إذا ما كان احدهم يعمل في الأسرة، الأمر الذي لا يعطينا الواقع الحقيقي لدخل رب الأسرة، وإنما يعكس مستوى تمتع الأسر المعنية بمستوى معيشي مرتفع ويحسن من ظروف حياتهم، فقد بلغ أعلى متوسط مجموع للأسر التي تسكن رفيديا 3170.9 شيكل شهريا، وأقل متوسط مجموع دخول لعينة الدراسة تلك الأسر التي تسكن البلدة القديمة بواقع 1716.3 شيكل في الشهر.

جدول (5-8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة

متوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة			
مكان السكن: الحي الحارة	متوسط مجموع الدخل الشهري للأسرة	التكرار	الانحراف لمعياري
البلدة القديمة	1716.3208	106	1042.5010
الجبل الشمالي	2951.0204	147	2202.4385
المخفية	3295.3846	65	2115.3037
رفيديا	3170.8861	79	1751.9331
المجموع	2721.4861	397	1946.4

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-3 حجم الإنفاق

يعتبر معدل إنفاق الأسرة مؤشرا أساسيا لمستوى المعيشة. ويعرف إنفاق الأسرة على أنه كمية السلع والخدمات التي بمقدور الأسرة استهلاكها خلال فترة معينة. وتدل التغيرات في

المكونات النسبية لذلك الإنفاق على التغييرات في اقتصاد الأسرة والضغوط التي تتعرض لها ويعرف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الإنفاق على انه النقد الذي يصرف على شراء السلع والخدمات المستخدمة لأغراض معيشية، وتخصص لاستهلاك الأسرة، كذلك النقد الذي يتم إنفاقه على الرسوم والضرائب والزكاة، والصدقات، والهدايا، والتبرعات.

كما ويعتبر حجم الإنفاق احد المحددات الرئيسية في قياس نسبة الفقر في أي مجتمع كونه يعبر عن مقدرة الاسرة على شراء حاجاتها المادية وغير المادية.

5-3-1 متوسط الإنفاق الشهري للأسرة

من الجدول التالي (5-9) نلاحظ من خلال العينة أن أقل عدد من اسر العينة يقع عند متوسط إنفاق شهري لفئات الدخل أكثر من 4001 بلغت 7.8%، وأعلى عدد من اسر العينة يقع عند متوسط الإنفاق لفئات الدخل بين 1000-2000 بلغت 46.2% من مجتمع الدراسة.

جدول (5-9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط الإنفاق الشهري

متوسط الإنفاق الشهري	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 1000	42	10.6
من 1000-2000	184	46.2
من 2001-3000	98	24.6
من 3001-4000	43	10.8
أكثر من 4001	31	7.8
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-3-2 متوسط الإنفاق ودخل رب الأسرة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$)، بين قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة، ومتوسط الإنفاق في الأسرة قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على فئات الإجابة، يتبين من الجدول (5-10) أن أكبر نسبة

اسر لمجموع الدخل الشهري بالشيكل هي عند متوسط الإنفاق فئات بين 1000- 2000 بنسبة 46.4%، من عينة الدراسة، وأعلى نسبة لقيمة الدخل الشهري بالشيكل، تقع عند فئة متوسط إنفاق أكثر من 4001 شيكل، وهذا يدل على انه كلما زاد الدخل الشهري لرب الأسرة يؤدي إلى زيادة متوسط إنفاق الأسرة.

جدول(5-10): التكرارات والنسب المئوية بين قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة

المجموع	متوسط الإنفاق في الأسرة فئات					التكرار	أقل من 1000	قيمة الدخل الشهري بالشيكل
	أقل من 1000	1000-2000	2000-3000	3000-4000	أكثر من 4001			
81	1	1	7	52	20	التكرار	أقل من 1000	قيمة الدخل الشهري بالشيكل
100.0%	1.2%	1.2%	8.6%	64.2%	24.7%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
149	2	2	28	99	18	التكرار	1000-2000	قيمة الدخل الشهري بالشيكل
100.0%	1.3%	1.3%	18.8%	66.4%	12.1%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
95	4	12	48	29	2	التكرار	2000-3000	قيمة الدخل الشهري بالشيكل
100.0%	4.2%	12.6%	50.5%	30.5%	2.1%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
35	7	13	11	3	1	التكرار	3000-	

100.0%	20.0%	37.1%	31.4%	8.6%	2.9%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	4000
22	7	12	3			التكرار	
100.0%	31.8%	54.5%	13.6%			% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	4000-5000
12	10	2				التكرار	
100.0%	83.3%	16.7%				% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	أكثر من 5000
394	31	42	97	183	41	التكرار	
100.0%	7.9%	10.7%	24.6%	46.4%	10.4%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م

اختبار كاي تربيع

325.251	قيمة كاي تربيع
20	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة تساوي 325.251 وهي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولة والتي تبلغ 31.410 على درجات حرية 20 وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل بالفرضية البديلة، والتي تقول بأنه "يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين قيمة الدخل الشهري ومتوسط الإنفاق". وهذا يعني انه كلما زاد الدخل زاد متوسط الإنفاق لدى الأسر في مجتمع الدراسة.

5-3-3 متوسط الإنفاق وعدد العاملين في الأسرة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين عدد العاملين في الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على فئات الإجابة، يتبين من الجدول (5-11) أن أعلى نسبة إنفاق لمجموع عدد العاملين تقع عند متوسط إنفاق فئات بين 1000 - 2000، ونسبتها 46.0% من مجتمع الدراسة، وهي النسبة الأكبر لعدد العاملين، أي يوجد بها أكبر عدد من العاملين ضمن فئات متوسط الإنفاق المذكورة، وأقل نسبة لعدد الأسر من مجموع عدد العاملين تقع عند فئة متوسط إنفاق أكثر من 4001 شيكلا في الشهر، أي أن عدد العاملين في هذه الأسر ليس كبير، وهذا ما يثبت، كلما زاد عدد العاملين في الأسرة ينعكس إيجابا على متوسط إنفاقهم، أما إذا قل عدد العاملين في الأسرة، فإن متوسط الإنفاق يتراجع.

جدول (5-11): التكرارات والنسب المئوية بين عدد العاملين في الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة

المجموع	متوسط فئات					التكرار	عدد العاملين
	أكثر من 4001	من 3001-4000	من 2001-3000	من 1000-2000	أقل من 1000		
280	10	24	66	148	32	التكرار	أقل من 1
100.0%	3.6%	8.6%	23.6%	52.9%	11.4%	% عدد العاملين	
82	13	15	23	27	4	التكرار	
100.0%	15.9%	18.3%	28.0%	32.9%	4.9%	% عدد العاملين	
25	8	4	9	3	1	التكرار	أكثر من 2
100.0%	32.0%	16.0%	36.0%	12.0%	4.0%	% عدد العاملين	
387	31	43	98	178	37	التكرار	المجموع
100.0%	8.0%	11.1%	25.3%	46.0%	9.6%	% عدد العاملين	

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007.

اختبار كاي تربيع

54.725	قيمة كاي تربيع
8	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة هي 54.725 أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولة والتي تبلغ 16.919 على درجات حرية 8 و بالتالي فإننا نرفض الفرضية و نقول بأنه " يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين عدد العاملين في الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة.

5-3-4 متوسط الإنفاق الشهري حسب مكان السكن

ومن خلال الجدول (5-12) تبين أن متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب مكان السكن وان أعلى مستوى لمتوسط الإنفاق الشهري كان في منطقة المخفية حيث بلغت 2734.6 شيكلا، تليها منطقة رفيديا بمتوسط إنفاق بلغ 2638 شيكلا في الشهر، ومن ثم منطقة الجبل الشمالي سجل متوسط إنفاق 2259.2 شيكلا في الشهر، أما اقل مستوى إنفاق فقد كان في منطقة البلدة القديمة 2145.4 شيكلا في الشهر، أما متوسط الإنفاق العام لمنطقة إسرائيليا، كان 2381.5 شيكلا في الشهر، وإذا ما قورن مع متوسط الإنفاق في مدن الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط الإنفاق 635 دينار أي ما يعادل 3400 شيكل إسرائيليا وبهذا يتضح أن متوسط الإنفاق في منطقة الدراسة يعتبر منخفض بشكل كبير في هذه الأيام مع متوسط الإنفاق في مدن الضفة الغربية، وبتقديري أن السبب يعود لتراجع الدخول وقلة فرص العمل، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيئ، والحصار الظالم الذي تمارسه سلطات الاحتلال على المناطق الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، كما أن تأخر دفع الرواتب منذ قدوم حماس إلى السلطة زاد من تفاقم الوضع وتراجع معدل الإنفاق للأسر.

جدول (5-12): توزيع عينة الدراسة حسب متغير متوسط الإنفاق الشهري لمناطق السكن

متوسط الإنفاق الشهري للأسرة			
مكان السكن: الحارة / الحي	متوسط الإنفاق	التكرار	الانحراف لمعياري
البلدة القديمة	2145.3738	107	3349.3962
الجبل الشمالي	2259.1837	147	1184.9371
المخفية	2734.6154	65	1580.0248
رفيديا	2637.9747	79	1664.5862
المجموع	2381.4196	398	2124.2978

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م

5-3-5 حجم الإنفاق على الطعام

إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن الحاجة إلى الطعام تستحوذ على نسبة عالية من حجم الإنفاق للأسر، يتضح من الجدول (5-13) أن الإنفاق على الطعام في منطقة الدراسة كان من الأولويات لدى جميع الأسر، حيث بلغ معدل العائلات التي تتفق أكثر من 41% من دخولها على الطعام، شكل الطعام ما نسبته 52.3% من الإنفاق العام للأسرة، وهو أعلى بكثير من حجم الإنفاق العام لمدن شمال الضفة الغربية حيث بلغت نسبة الإنفاق على الطعام بحدود 37.7% من قيمة الدخل الإجمالي للأسرة¹.

جدول (5-13): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الطعام

النسبة المئوية %	العدد	الطعام
2.0	8	أقل من 20%
23.6	94	من 20-30%
22.1	88	من 31-40%
52.3	208	أكثر من 41%
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

¹ هلال، الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرجع سابق، ص33.

5-3-6 حجم الإنفاق على أجرة السكن

نلاحظ من الجدول (5-14) الذي يوضح الإنفاق على اجرة السكن أنها استحوذت على أعلى نسبة 50.3 من فئات الإنفاق ما بين 20-30% وهي نسبة ليست بسيطة على الأسر المستأجرة من عينة الدراسة.

جدول (5-14): توزيع عينة الدراسة حسب متغير اجرة المسكن

اجرة المسكن	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 20%	45	27.3
من 20-30%	83	50.3
من 31-40%	24	14.5
أكثر من 41%	13	7.9
المجموع	165	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-3-7 حجم الإنفاق على الخدمات

نلاحظ من الجدول (5-15) أن نسبة 33.3% ممن ينفقون اقل من 20%، وأن أعلى نسبة إنفاق وتمثل 53.3% كانت ممن ينفقون 20-30%، و 9.6% ممن ينفقون 31-40%، و 3.8% ممن ينفقون 41% فأكثر على الخدمات

جدول (5-15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الخدمات

خدمات	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 20%	132	33.3
من 20-30%	211	53.3
من 31-40%	38	9.6
أكثر من 41%	15	3.8
المجموع	396	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-3-8 حجم الإنفاق على الاحتياجات الأخرى

يبين الجدول (5-16) أن الإنفاق على الاحتياجات الأخرى والمتمثلة برفاهية الأسرة وتعليم الأبناء والسفر وما إلى ذلك كانت نسبته في الفئة 20% فاقل وسجلت ما نسبته 46.3 وهي من اقل النسب كون الاهتمام لدى الأسر في مجتمع الدراسة ينصب بشكل كبير في توفير الاحتياجات الأساسية لأفرادها.

جدول (5-16): توزيع عينة الدراسة حسب متغير احتياجات اخرى

احتياجات اخرى	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 20%	179	46.3
من 20-30%	130	33.6
من 31-40%	40	10.3
أكثر من 41%	38	9.8
المجموع	387	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-4 المساعدات المقدمة للأسرة

تعتبر المساعدات المقدمة للأسر احد اوجه الدعم المادي من اجل الصمود والاستمرار في الحياة، ومن خلال إلقاء الضوء على المساعدات وأنواعها المقدمة للأسر في منطقة الدراسة فإننا نلاحظ أن هذه المساعدات كانت قليلة ومقتصرة على نوع محدد وعدد بسيط من سكان المدينة، حيث تبين أن الأسر التي تلقت مساعدة سواء مادية او عينية او أي نوع من المساعدة بلغت 30.2% من حجم العينة بينما الأسر التي لم تتلقى أي نوع من المساعدة شكلت الغالبية وبلغت نسبتها ما يقارب 67.3% حسب ما هو مبين في الجدول (5-17):

جدول (5-17): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تلقي اية مساعدات خلال العام الأخير

هل تلقيتم اية مساعدات خلال العام الأخير	العدد	النسبة المئوية%
نعم	120	30.2
لا	268	67.3
لم يجب	10	2.5
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-4-1 نوع المساعدات المقدمة

بالاطلاع على نوع المساعدة المقدمة للأسرة في منطقة الدراسة نلاحظ أن معظم المساعدات كانت عبارة عن مساعدات عينية شكلت ما نسبته 59.1% من عدد الأسر في منطقة الدراسة بينما احتلت مساعدات ترميم المنازل 1.6%، وهي أقل نسبة مساعدات مقدمة في المنطقة، والجدول (5-18) يبين نوع المساعدات المقدمة.

جدول (5-18): توزيع عينة الدراسة حسب متغير نوع المساعدات المقدمة

نوع المساعدة	العدد	النسبة المئوية%
مساعدات مالية	18	14.2
مساعدات عينية	75	59.1
مساعدات لتعليم الأبناء	4	3.1
مساعدات لترميم المنزل	2	1.6
أكثر من نوع	28	22.0
المجموع	127	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-4-2 جهة تقديم المساعدة

أما بالنظر إلى جهة تقديم المساعدات فإننا نلاحظ أن عدد الأسر التي حصلت على مساعدات من أكثر من جهة حيث شكلت ما نسبته 34.4%، واحتلت الموقع الثاني وكالة الغوث في تقديم المساعدة حيث حققت ما نسبته 22.7%، ومن ثم جاءت وزارة الشؤون الاجتماعية وكان نصيبها ما نسبته 17.2%، فهي متساوية بنفس المقدار مع المساعدات المقدمة من

التنظيمات السياسية، أما مساعدات أهل الخير ولجنة الزكاة فقد شكلت ما نسبته 4.7%، و 3.9% على التوالي، وذلك حسب الجدول (5-19):

جدول (5-19): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجهة الرئيسية المسؤولة عن المساعدة

الجهة الرئيسية المسؤولة عن تقديم المساعدات	العدد	النسبة المئوية%
الشؤون الاجتماعية	22	17.2
وكالة الغوث	29	22.7
لجنة الزكاة	5	3.9
أهل الخير	6	4.7
تنظيمات سياسية	22	17.2
أكثر من جهة	44	34.4
المجموع	128	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-5 طبيعة العمل والمهنة

يعتبر العمل والمهنة من المحددات الأساسية لتحقيق الدخل المناسب لكي يتمكن الإنسان من تحقيق قوت يومه، ومن أجل تحقيق الحياة الكريمة لأفراد أسرته، وتعتبر مهنة رب الأسرة من المؤشرات المهمة لقياس مستوى المعيشة والرفاهية في المجتمع، ففي منطقة الدراسة كان للدخل والمهنة علاقة وثيقة لتحقيق هذه الغاية، ففي عينة الدراسة تبين أن غالبية أرباب الأسر لديهم عمل فشكلت ما نسبته 89.9%، مع تفاوت النسب بين كل مهنة، ومن خلال الجدول (5-20) نلاحظ توزيع المهن فقد كانت مهنة الموظف من أعلى النسب مقارنة مع المهن الأخرى، في الجانب الآخر نرى أن أقل النسب كانت من أصحاب المهن نقل ومواصلات وهذه النسب كذلك تختلف من حي إلى آخر، وبسبب احتواء المدينة على معظم أرباب الأسر من الموظفين فهذا انعكاس طبيعي لحالة المدينة كونها تمثل منطقة حضرية.

جدول (5-20): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مهنة رب الأسرة

مهنة رب الأسرة	العدد	النسبة المئوية%
موظف	117	29.4
تاجر	65	16.4
صناعة	30	7.6
خدمات	20	5.0
بائع	44	11.1
بناء	17	4.3
نقل و مواصلات	16	4.0
حرفي	50	12.6
لا يعمل	24	6.1
متقاعد	13	3.3
لم يجب	2	0.5
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-5-1 قيمة الدخل الشهري ومهنة رب الأسرة

تعتبر قيمة الدخل ضرورية من اجل الاستمرار في الحياة، وطبيعة المهنة تحدد قيمة الدخل، ففي مجتمع الدراسة يبين الجدول(5-21) أن مهنة الموظف كانت من أكثر المهن تحقيقا للدخل في جميع فئات الدخل، وحققت ما نسبته 29.3%، و اقل نسبة لمجموع قيمة الدخل الشهري بالشيكول مهنة رب الأسرة في مجال نقل ومواصلات 4.1%، ويعزى هذا إلى توجه المدينة من الواقع الصناعي إلى اتجاه الوظائف، والشكل البياني (5-3) يوضح هذه العلاقة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين دخل رب الأسرة ومهنة رب الأسرة "قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على فئات الإجابة.

جدول (5-21): التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة و مهنة رب الأسرة

المجموع	مهنة رب الأسرة										التكرار	قيمة الدخل الشهري بالشيكال
	متقاعد	لا يعمل	حرفي	نقل ومواصلات	بناء	بانع	خدمات	صناعة	تاجر	موظف		
81	2	20	13	4	3	15	6	5	4	9	التكرار	أقل من 1000
100.0%	2.5%	24.7%	16.0%	4.9%	3.7%	18.5%	7.4%	6.2%	4.9%	11.1%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	
148	6	2	25	8	6	22	7	13	22	37	التكرار	1000-2000
100.0%	4.1%	1.4%	16.9%	5.4%	4.1%	14.9%	4.7%	8.8%	14.9%	25.0%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	
94	4		6	3	6	6	4	6	21	38	التكرار	2000-3000
100.0%	4.3%		6.4%	3.2%	6.4%	6.4%	4.3%	6.4%	22.3%	40.4%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	
35	1		4	1	2	1	2	4	6	14	التكرار	3000-4000
100.0%	2.9%		11.4%	2.9%	5.7%	2.9%	5.7%	11.4%	17.1%	40.0%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	
22			1				1	1	7	12	التكرار	4000-5000
100.0%			4.5%				4.5%	4.5%	31.8%	54.5%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	
12			1					1	5	5	التكرار	أكثر من 5000
100.0%			8.3%					8.3%	41.7%	41.7%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	
392	13	22	50	16	17	44	20	30	65	115	التكرار	المجموع
100.0%	3.3%	5.6%	12.8%	4.1%	4.3%	11.2%	5.1%	7.7%	16.6%	29.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال	

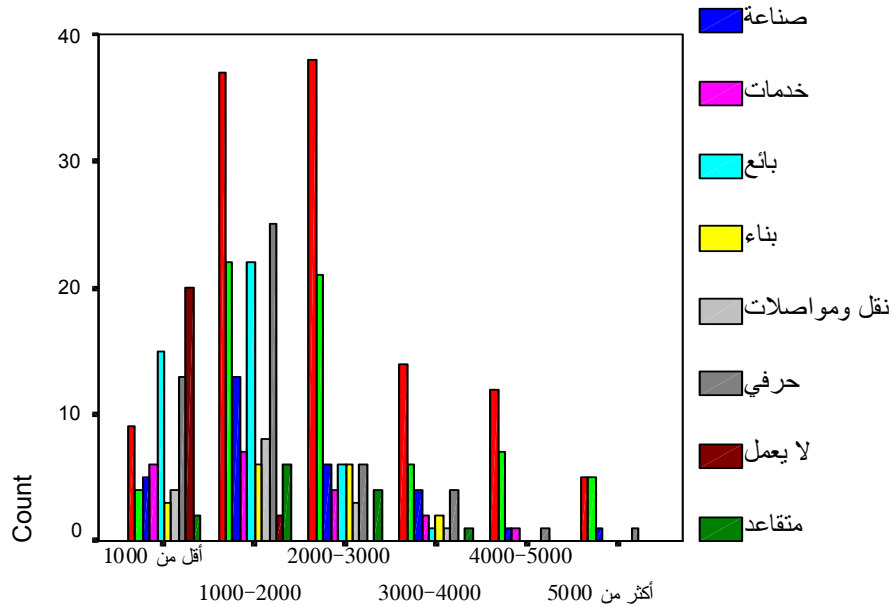
المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

اختبار كاي تربيع

134.51	قيمة كاي تربيع
46	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة هي 134.51 و هي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولة و التي تبلغ 62.830 على درجات حرية 46 و بالتالي فإننا نرفض صحة الفرضية و نقول بأنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين قيمة الدخل الشهري و مهنة رب الأسرة " .

شكل (3-5): التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري و مهنة رب الأسرة



تحديد قيمة الدخل الشهري بالشيكال

5-5-2 مكان عمل رب الأسرة

نلاحظ من الجدول، (5-22) أن مكان عمل رب الأسرة في عينة الدراسة تركز في مدينة نابلس بنسبة 82.4% من العينة، و أقل نسبة 1.0% ممن يعملون خارج الوطن، وهذا يعطينا تفسير أن العمل تركز في داخل المدينة، مما ينعكس سلبا بسبب التقلبات الاقتصادية وعدم الاستقرار الذي تعيشه المدينة، و يقلل من العائدات المالية سواء من سوق العمالة الخارجي أو من سوق العمالة داخل الخط الأخضر، الأمر الذي يؤدي إلى تراجع مستوى الدخل لأرباب الأسر و يؤدي إلى تراجع مستوي الإنفاق والاستهلاك، ويزيد من حالة الفقر بين سكان المدينة وارتفاع معدلات من هم دون خط الفقر الوطني.

جدول (5-22): توزيع عينة الدراسة حسب متغير مكان عمل رب الأسرة

النسبة المئوية%	العدد	مكان عمل رب الأسرة
82.4	328	مدينة نابلس
2.8	11	قرية فلسطينية
6.8	27	مدينة اخرى في الضفة
0.3	1	الأراضي المحتلة (إسرائيل)
1.0	4	خارج الوطن
6.8	27	لم يجب
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-5-3 قيمة الدخل الشهري ومكان عمل رب الأسرة

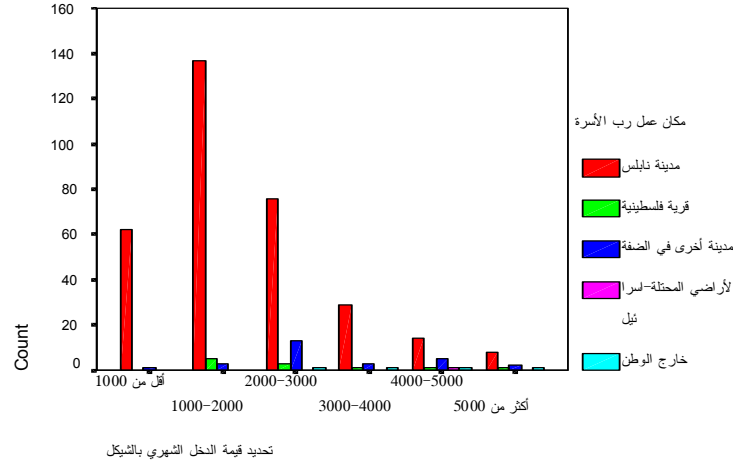
يتبين من الجدول (5-23) أن أعلى نسبة لمجموع قيمة الدخل الشهري بالشيكال لأرباب الأسر ومكان العمل هي مدينة نابلس، وتبلغ 88.3% مقارنة مع مكان عمل رب الأسرة لجميع أفراد العينة، وأقل نسبة لمجموع قيمة الدخل الشهري بالشيكال هي لمن يعمل في خارج الوطن بنسبة 1.1%، وهذا يعطي مدلول أن المدينة لا تعتمد على العمالة الخارجية، الأمر الذي يعكس نفسه على واقع المدينة الاقتصادي، مما يؤدي إلى تردي الأوضاع وازدياد حالات الإفقار، والشكل البياني (5-4) يوضح هذه العلاقة.

جدول (5-23): التكرارات والنسب المئوية لتحديد قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان عمل رب الأسرة

المجموع	مكان عمل رب الأسرة					التكرار	أقل من 1000	تحديد قيمة الدخل الشهري بالشيكل
	خارج الوطن	الأراضي المحتلة - إسرائيل	مدينة أخرى الضفة	قرية فلسطينية	مدينة نابلس			
63			1		62	التكرار	أقل من 1000	
100.0%			1.6%		98.4%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
145			3	5	137	التكرار	1000-2000	
100.0%			2.1%	3.4%	94.5%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
93	1		13	3	76	التكرار	2000-3000	تحديد قيمة الدخل الشهري بالشيكل
100.0%	1.1%		14.0%	3.2%	81.7%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
34	1		3	1	29	التكرار	3000-4000	بالشيكل
100.0%	2.9%		8.8%	2.9%	85.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
22	1	1	5	1	14	التكرار	4000-5000	
100.0%	4.5%	4.5%	22.7%	4.5%	63.6%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
12	1		2	1	8	التكرار	أكثر من 5000	
100.0%	8.3%		16.7%	8.3%	66.7%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
369	4	1	27	11	326	التكرار	المجموع	
100.0%	1.1%	.3%	7.3%	3.0%	88.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (5-4): التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري و مكان عمل رب الأسرة



5-6 التركيب العمري للسكان

يعرف التركيب العمري للسكان "بأنه عملية توزيع السكان حسب فئات الأعمار المختلفة في موعد إسناد زمني محدد" ولمعرفة التركيب العمري للسكان في المجتمع أهمية قصوى تكمن في فهم وتوضيح تأثير بعض العمليات الديموغرافية الحيوية كالخصوبة والوفاة والهجرة على فئات السن المختلفة، كما تساعد على فهم الصورة الحقيقية للنشاط الاقتصادي بعد فهم نسبة الفئات المنتجة وغير المنتجة أو المعيلة أو المعالة، الأمر الذي يعكس مستوى المعيشة بصورة عامة ومستوى معيشة الفئات المعالة من السكان، والمشاكل المترتبة عليها في المجتمعات الفتية والهرمية، كما أنها مهمة جدا في أي مجتمع وضرورية لأغراض التخطيط ورسم السياسات السكانية والعمرائية والتعليمية والاجتماعية.

5-6-1 العمر لرب الأسرة

من الجدول (5-24) نلاحظ أن أكبر عدد من عينة مجتمع الدراسة أعمارهم بين 36-45 عام ونسبتهم 36.7%، وتعتبر هذه النسبة جيدة، حيث أنها تدل نظريا على فئة منتجة اقتصاديا، إلا أن الدخل المتدنية التي تحصل عليها هذه الفئة هو الذي يقف عائق أمام مستويات

إنتاجها، وان اصغر عمر من مجموع عينة الدراسة أعمارهم اقل من 25 عام، ونسبتهم 1.8%، وهذا مدلول على أن جيل الشباب اقل تحملا لأعباء الزواج نظرا للظروف الاقتصادية الحالية.

جدول (5-24): توزيع عينة الدراسة حسب العمر لرب الأسرة

العمر لرب الأسرة	العدد	النسبة المئوية%
اقل من 25	7	1.8
من 25-35	85	21.4
من 36-45	146	36.7
من 46-55	94	23.6
من 56 فأكثر	66	16.6
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-6-2 عدد العاملين في الأسرة

من الجدول (5-25) نلاحظ أن 70.4% من العينة عدد العاملين من 1 فأقل، 20.6% كان، 6.3% وعدد العاملين أكثر من 3 أشخاص بنسبة 6.3%.

جدول (5-25): توزيع عينة الدراسة حسب عدد العاملين في الأسرة

عدد العاملين في الأسرة	العدد	النسبة المئوية%
من 1 فأقل	280	70.4
2	82	20.6
أكثر من 3	25	6.3
لم يجب	11	2.8
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين عدد العاملين في الأسرة وأهم سبب لعدم امتلاك منزل حتى الآن قمنا بتطبيق اختبار كاي تربيع على فئات الإجابة.

يتبين من خلال الجدول (5-26) أن السبب الأهم لعدم امتلاك منزل حتى الآن يعود إلى عدم توفر الامكانيات المادية بنسبة 84.3% وقد احتلت اعلى نسبة مقارنة مع باقي النسب, وذلك بسبب أن عدد العاملين في الأسرة شخص واحد بنسبة عالية، وهو انعكاس لحالة تردي الأوضاع الاقتصادية في المدينة, لذلك تبين أن امتلاك منزل يحتاج إلى توفر إمكانيات مادية, وان عدم الحاجة إلى امتلاك منزل حتى الآن بسبب عدم الحاجة وهي بنسبة قليلة 2.6%, اي أن هناك حاجة لكن لا يستطيع رب الأسرة تحمل الأعباء المالية المترتبة على ذلك، أي كلما زاد عدد العاملين في الأسرة، كلما زادت نسبة الدخل، وتوفرت إمكانيات مادية اكبر الأمر الذي يجعل من السهل امتلاك منزل وهذا ما لم يتوفر في عينة مجتمع الدراسة.

أي كلما زاد عدد العاملين في الأسرة، كلما زادت نسبة الدخل، وتوفرت إمكانيات مادية اكبر الأمر الذي يجعل من السهل امتلاك منزل وهذا ما لم يتوفر في عينة مجتمع الدراسة.

جدول (5-26): التوزيع النسبي والتكرارات بين عدد العاملين في الأسرة وأهم سبب لعدم امتلاك منزل حتى الآن

العاملين فئات * أهم سبب لعدم امتلاكك منزل حتى الآن								
المجموع	أهم سبب لعدم امتلاكك منزل حتى الآن					التكرار		
	عدم الحاجة	عدم توفر قطعة أرض	القرب من مراكز الخدمات	رخص الأجرة	عدم توفر الامكانيات المادية			
115	2	4	1	7	101	التكرار	العاملين فئات	اقل من 1
100.0%	1.7%	3.5%	.9%	6.1%	87.8%	% المنوية العاملين فئات		
33	2	1	3	2	25	التكرار		
100.0%	6.1%	3.0%	9.1%	6.1%	75.8%	% المنوي العاملين فئات		
5		1		1	3	ابتكرا		2 أكثر من
100.0%		20.0%		20.0%	60.0%	% المنوي العاملين فئات		
153	4	6	4	10	129	ابتكرا	المجموع	
100.0%	2.6%	3.9%	2.6%	6.5%	84.3%	% المنوي العاملين فئات		

اختبار كاي تربيع

14.391	قيمة كاي تربيع
8	درجات الحرية
0.072	مستوى المعنوية

نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة هي 14.391 وهي أصغر من قيمة كاي تربيع الجدولة و التي تبلغ 16.919 على درجات حرية 8 وبالتالي فإننا نقبل صحة الفرضية ونقول بأنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha = 0.05)$ ، بين عدد العاملين في الأسرة وأهم سبب لعدم امتلاك منزل حتى الآن ".

5-7 التركيب الاجتماعي للسكان

يعتبر التحليل الاجتماعي للسكان من الأمور المهمة التي نستطيع من خلالها الكشف عن العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، التي يعاني منها السكان ومدى تغلغلها بينهم ولأن معرفتها يساعد في وضع الحلول المناسبة لها، والمقصود بالتركيب الاجتماعي للسكان هو معرفة حجم الأسرة ومستوى تعليم أفرادها والحالة الاجتماعية لرب الأسرة، وكذلك معرفة المساكن التي يقطنها السكان والخدمات المتوفرة من ماء وكهرباء، ووسائل الراحة، لذلك تعتبر دراسة التركيب الاجتماعي والاقتصادي من العناصر المهمة أيضا في دراسة السكان لتحديد ملامح النشاط الاقتصادي المستقبلي.

5-7-1 الحالة الاجتماعية لرب الأسرة

من الجدول (5-27) نلاحظ أن المتزوجون قد شكلوا النسبة الأكبر من العينة حيث بلغت 89.4 %، و 7.5% من العينة رب الأسرة أعزب، و 2.0% لا رب الأسرة أرمل، و 1.0% فقط مطلق، وهذا أمر طبيعي كون الدراسة تناولت أرباب الأسر، ومن الطبيعي جدا أن يكون غالبية أفراد عينة الدراسة من المتزوجين، وهذه النتيجة منسجمة بشكل كبير مع النتائج المتوقعة للدراسة.

جدول (5-27): توزيع عينة الدراسة حسب الحالة الاجتماعية لرب الأسرة

الحالة الاجتماعية لرب الأسرة	العدد	النسبة المئوية%
أعزب	30	7.5
متزوج	355	89.4
مطلق	4	1.0
أرمل	8	2.0
لم يجب	1	0.3
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-7-2 المستوى التعليمي لرب الأسرة

يعتبر المستوى التعليمي من أهم المحددات الرئيسية التي يمكن الاعتماد عليها في الكشف عن أبعاد ظاهرة الفقر وأثرها على التطور العمراني، وهي من أهم العوامل التي تظهر حيوية النشاط الاقتصادي في المجتمع، وربما لا نبالغ إذا قلنا أن انخفاض مستويات التعليم إلى حد شيوع الأمية وتفشي الجهل لا بد وان يؤدي إلى نمو ظاهرة الفقر وتجذرها في أوساط المجتمع وان التعليم يعتبر المعول الصلب الذي يمكن من خلاله اقتلاع جذور الفقر، ويتبين من الجدول (5-28) أن النسبة الأكبر من عينة الدراسة مستواهم التعليم ثانوي بنسبة 31.2%، ومن ثم 29.4% أساسي، و14.6% دبلوم متوسط و14.6% جامعي، و6.5% دراسات عليا، و3.8% امي، ولذا ما اعتبرنا مجموع من هم من حملة الشهادات بدأ من دبلوم وجامعي ودراسات عليا، فإننا سنجد أن نسبتهم تفوق أي نسبة أخرى، وان مستوى الأمية متدني جدا حيث لا يشكل إلا نسبة بسيطة من حجم عينة الدراسة.

جدول (5-28): توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة

النسبة المئوية%	العدد	المستوى التعليمي لرب الأسرة
3.8	15	امي
29.4	117	أساسي
31.2	124	ثانوي
14.6	58	دبلوم متوسط
14.6	58	جامعي
6.5	26	دراسات عليا
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-7-3 المستوى التعليمي وعمر رب الأسرة

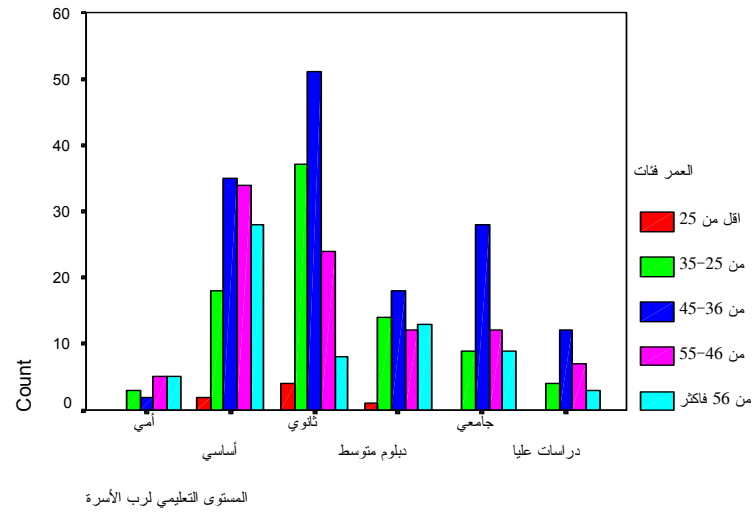
يتبين من الجدول (5-29) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة وعمر رب الأسرة من فئة عمر 36-45 سنة هي الفئة التي حازت على أعلى نسبة تعليم في جميع المستويات التعليمية بنسبة 31.0%، وأقل نسبة تعليم لجميع فئات المستوى التعليمي هي فئة العمر أقل من 25 سنة امي فئة العمر لرب الأسرة كانت من 46-55 وأكثر من 56 بنسبة 33.3%، وأعلى نسبة للتعليم من أساسي فئة العمر من 36-45 بنسبة 29.9%، وأعلى نسبة للتعليم من ثانوي فئة العمر من 25-35 بنسبة 29.8%، وأعلى نسبة للتعليم من دبلوم متوسط فئة العمر من 36-45 بنسبة 31.0%، وأعلى نسبة للتعليم من جامعي فئة العمر من 36-45 بنسبة 48.3%، وأعلى نسبة للتعليم من دراسات عليا فئة العمر من 36-45 بنسبة 46.2%، ويبدو الاختلاف واضحاً بين جميع الفئات العمرية والمستوى التعليمي من خلال الشكل البياني (5-5).

جدول (5-29): التكرارات والنسب المئوية للمستوى التعليمي و عمر رب الأسرة

المجموع	العمر					التكرار	المستوى التعليمي
	من 56 فأكثر	من 55-46	من 45-36	من 35-25	أقل من 25		
15	5	5	2	3		التكرار	امي
100.0%	33.3%	33.3%	13.3%	20.0%		%المستوى التعليمي لرب الأسرة	
117	28	34	35	18	2	التكرار	أساسي
100.0%	23.9%	29.1%	29.9%	15.4%	1.7%	%المستوى التعليمي لرب الأسرة	
124	8	24	51	37	4	التكرار	ثانوي
100.0%	6.5%	19.4%	41.1%	29.8%	3.2%	%المستوى التعليمي لرب الأسرة	
58	13	12	18	14	1	التكرار	دبلوم متوسط
100.0%	22.4%	20.7%	31.0%	24.1%	1.7%	%المستوى التعليمي لرب الأسرة	
58	9	12	28	9		التكرار	جامعي
100.0%	15.5%	20.7%	48.3%	15.5%		%المستوى التعليمي لرب الأسرة	
26	3	7	12	4		التكرار	دراسات عليا
100.0%	11.5%	26.9%	46.2%	15.4%		%المستوى التعليمي لرب الأسرة	
398	66	94	146	85	7	التكرار	المجموع
100.0%	16.6%	23.6%	36.7%	21.4%	1.8%	%المستوى التعليمي لرب الأسرة	

المصدر: ا-لباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (5-5): التوزيع التكراري بين المستوى التعليمي و عمر رب الأسرة



5-7-4 المستوى التعليمي ومهنة رب الأسرة

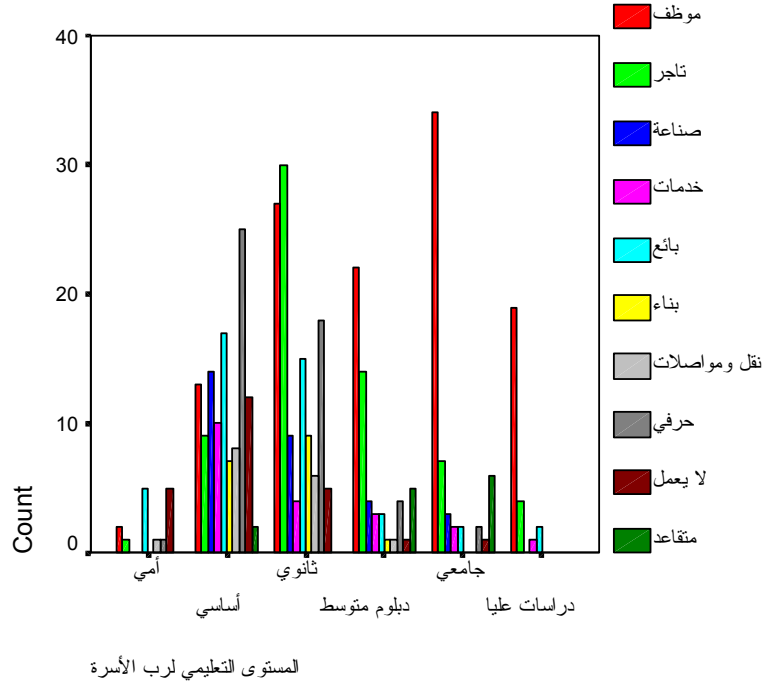
يتبين من الجدول (5-30) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة كانت لجميع مستويات التعليم لأرباب الأسر هي مهنة موظف بنسبة 29.5%، وأدنى نسبة تعليم هي لمهنة رب الأسرة يعمل في مجال النقل والمواصلات بنسبة 4.0%، والشكل البياني (5-6) يوضح طبيعة العلاقة ما بين المستوى التعليمي والمهنة.

جدول (5-30): التكرارات والنسب المئوية للمستوى التعليمي و مهنة رب الأسرة

المجموع	مهنة رب الأسرة										التكرار	امي	المستوى التعليمي لرب الأسرة
	متقاعد	لا يعمل	حرفي	نقل ومواصلات	بناء	بايع	خدمات	صناعة	تاجر	موظف			
15		5	1	1		5			1	2	التكرار		
100.0%		33.3%	6.7%	6.7%		33.3%			6.7%	13.3%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة		
117	2	12	25	8	7	17	10	14	9	13	التكرار		
100.0%	1.7%	10.3%	21.4%	6.8%	6.0%	14.5%	8.5%	12.0%	7.7%	11.1%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة	أساسي	
123		5	18	6	9	15	4	9	30	27	التكرار		
100.0%		4.1%	14.6%	4.9%	7.3%	12.2%	3.3%	7.3%	24.4%	22.0%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة	ثانوي	
58	5	1	4	1	1	3	3	4	14	22	التكرار		
100.0%	8.6%	1.7%	6.9%	1.7%	1.7%	5.2%	5.2%	6.9%	24.1%	37.9%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة	دبلوم متوسط	
57	6	1	2			2	2	3	7	34	التكرار		
100.0%	10.5%	1.8%	3.5%			3.5%	3.5%	5.3%	12.3%	59.6%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة	جامعي	
26						2	1		4	19	التكرار		
100.0%						7.7%	3.8%		15.4%	73.1%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة	دراسات عليا	
396	13	24	50	16	17	44	20	30	65	117	التكرار		
100.0%	3.3%	6.1%	12.6%	4.0%	4.3%	11.1%	5.1%	7.6%	16.4%	29.5%	% للمستوى التعليمي لرب الأسرة	المجموع	

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (5-6): التوزيع التكراري بين المستوى التعليمي و مهنة رب الأسرة



5-7-5 المستوى التعليمي ودخل رب الأسرة

من أجل دراسة صحة الفرضية القائلة بأنه" لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$)، بين دخل رب الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة "قمنا بتطبيق إختبار كاي تربيع على فئات الإجابة وفيما يلي الجدول (5-31) يوضح التكرارات والنسب المئوية لفئات الإجابة بين دخل رب الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة.

يتبين أن نسبة من مستواهم التعليمي امي عند فئة دخل اقل من 1000 شيكل تشكل 13.6، وفئة الدخل أكثر من 5000 شيكل 58.3% المستوى التعليمي لديهم دراسات عليا، وهذا يؤكد انه كلما زاد المستوى التعليمي لرب الأسرة، زاد الدخل بنسبة كبيرة، وهذا كان واضحا أن أعلى دخول هي لأرباب الأسر من حملة الشهادات العليا رغم محدودية نسبتها في مجتمع الدراسة، شكلت ما نسبته 6.5%، لأفراد عينة مجتمع الدراسة.

جدول (5-31): التكرارات والنسبة المئوية لقيمة الدخل الشهري والمستوى التعليمي لرب الأسرة

المجموع	المستوى التعليمي لرب الأسرة						التكرار	أقل من 1000	قيمة الدخل الشهري بالشيكل
	دراسات عليا	جامعي	دبلوم متوسط	ثانوي	أساسي	امي			
81	2	2	5	26	35	11	التكرار	100.0%	%
100.0%	2.5%	2.5%	6.2%	32.1%	43.2%	13.6%	% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		
149	2	20	22	57	45	3	التكرار	100.0%	%
100.0%	1.3%	13.4%	14.8%	38.3%	30.2%	2.0%	% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		
95	2	19	25	29	19	1	التكرار	100.0%	%
100.0%	2.1%	20.0%	26.3%	30.5%	20.0%	1.1%	% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		
35	6	8	3	10	8		التكرار	100.0%	%
100.0%	17.1%	22.9%	8.6%	28.6%	22.9%		% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		
22	6	7	2	2	5		التكرار	100.0%	%
100.0%	27.3%	31.8%	9.1%	9.1%	22.7%		% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		
12	7	1			4		التكرار	100.0%	%
100.0%	58.3%	8.3%			33.3%		% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		
394	25	57	57	124	116	15	التكرار	100.0%	%
100.0%	6.3%	14.5%	14.5%	31.5%	29.4%	3.8%	% لقيمة الدخل الشهري بالشيكل		

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

اختبار كاي تربيع

160.813	قيمة كاي تربيع
25	درجات الحرية
0.000	مستوى المعنوية

نلاحظ أن قيمة كاي تربيع المحسوبة هي 160.813 وهي أكبر من قيمة كاي تربيع الجدولة والتي تبلغ 37.652 على درجات حرية 25 وبالتالي فإننا نرفض صحة الفرضية ونقول بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين دخل رب الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة "

الفصل السادس

تحليل التطور والامتداد العمراني للمدينة

6-1 خصائص وملكية المسكن

6-2 حجم الأسرة

6-3 تاريخ بناء المنزل

6-4 الإضافات على المسكن

6-5 كثافة المسكن

6-6 الخدمات في المسكن

الفصل السادس

تحليل التطور والامتداد العمراني للمدينة

1-6 خصائص وملكية المسكن

تعتبر خصائص وملكية المسكن من أبرز الشواهد المادية الملموسة التي من المفروض أن تعكس مستوى معيشة الفرد كما وتعتبر ملكية المسكن من الأمور المهمة من حيث المركز الاجتماعي و الاقتصادي.

1-1-6 ملكية السكن

نلاحظ من خلال الجدول (1-6) أن 158 رب أسرة أي ما نسبته 39.7 % من إجمالي الأسر التي شملتها العينة، قد أقاموا مع أسرهم في بيوت مستأجرة، بينما أقام 205 رب أسرة أي ما يوازي 51.5% في بيوتهم الخاصة، في حين أقام 8.5% منهم في كنف البيت الذي امتلكته العائلة.

الجدول (1-6): توزيع عينة الدراسة حسب ملكية السكن

ملكية السكن	العدد	النسبة المئوية%
إيجار	158	39.7
ملك	205	51.5
مشترك مع العائلة	34	8.5
لم يجب	1	0.3
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

2-1-6 مادة بناء المسكن

مؤشر مادة البناء يركز على المظاهر الخارجية للمسكن ومعظم مناطق مدينة نابلس تمتاز بوجود الحجر الجيري الذي يستخدم غالبا في بناء المساكن وغالبا ما تدل مادة بناء السكن

على المكانة الاجتماعية للفرد، ومن خلال الجدول (2-6) نلاحظ أن مادة بناء المسكن من الحجر 54.0%، و 6.8% من الطوب، و 8.5% من الاسمنت، و 30.4% من الحجر والاسمنت، و 0.3% غير ذلك، وهذا يقودنا إلى أن أعلى نسبة لعينة الدراسة هي لمادة البناء هو الحجر، وذلك بسبب العادات والتقاليد السائدة في المدينة، وفي بعض الأحيان نتيجة القوانين السائدة في المدينة، وليس لاعتبارات اقتصادية أو الدخل المرتفع.

الجدول (2-6): توزيع عينة الدراسة حسب مادة بناء المسكن

النسبة المئوية%	العدد	مادة بناء المسكن
54.0	215	حجر
6.8	27	طوب
8.5	34	اسمنت
30.4	121	حجر و اسمنت
0.3	1	غير ذلك
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

3-1-6 مادة بناء المسكن وملكية المسكن:

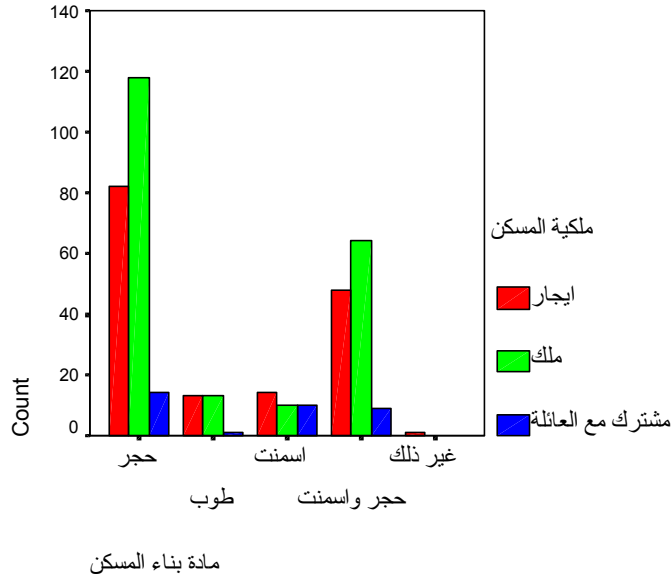
يتبين من الجدول (3-6) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة التي مادة البناء هي الحجر ملكية سكنهم ملك بنسبة 55.1%، وأعلى نسبة مادة البناء طوب سكنهم إيجار وملك بنسبة 48.1%، وأعلى نسبة من المبحوثين مادة بناء السكن اسمنت سكنهم إيجار بنسبة 41.2%، وأعلى نسبة مادة بناء اسمنت وحجر سكنهم ملك بنسبة 52.9%، والشكل البياني (1-6) يوضح هذه العلاقة.

جدول (6-3): التكرارات والنسب المئوية لمادة بناء المسكن و ملكية المسكن

المجموع	ملكية المسكن			التكرار	مادة بناء المسكن
	مشارك مع العائلة	ملك	إيجار		
214	14	118	82	التكرار	حجر
100.0%	6.5%	55.1%	38.3%	% لمادة بناء المسكن	
27	1	13	13	التكرار	طوب
100.0%	3.7%	48.1%	48.1%	% لمادة بناء المسكن	
34	10	10	14	التكرار	اسمنت
100.0%	29.4%	29.4%	41.2%	% لمادة بناء المسكن	
121	9	64	48	التكرار	حجر واسمنت
100.0%	7.4%	52.9%	39.7%	% لمادة بناء المسكن	
1			1	التكرار	غير ذلك
100.0%			100.0%	% لمادة بناء المسكن	
397	34	205	158	التكرار	المجموع
100.0%	8.6%	51.6%	39.8%	% لمادة بناء المسكن	

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (6-1): التوزيع التكراري بين ملكية المسكن و مادة بناء المسكن



4-1-6 المصدر الرئيسي لتمويل بناء المنزل

نلاحظ من خلال الجدول (4-6) أن المصدر الرئيسي الذي اعتمد عليه أرباب الأسر لتمويل بناء المنزل كان كالتالي 94 رب أسرة أي ما نسبته 45% مصدرهم الرئيسي الادخار وهي أعلى نسبة من عينة مجتمع الدراسة، و 10 من أرباب أسر أي ما نسبته 4.8% قرض من البنك، و 6.8% من بيع أرض ، و 2.9% مشروع إسكان وهي اقل نسبة، و 29.7% بمساعدة الأهل، و 9.1% عن طريق بيع مصاغ الزوجة. يتبين لنا بما لا يدعو للشك أن مشاريع الإسكان الجماعية في المدينة حظيت على نسبة قليلة من عينة الدراسة، وأن الادخار كان من أعلى المصادر للتمويل.

جدول (4-6): التوزيع التكراري للمصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المنزل

النسبة المئوية%	العدد	المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المنزل
45.0	94	بواسطة الادخار
4.8	10	قرض من البنك
8.6	18	بيع أرض
2.9	6	مشروع إسكان
29.7	62	بمساعدة الأهل
9.1	19	بيع مصاغ الزوجة
100	209	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

5-1-6 قيمة الأجرة السنوية للمنزل:

نلاحظ من الجدول (5-6) أن هناك 40 شخص أي ما نسبته 25.6% من عينة الدراسة يدفعون 7501 شيكلا وأكثر سنويا وهي أعلى نسبة، وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ارتفاع معدلات اجرة السكن في المدينة، مما يؤدي إلى إرهاب أرباب البيوت الذين لا يمتلكون بيت حتى الآن.

جدول (5-6): توزيع عينة الدراسة حسب قيمة الأجرة السنوية

قيمة الأجرة السنوية	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 1500	35	22.4
من 1500-3500	38	24.4
من 3501-5500	21	13.5
من 5501-7500	22	14.1
من 7501 فأكثر	40	25.6
المجموع	156	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-1-6 طبيعة المسكن

المقصود بطبيعة المسكن أنه عدد الطوابق التي تتكون منة العمارة، سواء كان طابق واحد أو عدة طوابق، نلاحظ من الجدول (6-6) أن 34.2% من عينة الدراسة طبيعة المسكن لها مستقل، و 65.8% طوابق ويعود السبب للنسبة الأكبر طوابق إلى ارتفاع تكاليف البناء الفردي أو المستقل بسبب قلة الأراضي المتوفرة للبناء في المدينة أو لاعتبارات عائلية حيث أن الأسر الممتدة تفضل البقاء داخل البناية الواحدة لكي يبقوا قريبين من بعضهم.

جدول (6-6): توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة المسكن

طبيعة المسكن	العدد	النسبة المئوية %
مستقل	136	34.2
طوابق	262	65.8
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

2-6 حجم الأسرة

حجم الأسرة مدلول واضح في تقدير المسؤولية الملقاة على رب الأسرة، من الطبيعي انه كلما زاد عدد أفراد الأسرة وقل عدد الأفراد المنتجين فيها زادت الأعباء التي سيتحملها رب الأسرة، وان أي زيادة في عدد أفراد الأسرة سيتبعه زيادة في حجم نفقات الأسرة على

الاحتياجات الأساسية لهذه الأسرة، بالإضافة إلى أعباء أخرى على المستوى الاجتماعي والصحي والتعليمي.

6-2-1 عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن

نلاحظ من الجدول (6-7) أن أعلى نسبة أفراد تعيش في المسكن هي 61.6 تقع بين عدد أفراد الأسرة من 3-6، وأقل نسبة عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن هي 9.0%، وتقع بين عدد أفراد الأسرة أقل من 3 أفراد.

جدول (6-7): توزيع عينة الدراسة حسب عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن

عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 3	36	9.0
من 3-6	245	61.6
من 6-9	106	26.6
من 9 فأكثر	11	2.8
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-2-2 المشاركة في المسكن

نلاحظ من الجدول (6-8) أن 78.4% لا يشاركونهم احد في المسكن، 21.6% يشاركونهم احد في المسكن، وهذه النسبة طبيعية لان المجتمع الحضري في المدن حالياً يتوجه نحو الاستقلالية عن الأسرة.

جدول (6-8): توزيع عينة الدراسة حسب هل يشارك احد في المسكن من اسرتك

هل يشارك احد في المسكن من اسرتك	العدد	النسبة المئوية%
نعم	86	21.6
لا	312	78.4
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-3 تاريخ بناء المنزل

يقصد بتاريخ البناء السنة التي تم فيها الانتهاء من بناء المبنى سواء كان مستقل أم طوابق، نلاحظ من الجدول (6-8) أن تاريخ بناء المنزل قبل سنة 1970 كانت 14.3%، ومن 1970-1980 19.6%، ومن 1981-1990 17.0%، ومن 1991-2000 35.7% ومن 2001 فأكثر 13.4%، ومن هنا نرى حجم الأعمار الذي واكب سنوات التسعينيات إلى بداية العام 2000، وهي فترة الهدوء والاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي الذي حل بالمدينة، والذي واكب قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن هذا الرخاء أثر بشكل كبير على مستوى الأعمار والانتعاش الاقتصادي مع نهاية العام 2001 أي مع بداية انتفاضة الأقصى، مما انعكس سلباً على المستوى العمراني والاقتصادي على حد سواء.

جدول (6-9): توزيع عينة الدراسة حسب تاريخ بناء المنزل

النسبة المئوية%	العدد	تاريخ بناء المنزل
14.3	32	اقل من 1970
19.6	44	من 1970-1980
17.0	38	من 1981-1990
35.7	80	من 1991-2000
13.4	30	من 2001 فأكثر
100	224	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-3-1 تاريخ الانتقال والسكن في المنزل.

نلاحظ من الجدول (6-10) أن تاريخ الانتقال من المنزل كانت أعلى نسبة هي ما بين سنة 1991-2000 حيث بلغت 35% وهذا بسبب الانتعاش الاقتصادي الذي عاشته مدينة نابلس، وهو يتماشى مع تاريخ بناء المنزل للأسباب التي ذكرت سابقاً.

جدول (6-10): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تاريخ الانتقال والسكن في المنزل

النسبة المئوية%	العدد	تاريخ الانتقال و السكن في المنزل
6.0	13	اقل من 1970
12.4	27	من 1970-1980
18.4	40	من 1981-1990
35.0	76	من 1991-2000
28.1	61	من 2001 فأكثر
100	217	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-3-2 السبب الأهم لاختيارك موقع بناء المسكن

نلاحظ من الجدول (6-11) أن السبب الأهم لاختيارك موقع بناء المسكن من حيث الأهمية كانت نسبتها 34.5% ممن توفرت لديهم ارض ارث، و 10.0% بسبب رخص أسعار الأرض، و 15.8% تعزى لطبيعة المنطقة والموقع، و 2.8% تعزى للقرب من مراكز الخدمات، و 1.7% توفر الأمان، و 17.5% بسبب القرب من الأقارب، و 5.2% تعزى بسبب القرب من مكان العمل، نلاحظ أن أعلى نسبة هي ممن توفرت لديهم أرض أرث ثم يليها طبيعة الموقع، وآخر سبب يعزى إلى توفر الأمان، وهذا مدلول على أن مستوى الأمان متوفر بشكل كبير.

جدول (6-11): توزيع عينة الدراسة حسب متغير السبب الأهم لاختيار موقع بناء المسكن

النسبة المئوية%	العدد	السبب الأهم لاختيارك موقع بناء المسكن
34.5	79	ارض ارث
10.0	23	رخص أسعار الأرض
26.2	60	طبيعة المنطقة و الموقع
4.8	11	القرب من مراكز الخدمات
1.7	4	توفر الأمان
17.5	40	القرب من الأقارب
5.2	12	القرب من مكان العمل
100	229	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-3-3 سبب البقاء في المنزل

نلاحظ من الجدول (6-12) أن رخص الاجرة كانت من أعلى العوامل والأسباب للبقاء في المنزل بنسبة 34.4% وهذا بسبب ارتباط مستوى الدخل مع المسكن، يليها الوضع الاقتصادي بنسبة 26.1%.

جدول (6-12): توزيع عينة الدراسة حسب أهم سبب يدعو للبقاء في منزلك

أهم سبب يدعو للبقاء في منزلك	العدد	النسبة المئوية%
رخص الاجرة	54	34.4
القرب من مكان العمل	20	12.7
القرب من مركز المدينة	26	16.6
القرب من الأهل	16	10.2
الوضع الاقتصادي	41	26.1
المجموع	157	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-3-4 السبب الذي يدعو للانتقال من منطقة السكن

نلاحظ من الجدول (6-13) أن السبب في الانتقال من المسكن 9.0% بسبب ارتفاع الإيجار، 14.1% بسبب الإزعاج و التلوث، 4.5% بسبب عدم توفر الخدمات، 11.1% بسبب الازدحام، 12.8% بسبب الفلتان الأمني، 10.6% بسبب الجيران، ونسبة 37.6% بسبب الانتقال إلى بيت جديد وهو أعلى نسبة وهذا ينسجم مع السبب السابق كون الوضع الاقتصادي لا يساعد صاحب البيت على امتلاك منزل حتى الآن ويجعله يبقى في منزله القديم أو المستأجر، مع وجود رغبة لدى أرباب الأسر للانتقال إلا أن الوضع الاقتصادي هو المحدد لذلك.

جدول (6-13): توزيع عينة الدراسة حسب السبب الذي يدعوك للانتقال من منطقة السكن

أسباب الانتقال من مكان السكن	العدد	النسبة المئوية%
ارتفاع الإيجار	36	9.0
الإزعاج و التلوث	56	14.1
عدم توفر الخدمات	18	4.5
الازدحام	44	11.1
الفلتان الأمني	51	12.8
الجيران	42	10.6
الانتقال إلى بيت جديد	149	37.6
لم يجب	2	0.5
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-3-5 سبب عدم امتلاك منزل

نلاحظ من الجدول (6-14) أن أهم سبب يدعو لعدم امتلاك منزل لحد الآن هو عدم توفر الامكانيات المادية بنسبة 48.2%، ورخص الاجرة بنسبة 6.3%، وعدم توفر قطعة ارض بنسبة 3.8%، وعدم الحاجة بنسبة 3.2%، وأخيرا القرب من مراكز الخدمات 2.5%. ويمكن تفسير نسبة عدم توفر الامكانيات المادية إلى الظروف الصعبة التي تعيشها المدينة، وازدياد الفقر، وحالة الحصار التي تمارس على المدينة من قبل الاحتلال الإسرائيلي.

جدول (6-14): توزيع عينة الدراسة حسب أهم سبب لعدم امتلاك منزل لحد الآن

أهم سبب لعدم امتلاكك منزل لحد الآن	العدد	النسبة المئوية%
عدم توفر الامكانيات المادية	133	48.2
رخص الاجرة	10	6.3
القرب من مراكز الخدمات	4	2.5
عدم توفر قطعة ارض	6	3.8
عدم الحاجة	5	3.2
المجموع	158	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

4-6 الإضافات على المسكن

نلاحظ من الجدول (6-15) أن 15.7% تمت فيه إضافة على المسكن خلال السنة الأخيرة، و84.3% لم يتم أي إضافة، وهذا يمكن تفسيره إلى عدم توفر الإمكانيات المادية لتحسين مستوى المعيشة.

جدول (6-15): توزيع عينة الدراسة حسب الإضافات على المسكن خلال السنة الأخيرة

هل تمت أي إضافة أو زيادة على المسكن خلال السنة الأخيرة	العدد	النسبة المئوية%
نعم	35	15.7
لا	188	84.3
المجموع	223	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

1-4-6 السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة

نلاحظ من الجدول (6-16) أن السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة حيث كانت 18.4% مساحة المبنى أصلاً صغيرة، وأعلى نسبة 39.5% زيادة حجم الأسرة، و أقل نسبة زيادة 7.9% بسبب تحسن الوضع المادي، مما يدل على أن الزيادة كانت قليلة جداً، و18.4% بسبب زواج احد الأقارب، و 15.8% غير ذلك، نلاحظ أن زيادة حجم الأسرة هو أهم سبب للزيادة أو الإضافة.

جدول (6-16): توزيع عينة الدراسة حسب السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة

السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة	العدد	النسبة المئوية%
مساحة المبنى أصلاً صغيرة	7	18.4
زيادة حجم الأسرة	15	39.5
تحسن الوضع المادي	3	7.9
زواج احد الأبناء	7	18.4
غير ذلك	6	15.8
المجموع	38	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-4-2 مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن

نلاحظ من الجدول (6-17) أن مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن حسب عينة الدراسة، كانت 32.4% غرفة، وهذا يتناسب مع سبب الزيادة في الجدول السابق وهو أن زيادة حجم الأسر جعل أرباب الأسر يقومون بهذه الزيادة، و27.0% أضافوا أكثر من غرفة، و18.9% طابق، و13.5% أكثر من طابق، و8.1% مرافق صحية.

جدول (6-17): توزيع عينة الدراسة حسب مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن

النسبة المئوية%	العدد	مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن
32.4	12	غرفة
27.0	10	أكثر من غرفة
18.9	7	طابق
13.5	5	أكثر من طابق
8.1	3	مرافق صحية
100	37	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-5 كثافة المسكن

تحتسب كثافة المسكن بتقسيم عدد الأفراد في الأسرة الذين يسكنون في الوحدة السكنية على عدد الغرف التي يسكن فيها أفراد الأسرة، أي متوسط عدد الأشخاص لكل غرفة في المسكن الواحد وهي من أهم المقاييس لتصوير مشكلة الضائقة السكنية.

وتعتبر كثافة السكن أحد أهم الدلائل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي للسكان، وهذا يقاس على الأسرة والفرد، فكلما زاد نصيب الفرد من المساحة الكلية للمسكن قل عدد الأفراد بالنسبة للغرفة الواحدة فهذا مؤشر على حسن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لتلك الأسرة أو لذلك الفرد.

6-5-1 عدد طوابق المسكن

يقصد بعدد الطوابق عدد الطوابق الذي يتكون منه المبنى ويشترط في الطابق أن يتكون من أعمدة وسقف وواجهات، نلاحظ من الجدول (6-18) أن 29.6% من العينة عدد طوابق المسكن فيها اقل من طابقين، و41.0% من 2-4 طوابق، و29.4% أكثر من أربع طوابق. وهذا يدل على أن معظم عينة الدراسة تعيش في عمارات عدد طوابقها من 2-4، وذلك إما بسبب رخص تكاليف البناء، أو لرخص الاجرة كما تبين لدينا في السابق، أو عدم توفر قطعة أرض وغلاء أسعار الأراضي، أو يعود لأسباب اجتماعية وأسرية في الرغبة البقاء معا.

جدول (6-18): توزيع عينة الدراسة حسب عدد طوابق السكن

عدد طوابق المسكن	العدد	النسبة المئوية%
اقل من 2	118	29.6
من 2-4	163	41.0
أكثر من 4	117	29.4
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-5-2 مساحة المسكن

من خلال الجدول (6-19) يتبين أن أعلى نسبة لمساحة المساكن في عينة الدراسة بلغت 54.3% لفئة مساحة المسكن 100-150 م، أي أن متوسط المساكن حسب عينة الدراسة هي بحدود 125م²، وهذه المساحة تتناسب مع المساحة التي توصلت اليها البلدية في تقريرها في العام 1995، حيث بلغت المساحة في ذلك الوقت ما يقارب 130م².

جدول (6-19): توزيع عينة الدراسة حسب مساحة المسكن

النسبة المئوية%	العدد	مساحة المسكن
22.9	91	اقل من 100 م
54.3	216	من 100-150 م
17.8	71	من 151-200 م
5.0	20	أكثر من 201 م
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-5-3 عدد غرف المنزل

من الجدول (6-20) السابق نلاحظ أن عدد غرف المنزل كانت 2.0% أقل من غرفتين، و80.9% من 2-4 غرف، و17.1% أكثر من أربعة غرف، وهذا يدل على أن متوسط عدد غرف المنزل حسب عينة الدراسة يبلغ 3 غرف، وعند قياسه مع متوسط عدد أفراد الأسرة والبالغ 6.5 فرد للأسرة الواحد، فإن عدد الغرف يتناسب بشكل كبير مع حجم الأسر في المدينة.

جدول (6-20): توزيع عينة الدراسة حسب عدد غرف المنزل

النسبة المئوية%	العدد	عدد غرف المنزل
2.0	8	اقل من 2
80.9	322	من 2-4
17.1	68	أكثر من 4
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-5-4 غرف النوم في المنزل

من الجدول (6-21) نلاحظ أن عدد غرف النوم في المنزل المكون من أقل من غرفتين كانت 20.6%، ونسبة 76.9% لديهم 2-3، و2.5% لديهم أكثر من 3 غرف نوم، وهذا يدل

على أن متوسط غرف النوم لعينة الدراسة من 2-3 غرفة، وهو منسجم مع عدد الغرف على الصعيد المحلي والعربي.

جدول (6-21): توزيع عينة الدراسة حسب عدد غرف النوم في المنزل

عدد غرف المنزل	العدد	النسبة المئوية%
أقل من 2	82	20.6
من 2-3	306	76.9
أكثر من 3	10	2.5
المجموع	398	100

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-6 الخدمات في المسكن

الخدمات في المسكن تتضمن إتساع المنزل، ومدى توفر الخدمات الضرورية والأساسية فيه (الماء والكهرباء والتمديدات الصحية)، والتهوية ودخول أشعة الشمس والإضاءة الطبيعية، ومستوى الرضا وقبول هذه الخدمات من قبل ساكنيه.

6-6-1 مستوى الخدمات المتوفرة في المسكن

الخدمات تعتمد على المستوى المادي للأسرة بالإضافة إلى نمط السكن ومنطقة السكن، يتبين من الجدول (6-22) أن الفقرات التي حازت على درجات كبيرة من مستوى الخدمات إن توفرت بالمنزل هي بالترتيب تلفزيون ملون، ثلاجة، غسالة، وهذا لان الشخص يعتبرها في الوقت الحاضر من الأساسيات في المنزل ولا يستطيع الاستغناء عنها.

أن الفقرات التي حازت على درجات متوسطة من مستوى الخدمات إن توفرت بالمنزل كانت بالترتيب هي طبخ الغاز، الحمام، المطبخ، المراض، الستلايت، التلفون، السخان الشمسي، الكمبيوتر وهذا يدل أيضا على أهميتها المتوسطة.

أن الفقرة التي حازت على درجة قليلة من مستوى الخدمات إن توفرت بالمنزل كانت السيارة وهذا يدل على أنها ليست أساسية بل كمالية، تبعا لمنطقة الدراسة.

الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة عن مستوى الخدمات إن توفرت بالمنزل كانت متوسطة وهذا ما أشارت اليه النسبة المئوية 74.0% .

جدول (6-22): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية ل فقرات مستوى الخدمات مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الرقم حسب الاستبانة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التوفر
8	1	ما هو مستوى توفر خدمة التلفزيون الملون في المنزل	3.2789	.84586	82.0%	كبيرة
5	2	ما هو مستوى توفر خدمة الغسالة في المنزل	3.2620	.80522	81.6%	كبيرة
4	3	ما هو مستوى توفر خدمة الثلاجة في المنزل	3.2538	.80828	81.3%	كبيرة
6	4	ما هو مستوى توفر خدمة طبخ الغاز في المنزل	3.1683	.82731	79.2%	متوسطة
2	5	ما هو مستوى توفر خدمة الحمام في المنزل	3.0779	.81945	76.9%	متوسطة
1	6	ما هو مستوى توفر خدمة المطبخ في المنزل	3.0631	.83503	76.6%	متوسطة
3	7	ما هو مستوى توفر خدمة المراض في المنزل	3.0603	.87009	76.5%	متوسطة
9	8	ما هو مستوى توفر خدمة الستلايت في المنزل	3.0528	1.1661 6	76.3%	متوسطة
7	9	ما هو مستوى توفر خدمة التلفون في المنزل	2.9824	1.2586 0	74.6%	متوسطة
12	10	ما هو مستوى توفر خدمة السخان الشمسي في المنزل	2.8658	1.1398 3	71.6%	متوسطة
10	11	ما هو مستوى توفر خدمة الكمبيوتر في المنزل	2.4849	1.3424 0	62.1%	متوسطة
11	12	ما هو مستوى توفر خدمة السيارة في المنزل	1.9647	1.2385 9	49.1%	قليلة
		الدرجة الكلية	2.9604	.72027	74.0%	متوسطة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

6-6-2 مستوى الرضا عن المسكن

يتبين من الجدول (6-23) أن الفقرات التي حازت على درجات كبيرة بالرضا عن المسكن كانت بالترتيب هي وصول الكهرباء إلى الحي، مياه مأمونة وصالحة للشرب، قربه من أماكن العبادة، التهوية، قربه من المدارس، دخول أشعة الشمس، قربه من طرق المواصلات.

أن الفقرات التي حازت على درجات متوسطة بالرضا عن المسكن كانت بالترتيب قربه من السوق، توفر الخدمات في الحي، القرب من المراكز الصحية، نظافة الحي، القرب من روضة الأطفال، اتساع المسكن، الازدحام داخل المسكن، توفر الأمن والأمان لأطفالك.

إن الفقرات التي حازت على درجات قليلة بالرضا عن المسكن كانت بالترتيب قربه من مصادر التلوث، وجود مصعد في العمارة، القرب من النادي، القرب من الحدائق العامة، قربه من المساحات الخضراء.

أن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة بالرضا عن المسكن كانت متوسطة وهذا ما اشارت اليه النسبة المئوية 71.9%.

جدول (6-23): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات الرضا عن المسكن مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الرقم حسب الاستبانة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الرضا
18	1	هل أنت راض عن مسكنك من حيث وصول الكهرباء إلى الحي	2.9171	.30223	97.2%	كبيرة
19	2	هل أنت راض عن مسكنك من حيث مياه مأمونة وصالحة للشرب	2.7714	.47133	92.4%	كبيرة
5	3	هل أنت راض عن مسكنك من حيث قربه من أماكن العبادة	2.6633	.59993	88.8%	كبيرة
7	4	هل أنت راض عن مسكنك من حيث التهوية	2.5905	.65485	86.4%	كبيرة
14	5	هل أنت راض عن مسكنك من حيث قربه من طرق المواصلات	2.5879	.69257	86.3%	كبيرة

الرقم حسب الاستبانة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الرضا
4	6	هل أنت راض عن مسكنك من حيث قربه من المدارس	2.5528	.71047	85.1%	كبيرة
6	7	هل أنت راض عن مسكنك من حيث دخول أشعة الشمس	2.5491	.68219	85.0%	كبيرة
3	8	هل أنت راض عن مسكنك من حيث قربه من السوق	2.3467	.76140	78.2%	متوسطة
13	9	هل أنت راض عن مسكنك من حيث توفر الخدمات في الحي	2.2789	.76781	76.0%	متوسطة
15	10	هل أنت راض عن مسكنك من حيث القرب من المراكز الصحية	2.2242	.79622	74.1%	متوسطة
12	11	هل أنت راض عن مسكنك من حيث نظافة الحي	2.1709	.72101	72.4%	متوسطة
17	12	هل أنت راض عن مسكنك من حيث القرب من روضة الأطفال	2.1511	.83019	71.7%	متوسطة
1	13	هل أنت راض عن مسكنك من حيث اتساع المسكن	2.0879	.84269	69.6%	متوسطة
20	14	هل أنت راض عن مسكنك من حيث توفر الأمن والأمان لأطفالك	1.9925	.81698	66.4%	متوسطة
2	15	هل أنت راض عن مسكنك من حيث الازدحام داخل المسكن	1.8992	.84083	63.3%	متوسطة
10	16	هل أنت راض عن مسكنك من حيث قربه من مصادر التلوث	1.7839	.80210	59.5%	قليلة
9	17	هل أنت راض عن مسكنك من حيث قربه من المساحات الخضراء	1.4372	.72022	47.9%	قليلة
16	18	هل أنت راض عن مسكنك من حيث القرب من النادي	1.4146	.67446	47.2%	قليلة
8	19	هل أنت راض عن مسكنك من حيث القرب من الحدائق العامة	1.4106	.67059	47.0%	قليلة
11	20	هل أنت راض عن مسكنك من حيث وجود مصعد في العمارة	1.2990	.70518	43.3%	قليلة
الدرجة الكلية						متوسطة
						71.9%
						0.3221 6
						2.1566

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

الفصل السابع

علاقة الفقر بالتطور العمراني لمدينة نابلس

1-7 مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل

2-7 مكان السكن ومهنة رب الأسرة

3-7 الرضا عن المسكن وقيمة الدخل الشهري

4-7 التطور العمراني للمدينة

5-7 تقييم دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة

الفصل السابع

علاقة الفقر بالتطور العمراني لمدينة نابلس

1-7 مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل

من الجدول (1-7) نلاحظ أن 8.7% من العينة مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل كان ممن هم اقل من 1000 شيكل، وان 66.3% ممن كان دخلهم ما بين 1000-3000، وهي النسبة الأكبر في عينة الدراسة و 17.9% ممن دخلهم ما بين 3001-5000، وهي الفئة الثانية من عينة الدراسة، و 5.6% ممن دخلهم 5001-7000، وهي نسبة قليلة، ونسبة 1.5% ممن دخلهم أكثر من 7001، إذا ما قارنا بين متوسط الدخل في مجتمع الدراسة في الوقت الحالي وما كان عليه في السنوات لسابقة فإننا نلاحظ التراجع الكبير الذي طرأ على حجم الدخل، وهذا مؤشر على أن أرباب الأسر كان لديهم الامكانيات المادية في السابق أكثر مما هي عليه الآن، ويتبين أن غالبية أرباب الأسر كان متوسط الدخل لديهم في تلك السنوات ما يعادل 2000 شيكل، وهو أفضل مما هو عليه الآن، حيث تبين أن متوسط الدخل لمجتمع الدراسة في الوقت الحالي بحدود 1500 شيكل.

جدول (1-7): توزيع عينة الدراسة حسب مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل

النسبة المئوية%	العدد	مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل
8.7	17	اقل من 1000
66.3	130	من 1000-3000
17.9	35	من 3001-5000
5.6	11	من 5001-7000
1.5	3	أكثر من 7001
100	196	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

7-1-1 قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومادة بناء المسكن

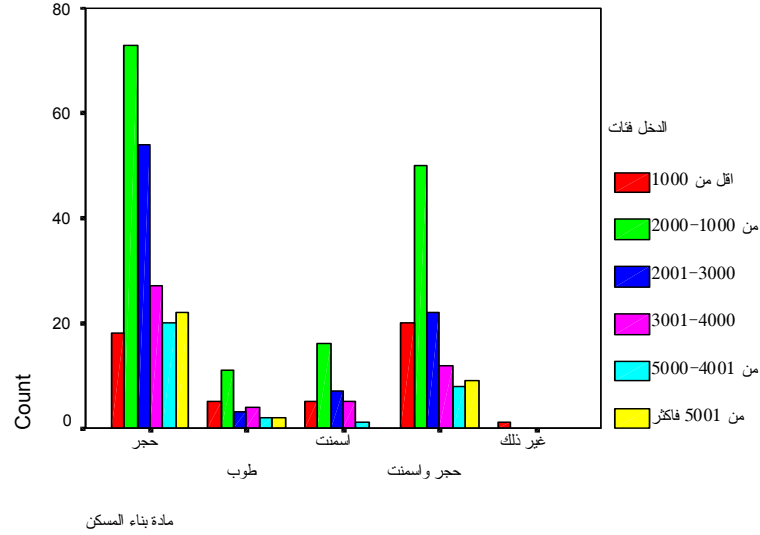
يتبين من الجدول (7-2) أن أعلى نسبة بناء لجميع عينة الدراسة باختلاف فئات قيم الدخل الشهري مادة بناء المسكن من الحجر 211 أسرة شكلت ما نسبته 53.6% من مجتمع الدراسة وتأتي في الدرجة الثانية من حيث قيمة الدخل لجميع الفئات مادة البناء حجر واسمنت 121 أسرة وتشكل ما نسبته 30.7% من العينة ومادة البناء اسمنت 34 أسرة تشكل ما نسبته 8.6%، ومادة البناء طوب 27 أسرة تشكل ما نسبته 6.9%، ومادة البناء غير ذلك كانت أسرة واحدة شكلت ما نسبته 0.3% من مجتمع الدراسة، وبالرغم من مقدار الدخل سواء للأسر قليلة الدخل أو الأسر كبيرة الدخل إلا أن مادة البناء التي استعملت من أفراد عينة الدراسة هي مادة بناء الحجر وهذا يدل على أن العادات والتقاليد المتبعة في المدينة هي احد المحددات الأساسية في عملية الاختيار، أضف إلى ذلك أن الأنظمة والقوانين المتبعة من قبل البلدية لها دور كبير أيضا في عملية تحديد مادة البناء، والشكل البياني (7-1) يوضح العلاقة بين قيمة الدخل ومادة بناء المسكن.

جدول (7-2): التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومادة بناء المسكن

المجموع	مادة بناء المسكن							
	غير ذلك	حجر واسمنت	اسمنت	طوب	حجر			
81	1	30	11	8	31	التكرار	أقل من 1000	تحديد قيمة الدخل الشهري بالشيكال
100.0%	1.2%	37.0%	13.6%	9.9%	38.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال		
149		51	14	9	75	التكرار	1000-2000	
100.0%		34.2%	9.4%	6.0%	50.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال		
95		20	7	4	64	التكرار	2000-3000	
100.0%		21.1%	7.4%	4.2%	67.4%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال		
35		14	1	2	18	التكرار	3000-4000	
100.0%		40.0%	2.9%	5.7%	51.4%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال		
22		6	1	2	13	التكرار	4000-5000	
100.0%		27.3%	4.5%	9.1%	59.1%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال		
12				2	10	التكرار	أكثر من 5000	
100.0%				16.7%	83.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكال		
394	1	121	34	27	211	التكرار	المجموع	
100.0%	.3%	30.7%	8.6%	6.9%	53.6%	% نسبة البناء حجر لجميع فئات الدخل		

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-1): التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري للأسرة ومادة بناء المسكن



7-1-2 قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن

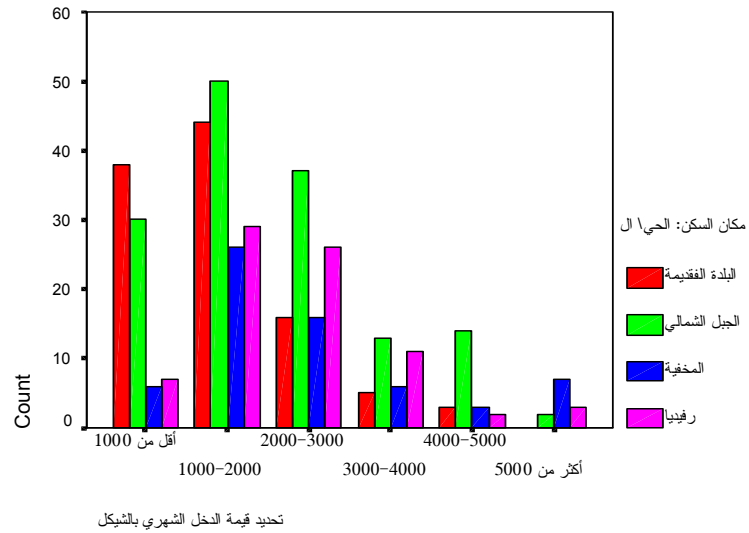
يتبين من الجدول (7-3) أن الذين يسكنون في منطقة ريفديا ومجموع قيمة الدخل لجميع الفئات شكلت ما نسبته 19.8% من حجم عينة الدراسة، أما الذين يسكنون منطقة الجبل الشمالي ومجموع الدخول لكل القيم شكلت ما نسبته 37.1% من حجم العينة وهي أعلى نسبة في منطقة الدراسة، وهذا يكشف أن ذوي الدخول لجميع فئات الدخل حسب توزيع عينة الدراسة قد تركزوا في منطقة الجبل الشمالي، وأسباب ذلك تعود إلى طبيعة المنطقة على الصعيد الجمالي والبيئي، والابتعاد عن مناطق الازدحام والضوضاء، والشكل البياني يوضح العلاقة بين قيمة الدخل ومادة السكن، والشكل البياني (7-2) يوضح ذلك.

جدول (7-3): التكرارات والنسب المئوية لقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة ومكان السكن.

المجموع	مكان السكن: الحي الحارة				التكرار	أقل من 1000	قيمة الدخل الشهري بالشيكل
	رفيديا	المخفية	الجبيل الشمالي	البلدة القديمة			
81	7	6	30	38	التكرار		
100.0%	8.6%	7.4%	37.0%	46.9%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		
149	29	26	50	44	التكرار		
100.0%	19.5%	17.4%	33.6%	29.5%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل	1000-2000	
95	26	16	37	16	التكرار		
100.0%	27.4%	16.8%	38.9%	16.8%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل	2000-3000	
35	11	6	13	5	التكرار		
100.0%	31.4%	17.1%	37.1%	14.3%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل	3000-4000	
22	2	3	14	3	التكرار		
100.0%	9.1%	13.6%	63.6%	13.6%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل	4000-5000	
12	3	7	2		التكرار		
100.0%	25.0%	58.3%	16.7%		% قيمة الدخل الشهري بالشيكل	أكثر من 5000	
394	78	64	146	106	التكرار		
100.0%	19.8%	16.2%	37.1%	26.9%	% قيمة الدخل الشهري بالشيكل		المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-2): التوزيع التكراري بين قيمة الدخل الشهري و مكان السكن



7-1-3 الدخل الشهري للأسرة والمساعدات خلال العام الأخير

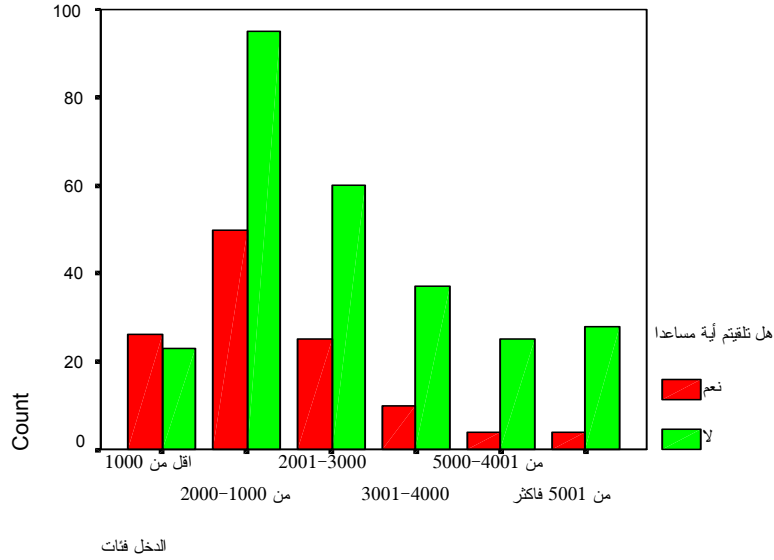
يتبين من الجدول (7-4) أن عدد الذين تلقوا مساعدات 119 أسرة من عينة الدراسة لجميع فئات الدخل في العام الأخير بنسبة 30.7%، وان غالبية المساعدات كانت لذوي الدخل المنخفض ما بين فئات الدخل أقل من 1000 وفئات الدخل 1000-2000، حيث كانت أعلى نسبة وهي موضحة في الشكل البياني (7-3).

جدول (7-4): التكرارات والنسب المئوية للدخل الشهري للأسرة مع المساعدات خلال العام الأخير

المجموع	هل تلقيتم أية مساعدات خلال العام الأخير				
	لا	نعم	التكرار		
49	23	26	التكرار	أقل من 1000	الدخل
100.0%	46.9%	53.1%	% للدخل		
145	95	50	التكرار	من 1000-2000	
100.0%	65.5%	34.5%	% للدخل		
85	60	25	التكرار	2001-3000	
100.0%	70.6%	29.4%	% للدخل		
47	37	10	التكرار	3001-4000	
100.0%	78.7%	21.3%	% للدخل		
29	25	4	التكرار	من 4001-5000	
100.0%	86.2%	13.8%	% للدخل		
32	28	4	التكرار	من 5001 فأكثر	
100.0%	87.5%	12.5%	% للدخل		
387	268	119	التكرار	المجموع	
100.0%	69.3%	30.7%	% للدخل		

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-3): التوزيع التكراري بين للدخل الشهري للأسرة مع المساعدات خلال العام الأخير



2-7 مكان السكن ومهنة رب الأسرة

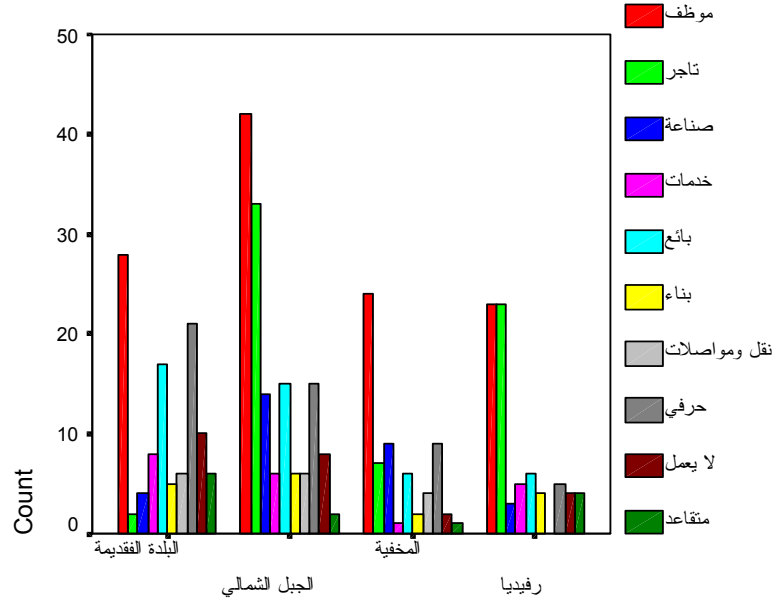
يتبين من الجدول (7-5) إن أعلى نسبة دخل لجميع عينة الدراسة باختلاف مكان سكنهم مهنة رب الأسرة موظف وهذه النتيجة جاءت منسجمة مع واقع الحال في المدينة كون المدينة تعتمد ومن خلال مسح عينة الدراسة أن غالبية أرباب الأسر تعمل في مجال الوظائف وهذا ينسجم مع واقع التجمعات الحضرية المتطورة وهو انعكاس طبيعي كون المدينة تتمتع بمستوى حضاري جيد مقارنة مع باقي المدن الأخرى، وبالنظر إلى أحياء المدينة فإننا نلاحظ أن منطقة الجبل الشمالي احتلت النسبة الكبيرة من مهنة الوظيفة، ويعود ذلك إلى أن طبقة الموظفين كانت ميسورة الحال في السنوات السابقة الأمر الذي انعكس إيجاباً على مراحل التطور العمراني في المدينة، وكون هذا الحي يعكس حالة التحول ما بين الأحياء القديمة المتمثلة بالبلدة القديمة والأحياء الجديدة المتمثلة بمنطقة المخفية ورفيديا، ويتضح هذا أكثر من خلال الشكل البياني (7-4).

جدول (5-7): التكرارات والنسب المئوية لمكان السكن ومهنة رب الأسرة

المجموع	مهنة رب الأسرة											التكرار	البلدة القديمة	مكان السكن: الحي الحارة
	متقاعد	لا يعمل	حرفي	نقل ومواصلات	بناء	بائع	خدمات	صناعة	تاجر	موظف				
107	6	10	21	6	5	17	8	4	2	28				
100.0%	5.6%	9.3%	19.6%	5.6%	4.7%	15.9%	7.5%	3.7%	1.9%	26.2%	% مكان السكن:			
147	2	8	15	6	6	15	6	14	33	42				
100.0%	1.4%	5.4%	10.2%	4.1%	4.1%	10.2%	4.1%	9.5%	22.4%	28.6%	% مكان السكن:	الجبيل الشمالي		
65	1	2	9	4	2	6	1	9	7	24				
100.0%	1.5%	3.1%	13.8%	6.2%	3.1%	9.2%	1.5%	13.8%	10.8%	36.9%	% مكان السكن:	المخفية		
77	4	4	5		4	6	5	3	23	23				
100.0%	5.2%	5.2%	6.5%		5.2%	7.8%	6.5%	3.9%	29.9%	29.9%	% مكان السكن:	رفيديا		
396	13	24	50	16	17	44	20	30	65	117				
100.0%	3.3%	6.1%	12.6%	4.0%	4.3%	11.1%	5.1%	7.6%	16.4%	29.5%	% مكان السكن:	المجموع		

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (4-7): التوزيع التكراري بين مكان السكن ومهنة رب الأسرة



مكان السكن: الحي الحارة

7-2-1 مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل وقيمة الدخل الشهري

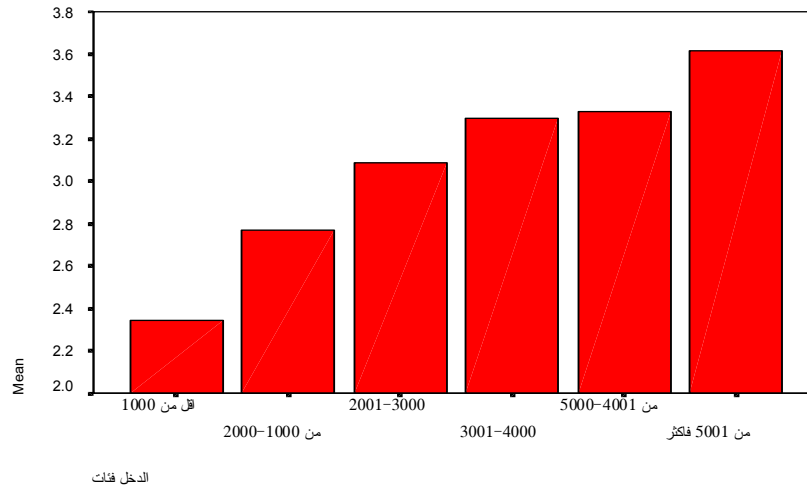
يبين الجدول (7-6) أن فئات الدخل العليا لديها مستوى خدمات أكثر من فئات الدخل الدنيا حيث كانت أعلى قيمة دخل 5000 شيكل وحازت على تقدير كبير ما بين 82.0%-91.0% في حين أن فئة الدخل أقل من 1000 شيكل حازت على تقدير قليل 63.1%، والشكل البياني (7-5) يوضح ذلك.

جدول (7-6): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية لدرجة مستوى الخدمات حسب الدخل الشهري لرب الأسرة

قيمة الدخل الشهري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير
أكثر من 5000	3.6389	91.0%	كبيرة
4001-5000	3.4886	87.2%	كبيرة
3001-4000	3.2810	82.0%	كبيرة
2001-3000	3.1502	78.8%	متوسطة
1000-2000	2.8670	71.7%	متوسطة
أقل من 1000	2.5241	63.1%	قليلة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-5): التوزيع التكراري بين مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة



7-2-2 مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل ومكان عمل رب الأسرة

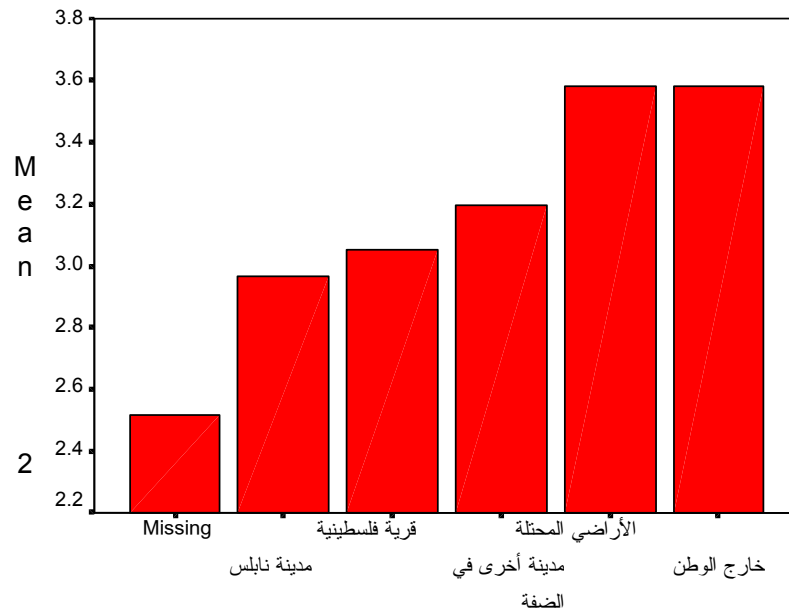
يتبين من الجدول (7-7) أن العاملين من أرباب الأسر في الأراضي المحتلة، وخارج الوطن على التوالي قيموا مستوى الخدمات بأنها متوفرة بشكل كبير 89.6%، بينما العاملين في مدينة أخرى في الضفة، وقرية فلسطينية، ومدينة نابلس على التوالي قيموا مستوى الخدمات بأنها متوفرة بشكل متوسط ما بين 79.9% - 74.1%، والشكل البياني (7-6) يوضح ذلك.

جدول (7-7): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية لدرجة توفر الخدمات حسب مكان عمل رب الأسرة

مكان العمل	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة التوفر
الأراضي المحتلة	3.5833	89.6%	كبيرة
خارج الوطن	3.5833	89.6%	كبيرة
مدينة أخرى في الضفة	3.1944	79.9%	متوسطة
قرية فلسطينية	3.0530	76.3%	متوسطة
مدينة نابلس	2.9649	74.1%	متوسطة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-6): التوزيع التكراري بين مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل و مكان عمل رب الأسرة



7-2-3 مستوى الخدمات ان توفرت في المنزل ومهنة رب الأسرة

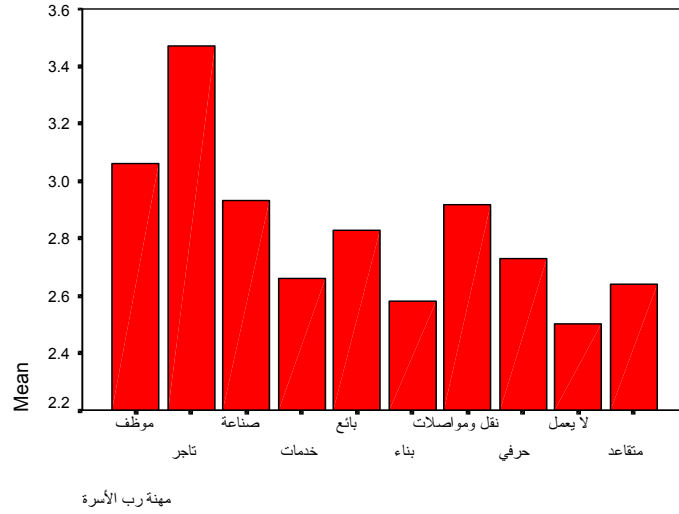
يبين الجدول (7-8) أن فئة التجار قيموا مستوى الخدمات بأنها متوفرة بشكل كبير بنسبة 86.8% بينما قيم الموظفون، والصناع، والبائعون، والنقل والمواصلات ومستوى الخدمات بأنها متوفرة بشكل متوسط ما بين 76.5% - 70.7%، بينما قيمها أصحاب مهن الباعة والبناء والحرفيين والخدمات بأنها متوفرة بشكل قليل ما بين 68.2% - 64.6%، والشكل البياني (7-7) يوضح مستوى الخدمات.

جدول (7-8): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية لدرجة مستوى الخدمات حسب مهنة رب الأسرة

مهنة رب الأسرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	التقدير
تاجر	3.4709	86.8%	كبيرة
موظف	3.0619	76.5%	متوسطة
صناعة	2.9333	73.3%	متوسطة
نقل ومواصلات	2.9167	72.9%	متوسطة
بائع	2.8268	70.7%	متوسطة
حرفي	2.7271	68.2%	قليلة
خدمات	2.6625	66.6%	قليلة
متقاعد	2.6410	66.0%	قليلة
بناء	2.5833	64.6%	قليلة
لا يعمل	2.5035	62.6%	قليلة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-7): التوزيع التكراري بين مستوى الخدمات إن توفرت في المنزل و مهنة رب الأسرة



3-7 الرضا عن المسكن وقيمة الدخل الشهري

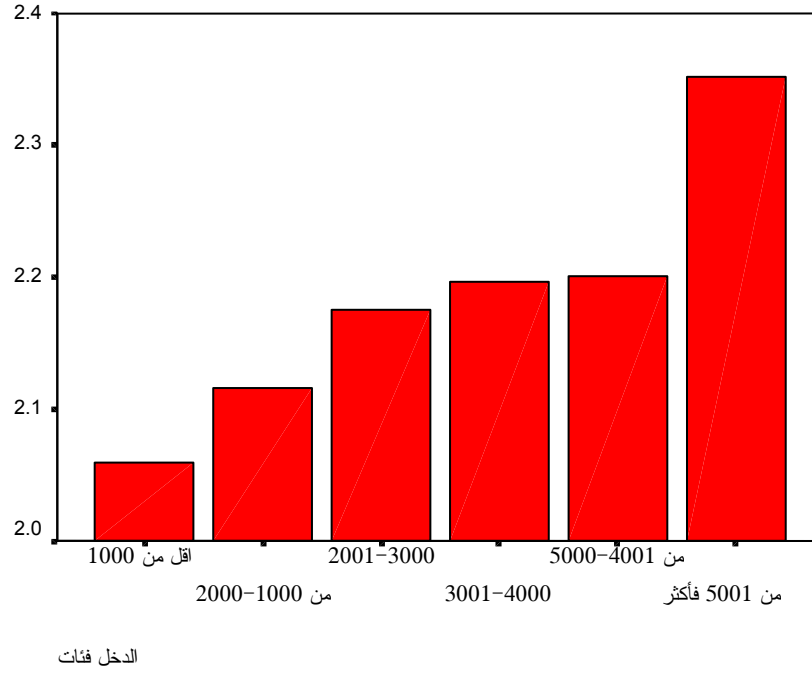
يتبين من الجدول (7-9) أن جميع فئات الدخل لعينة الدراسة كانت درجات الرضا لديهم متوسطة عن المسكن، وتراوحت النسبة المئوية لدرجات الرضا بين أعلى نسبة 78.8% و أقل نسبة 70.0%، والشكل البياني (7-8) يوضح درجة الرضا.

جدول (7-9): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية للرضا عن المسكن وقيمة الدخل الشهري

درجة الرضا	النسبة المئوية	المتوسط الحسابي	قيمة الدخل الشهري
متوسطة	78.8%	2.3636	4001-5000
متوسطة	78.2%	2.3458	أكثر من 5000
متوسطة	72.4%	2.1710	2001-3000
متوسطة	71.7%	2.1500	3001-4000
متوسطة	71.1%	2.1329	1000-2000
متوسطة	70.0%	2.0986	أقل من 1000

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-8): التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن و قيمة الدخل الشهري



7-3-1 الرضا عن المسكن حسب مكان عمل رب الأسرة

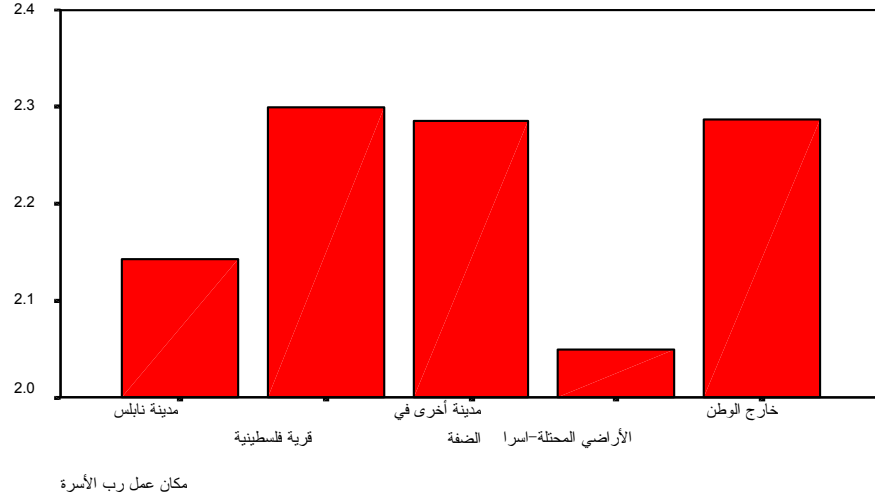
يتبين من الجدول (7-10) أن العاملين من أرباب الأسر في قرية فلسطينية، خارج الوطن، مدينة أخرى في الضفة الغربية، مدينة نابلس على التوالي درجات الرضا لديهم عن المسكن متوسطة عن المسكن ما بين 71.4% - 76.7%، بينما العاملين في الأراضي المحتلة-إسرائيل درجات الرضا لديهم قليلة بنسبة 68.3%، والشكل البياني (7-9) يوضح قياس مستوى الرضا.

جدول (7-10): التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن و مكان عمل رب الأسرة

مكان عمل رب الأسرة	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الرضا
قرية فلسطينية	2.3000	76.7%	متوسطة
خارج الوطن	2.2875	76.3%	متوسطة
مدينة أخرى في الضفة	2.2852	76.2%	متوسطة
مدينة نابلس	2.1427	71.4%	متوسطة
الأراضي المحتلة-إسرائيل	2.0500	68.3%	قليلة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-9): التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن و مكان عمل رب الأسرة



7-3-2 الرضا عن المسكن والمستوى التعليمي

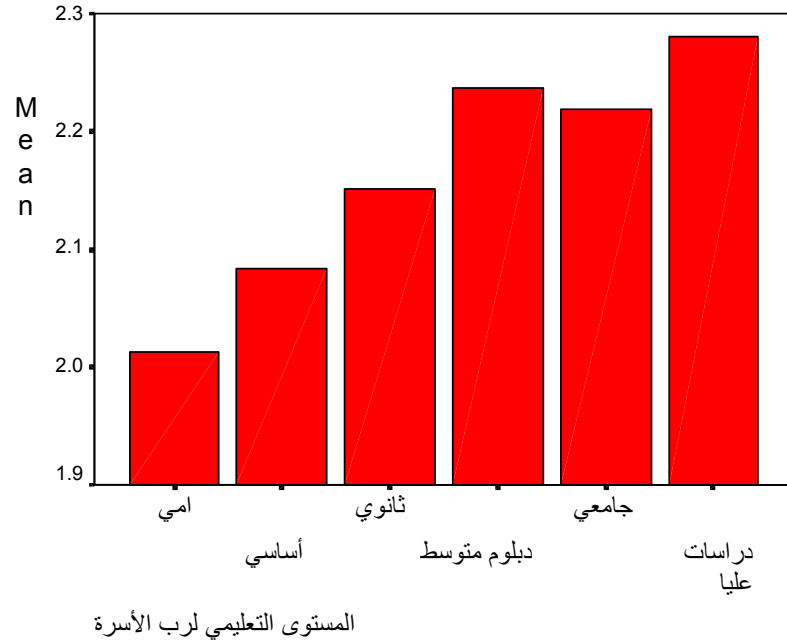
يتبين من الجدول (7-11) أن عينة الدراسة للحاصلين على دراسات عليا، دبلوم متوسط، جامعي، ثانوي على التوالي درجات الرضا عن المسكن لديهم متوسطة 76.0%- 71.7%، بينما الحاصلين على شهادة الأساسي والأميين كانت درجات الرضا لديهم قليلة ما بين 69.4%- 67.1%، والشكل البياني (7-10) يوضح درجات الرضا.

جدول (7-11): الأوساط الحسابية، والنسب المئوية للرضا عن المسكن والمستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الرضا
دراسات عليا	2.2808	76.0%	متوسطة
دبلوم متوسط	2.2361	74.5%	متوسطة
جامعي	2.2181	73.9%	متوسطة
ثانوي	2.1514	71.7%	متوسطة
أساسي	2.0830	69.4%	قليلة
امي	2.0133	67.1%	قليلة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-10): التوزيع التكراري بين الرضا عن المسكن و المستوى التعليمي



7-3-3 عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن ومساحة المسكن

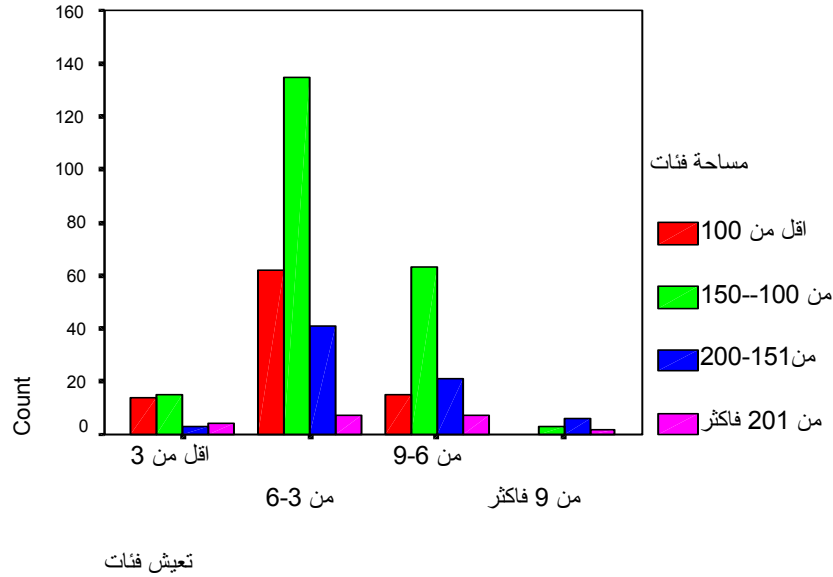
يتبين من الجدول (7-12) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة التي عدد أفراد الأسرة فيها أقل من 3 أفراد، مساحة المسكن لهم من 100 - 150م بنسبة 41.7% من أفراد عينة الدراسة، وأعلى عدد أفراد من 3-6 ومساحة المسكن من 100 - 150م بنسبة 55.1%، وأعلى عدد للأفراد من 6-9 مساحة مسكنهم من 100-150م بنسبة 59.4%، وأكبر عدد أفراد أكثر من 9 بنسبة 54.5% مساحة مسكنهم من 151-200م، والشكل البياني (7-11) يوضح عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن ومساحته.

جدول (7-12): التكرارات والنسب المئوية لعدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن ومساحة المسكن

المجموع	مساحة المسكن				التكرار	عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن
	من 201 فأكثر	من 151-200	من 100-150	أقل من 100		
36	4	3	15	14	التكرار	أقل من 3
100.0%	11.1%	8.3%	41.7%	38.9%	% عدد أفراد الأسرة	
245	7	41	135	62	التكرار	من 3-6
100.0%	2.9%	16.7%	55.1%	25.3%	% عدد أفراد الأسرة	
106	7	21	63	15	التكرار	من 6-9
100.0%	6.6%	19.8%	59.4%	14.2%	% عدد أفراد الأسرة	
11	2	6	3		التكرار	من 9 فأكثر
100.0%	18.2%	54.5%	27.3%		% عدد أفراد الأسرة	
398	20	71	216	91	التكرار	المجموع
100.0%	5.0%	17.8%	54.3%	22.9%	% عدد أفراد الأسرة	

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-11): التوزيع التكراري بين عدد أفراد الأسرة و مساحة المسكن



7-4 التطور العمراني للمدينة

يعد التطور العمراني من السمات الحضارية للبلد، ويعبر التطور العمراني عن طبيعة البلد من الناحية الاقتصادية والمادية ومدى القبول الاجتماعي من قبل السكان لهذا التطور، فقد نمت مدينة نابلس وتطورت حتى نهاية القرن التاسع عشر داخل حدود المدينة القديمة و بقيت لذلك التاريخ محافظة على نمطها العمراني، وفي العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ومع تأسيس أول بلدية في المدينة عام 1869، بدأت بعض مظاهر العمران بالظهور خارج حدود المدينة القديمة، لكن هذا العمران اقتصر على بعض المباني العامة كمركز الإدارة العثمانية والمستشفى الوطني، على أن الامتداد العمراني خارج المدينة القديمة لم تتضح معالمه حتى بداية فترة الانتداب البريطاني، واستمرت عملية التطور العمراني على فترات مختلفة خلال القرن الماضي، وقد بدا وضحا حجم هذا الامتداد والتطور الذي حصل في المدينة رغم كل المعوقات، سواء السياسية منها او الاقتصادية التي واجهت المدينة خلال السنوات الماضية والحالية.

7-4-1 علاقة التطور والامتداد العمراني وقيمة الدخل الشهري

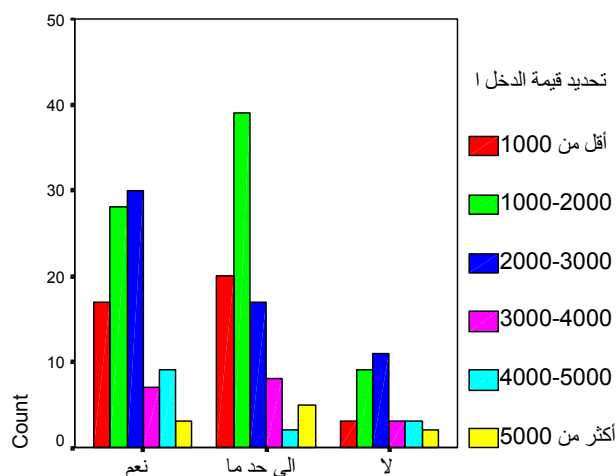
يتبين من الجدول (7-13) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة التي شكل التطور والامتداد العمراني للمدينة عاملا مشجعا لهم في اختيار موقع البناء، لفئة دخل 1000-2000، نسبتها 35.2%، و أقل نسبة التي تعتبر التطور العمراني عاملا مشجعا كانت من فئة دخل أكثر من 5000، وشكلت ما نسبته 4.6%، من مجتمع الدراسة، ومن هنا يتبين انه كلما زاد الدخل مال أرباب الأسر إلى اعتبار أن التطور الذي حصل للمدينة لم يشجعهم في عملية البناء، أي أنهم امتلكوا بيوتهم كونهم مقتدرين من الناحية المادية لامتلاك بيوتهم، أما إذا نظرنا إلى رأي الأسر الأقل دخلا فإننا نرى أنهم يؤيدون التطور الذي حصل ويعتبرون سبب امتلاكهم لبيوتهم هو التطور والامتداد الذي حصل في المدينة، وهذا يظهر بشكل واضح من خلال الشكل البياني (7-12) الذي يوضح ذلك.

جدول (7-13): التكرارات والنسب المئوية هل التطور والامتداد العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة

المجموع	بالشيكيل تحديد قيمة الدخل الشهري								
	أكثر من 5000	4000-5000	3000-4000	2000-3000	1000-2000	أقل من 1000			
94	3	9	7	30	28	17	التكرار	نعم	الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن
100.0%	3.2%	9.6%	7.4%	31.9%	29.8%	18.1%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن		
91	5	2	8	17	39	20	التكرار	إلى حد ما	الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن
100.0%	5.5%	2.2%	8.8%	18.7%	42.9%	22.0%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن		
31	2	3	3	11	9	3	التكرار	لا	مستكنا
100.0%	6.5%	9.7%	9.7%	35.5%	29.0%	9.7%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن		
216	10	14	18	58	76	40	التكرار	المجموع	الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن
100.0%	4.6%	6.5%	8.3%	26.9%	35.2%	18.5%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن		

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-12): التوزيع التكراري بين هل التطور والامتداد العمراني للمدينة وقيمة الدخل الشهري لرب الأسرة



الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء مسكنك

7-4-2 علاقة التطور والامتداد العمراني والمستوى التعليمي

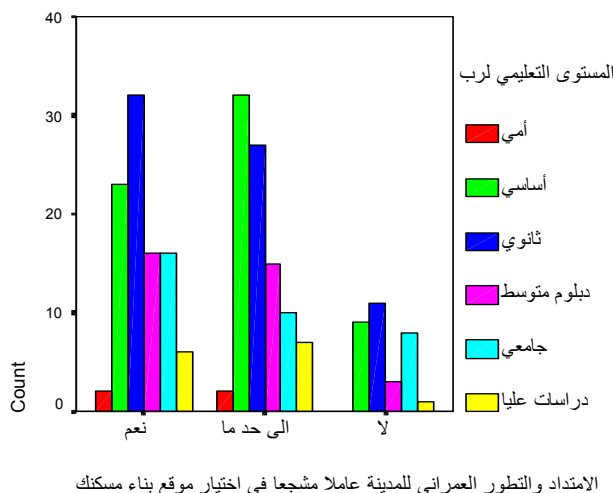
يتبين من الجدول (7-14) أن أعلى نسبة من عينة الدراسة التي تعتبر الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع البناء هي من الذين مستواهم التعليمي ثانوي بنسبة 31.8%، وأقل نسبة ممن يعتبرون الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا إلى حد ما في اختيار موقع البناء هم من الذين مستواهم التعليمي ألي بنسبة 1.8%، والشكل البياني (7-13) يوضح مدى تشجع أرباب الأسر للتطور والامتداد العمراني حسب المستوى التعليمي.

جدول (7-14): التكرارات والنسب المئوية هل التطور والامتداد العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن والمستوى التعليمي لرب الأسرة

المجموع	المستوى التعليمي لرب الأسرة								
	دراسات عليا	جامعي	دبلوم متوسط	ثانوي	أساسي	امي			
95	6	16	16	32	23	2	التكرار		
100.0%	6.3%	16.8%	16.8%	33.7%	24.2%	2.1%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن	نعم	الامتداد والتطور العمراني للمدينة
93	7	10	15	27	32	2	التكرار		
100.0%	7.5%	10.8%	16.1%	29.0%	34.4%	2.2%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن	إلى حد ما	عاملا مشجعا في اختيار موقع
32	1	8	3	11	9		التكرار		بناء مسكنك
100.0%	3.1%	25.0%	9.4%	34.4%	28.1%		% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن	لا	
220	14	34	34	70	64	4	التكرار		
100.0%	6.4%	15.5%	15.5%	31.8%	29.1%	1.8%	% هل الامتداد والتطور العمراني للمدينة عاملا مشجعا في اختيار موقع بناء المسكن		المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

شكل (7-13): التوزيع التكراري بين التطور والامتداد العمراني للمدينة والمستوى التعليمي لرب الأسرة



5-7 تقييم دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة

نلاحظ من الجدول (7-15) أن دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة نقص بشكل كبير أي بنسبة 37.9%، ونقص بنسبة 29.4%، وهو شيء طبيعي أن يحصل النقص، على الرغم من أن أرباب الأسر تميل إلى عدم التصريح بشكل حقيقي عن مستوى دخلهم، ويعمدون إلى الإشارة لتناقص الدخل بشكل كبير والاعتقاد أن المعطيات يمكن أن تستخدم في أمور أخرى، لاعتقادهم أحيانا أن عدم إعطاء الأرقام الحقيقية للدخل، يمكن أن يسبب لهم متاعب معينة، وتصور البعض أن من وراء هذا العمل (تعبئة الاستبانة) دعم مادي معين، ورغم ذلك إلا أن النقص يكمن وراء الحالة الاقتصادية الأخيرة المتمثلة بحصار المدينة الاقتصادي المتمثل في وجود الحواجز الإسرائيلية على معابر مداخل المدينة وما لهذه الحواجز من آثار سلبية وإعاقات مرورية، الأمر الذي أدى إلى تراجع الدخول، أما مستوى الدخل الذي بقي كما هو فهو بالعادة من أرباب الأسر أصحاب العمل الخاص وفئة التجار الميسورين العمل الخاص وبلغت نسبتهم 21.9% من مجتمع الدراسة، أما الزيادة فهي بنسبة 8.5% وهي قليلة، والزيادة في الدخل بشكل كبير فقد كانت محدودة جدا بلغت نسبتها 1.3%، من مجتمع الدراسة.

جدول (7-15): توزيع عينة الدراسة حسب متغير تقييم دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة

النسبة المئوية%	العدد	تقييم دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة
1.3	5	زاد بشكل كبير
8.5	34	زاد
21.9	87	بقي كما هو
29.4	117	نقص
37.9	151	نقص بشكل كبير
1.0	4	لم يجب
100	398	المجموع

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

7-5-1 الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة

يتبين من الجدول (7-16) أن الأولوية التي اعتمدت عليها الأسرة وبعد تحليل النتائج أن الاعتماد على الدخل الشهري من أجل الصمود والتكيف حاز على الترتيب الأول، الأمر الذي يؤكد أن الأسر في مجتمع الدراسة ليس لديها وسائل دعم أخرى يلجأ إليها لتدبير نفسه، بالتالي حصل الدخل على الترتيب الأول وكانت درجة تأثيرها كبير على الأسرة وحصلت على نسبة 89.2%.

كما يتبين أن الأولوية الثانية كانت اعتماد الأسرة على تخفيض النفقات الشهرية، يليها اعتماد الأسرة على تأجيل دفع الفواتير المستحقة، وجاء اعتماد الأسرة على الاستدانة من الأهل والأقارب أقل من الأخريات، وقد حصلت هذه الأمور بالترتيب على تأثير متوسط على الأسرة في تدبير أمرها خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع.

أن الفقرات التي حازت على درجات قليلة للطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع في السنة الأخيرة كانت بالترتيب، اعتماد الأسرة على بيع مصاغ الزوجة أقل من غيره، أما اعتماد الأسرة على بيع عقار أو أرض فقد جاء بنسبة أقل أيضاً واعتماد الأسرة على الحصول على المساعدات الإنسانية لم تكن بدرجات كبيرة.

أن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة للطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسر من أجل الصمود والتكيف مع الوضع في السنة الأخيرة كانت متوسطة وهذا ما أشارت إليه الدراسة، حيث حصلت على نسبة 64.5%.

جدول (7-16): الأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسر مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الرقم حسب الاستبانة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التأثير
1	1	تقييم اعتماد الأسرة على الدخل خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	4.462 3	.9535 0	89.2%	كبيرة
3	2	تقييم اعتماد الأسرة على تخفيض النفقات الشهرية خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	3.957 3	1.144 78	79.1%	متوسطة
2	3	تقييم اعتماد الأسرة على تأجيل دفع الفواتير المستحقة خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	3.914 6	1.336 46	78.3%	متوسطة
9	4	تقييم اعتماد الأسرة على اللجوء إلى توفيرات الأسرة ومدخراتها خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	3.398 0	1.599 49	68.0%	متوسطة
6	5	تقييم اعتماد الأسرة على الاستدانة من الأهل والأقارب خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	3.025 2	1.582 53	60.5%	متوسطة
8	6	تقييم اعتماد الأسرة على بيع مصاغ الزوجة خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	2.876 6	1.751 59	57.5%	قليلة
4	7	تقييم اعتماد الأسرة على الحصول على المساعدات الإنسانية خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	2.816 1	1.618 69	56.3%	قليلة
5	8	تقييم اعتماد الأسرة على بيع جزء من مقتنيات البيت خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	2.436 9	1.569 83	48.7%	قليلة

التأثير	النسبة المئوية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الرقم	الرقم حسب الاستبانة
قليلة	42.8%	1.537 19	2.138 9	تقييم اعتماد الأسرة على بيع عقار أو أرض خلال السنة الأخيرة من أجل الصمود والتكيف مع الوضع	9	7
متوسطة	64.5%	.9441 8	3.226 9			الدرجة الكلية

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

7-5-2 العوامل التي تؤثر على الوضع المعيشي للأسرة

يتبين من الجدول (7-18) أن تأثير استمرار الحصار الاقتصادي الإسرائيلي للمدينة على الوضع المعيشي لأسر أفراد العينة في مجتمع الدراسة كان كبيراً ويعود ذلك إلى سياسة الإغلاق التي تتبعها السلطات الإسرائيلية بحق المدينة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000 إلى يومنا هذا، وفي ظل هذه السياسة المستمرة بحق المدينة ستبقى الأمور تسير باتجاهات تردي الأوضاع الاقتصادية إلى أكبر مما هي عليه الآن، أما على صعيد تكلفة الخدمات تكلفة (الكهرباء والماء والهاتف والمواصلات) المقدمة للأسر فهناك شعور كبير أن لأثمان وتكاليف هذه الخدمات اثر بشكل كبير على الوضع المعيشي للأسر أما ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية على الوضع المعيشي للأسر فقد كان له تأثير كبير أيضاً كون هذه الاحتياجات لا يمكن الاستغناء عنها الأمر الذي ينعكس سلباً مع مستوى الدخل ولا سيما في الدخول المتدنية والمنخفضة، أما تأثير تكاليف العلاج والرعاية الطبية على الوضع المعيشي للأسر ونظراً للارتفاع المتزايد لتكاليف العلاج والرعاية الطبية الأمر الذي سيحمل الأسرة أعباء إضافية أكثر مما تستطيع.

في عينة الدراسة كانت قلة الحصول على فرص عمل احد الأمور التي أثرت على الوضع المعيشي بدرجة قليلة كون عدد الذين ليس لديهم عمل درجتهم متوسطة بالمقارنة مع عدد العاملين في منطقة الدراسة، تأثير تعليم الأبناء في الجامعات، اختلف من اسرة إلى اخرى

بحيث تأثر بالأمر فقط من لديهم أبناء في الجامعات ومستوى دخلهم منخفض وبالتالي اثر على الوضع المعيشي لتلك الأسر.

أما قلة المساعدات الإنسانية المقدمة فقد تذبذبت من اسر إلى اخرى والسبب يعود إلى حجم المساعدات التي قدمت لأفراد عينة الدراسة هي بالأصل قليلة وان الأسر التي استفادت من هذه المساعدات تلقتها بنسب بسيطة جدا وان تأثيرها كان متوسط.

أن الفقرات التي حازت على درجات قليلة هي مدى تأثير أجرة المسكن على الوضع المعيشي للأسرة وذلك يعزى إلى أن غالبية عينة الدراسة هي من الملاك، إضافة إلى أن عدد كبير من المستأجرين وقيمة الإيجار السنوي قليلة، مما أدى إلى أن تكون قيمة الإيجار وتأثيرها على الوضع المعيشي للأسرة أيضا قليل.

أن الدرجة الكلية لاتجاهات عينة الدراسة عن تقييم العوامل المذكورة من حيث مدى تأثيرها على الوضع المعيشي للأسرة، كانت متوسطة وهذا ما أشارت اليه النسبة المئوية 77.4%، وهو طبيعي ومقبول ويتناغم مع الوضع العام للدراسة.

جدول (7-17): لأوساط الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مدى تأثيرها العوامل التالية على الوضع المعيشي للأسرة مرتبة تنازليا وفق المتوسط الحسابي

الرقم حسب الاستبانة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	التقدير
8	1	مدى تأثير استمرار الحصار الاقتصادي الإسرائيلي للمدينة على الوضع المعيشي لأسرتك	4.7462	.69065	94.9%	كبيرة
4	2	مدى تأثير تكلفة (الكهرباء والماء والهاتف والمواصلات) على الوضع المعيشي لأسرتك	4.4849	.79578	89.7%	كبيرة
3	3	مدى تأثير ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية على الوضع المعيشي لأسرتك	4.4724	.79861	89.4%	كبيرة
5	4	مدى تأثير تكاليف العلاج والرعاية الطبية على الوضع المعيشي لأسرتك	4.1583	1.0100 6	83.2%	كبيرة
2	5	مدى تأثير قلة الحصول على فرص عمل على الوضع المعيشي لأسرتك	3.7431	1.4700 7	74.9%	متوسطة
7	6	مدى تأثير قلة المساعدات الإنسانية المقدمة لأسرتك على الوضع المعيشي لأسرتك	3.3879	1.7380 6	67.8%	متوسطة
6	7	مدى تأثير تعليم الأبناء في الجامعات على الوضع المعيشي لأسرتك	3.0905	1.7735 4	61.8%	متوسطة
1	8	مدى تأثير أجرة المسكن على الوضع المعيشي لأسرتك	2.8589	1.8216 6	57.2%	قليلة
		الدرجة الكلية	3.8686	.83707	77.4%	متوسطة

المصدر: الباحث، المسح الميداني 2007 م.

النتائج والتوصيات

النتائج

عاجت الدراسة ظاهرة الفقر الحضري و أثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس و قد اتخذت من البلدة القديمة والجبل الشمالي والمخفية ورفيديا عينة للدراسة والقيام بجولات ميدانية لتعزيز وتوضيح مادة الاستبانة من خلال استطلاع الأمور على أرض الواقع وتوظيف التقارير والنشرات الإحصائية ونتائج أعمال الندوات والمؤتمرات التي عقدت على الصعيد الدولي لمعالجة ظاهرة الفقر.

وفي ضوء معالجة وتحليل نتائج عمليات المسح الميداني وبيانات الأدبيات ورسائل الماجستير ذات العلاقة بموضوع الدراسة بهدف التعرف على ظاهرة الفقر الحضري ومدى تأثيرها على التطور العمراني في المدينة فقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج:

1. في محاولة للربط بين مستوى الفقر والتطور العمراني للمدينة نجد أن نسبة الانتقال إلى المنزل الجديد كانت من سنة 2001 فأكثر، أن 61 رب أسرة حسب العينة تم انتقاله أي ما نسبته 28.1% و الفترة ما بين عام 1991-2000 كانت أعلى نسبة للانتقال إلى المنزل الجديد 76 رب أسرة انقل أي ما نسبته 35% وهذا بسبب الانتعاش السياسي والاقتصادي الذي عاشته المدينة.

2. يتناسب المستوى التعليمي لرب الأسرة طرديا مع مستوى الدخل لرب الأسرة ومستوى الخدمات في المنزل، وأن نسبة المتعلمين في المدينة تزداد طرديا مع تحسن مستويات معيشة الأفراد دخولهم، وهذا ما أشارت إليه الفرضية الأولى " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين دخل رب الأسرة والمستوى التعليمي لرب الأسرة " .

3. توصلت الدراسة إلى نتيجة انه " لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين عدد أفراد الأسرة والمستوى التعليمي، حيث أنه كلما زاد التعليم ليس

بالضرورة ان يقل عدد أفراد الأسرة، وليس بالضرورة أن يزداد عدد أفراد الأسرة كلما قل التعليم لرب الأسرة، حيث تبين من عينة الدراسة أن أعلى نسبة ممن عددهم أكثر من 9 أفراد فئة تعليمهم ثانوي بنسبة 54.5%. وان من لديهم عدد الأسرة أقل من 3 أفراد، والمستوى التعليمي لرب الأسرة أساسي بنسبة 41.7 % وهي أعلى نسبة، وأعلى نسبة للذين عددهم من 3-6 أفراد فئة تعليمهم ثانوي بنسبة 30.2%، وأعلى نسبة التي عددهم من 6-9 أفراد فئة تعليمهم أساسي 35.8%.

4. نلاحظ أن أعلى نسبة لعمر رب الأسرة هي الفئة التي يتراوح عمرها من 36 - 45 سنة بلغت ما نسبته 36.7 % و أن أقل نسبة 1.8% كانت أقل من سن 25 سنة وهذا إن دل على شيء فإنه يدل على عدم إقبال جيل الشباب إلى تحمل مسؤولية الأسرة بسبب الوضع المادي وارتفاع البطالة وزيادة تكلفة المسكن وغلاء المعيشة.

5. نلاحظ من الدراسة أن 82.4% من عينة الدراسة من حيث مكان عمل رب الأسرة هم من مدينة نابلس، و 2.8% في قرية فلسطينية، و 6.8% في مدينة اخرى في الضفة، و 0.3% فقط في الأراضي المحتلة، و 1.0% من خارج الوطن، وان 70.4% من العاملين في العينة عددهم من 1 فأقل، وهذا ما يفسر الارتفاع المستمر لمستوى الفقراء في المدينة، فمدينة نابلس تعتبر حالياً من أكثر المدن التي تعاني من الحصار الإغلاق الاقتصادي بسبب السياسة الإسرائيلية التي تهدف إلى إفقار المدينة وزيادة نسبة الهجرة منها وهذا ما تبين أيضا من خلال المسح الميداني بأن عامل مدى تأثير استمرار الحصار الاقتصادي للمدينة من قبل الاحتلال الإسرائيلي له تأثير كبير على الوضع المعيشي للأسرة كان كبيرة جداً وشكل ما نسبته 94.9% من العوامل التي أثرت على الوضع المعيشي للأسرة.

6. بالنظر إلى مجموع الدخل الشهري للأسرة نرى أن الشريحة التي مجموع دخلها من 1000-2000 شيكل هم 150 شخص أي ما يوازي 37.7 % من حجم عينة الدراسة، وان 184 شخص أي ما يوازي 46.2% من عينة الدراسة متوسط إنفاقهم الشهري ما

بين 1000-2000 شيكل وهذا يشير إلى أن أغلبية الأسر في المدينة هم دون مستوى خط الفقر، وأن نسبة الفقر في المدينة بلغت نسبتها 57.8 وهي تعتبر من أعلى النسب التي وصلت إليها المدينة مقارنة مع السنوات السابقة.

7. توصلت الدراسة إلى نتيجة أن مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل كان أفضل مما هو عليه الآن، حيث وجد تراجع وانخفاض في مستوى الدخل بشكل عام في جميع مناطق عينة الدراسة، ويتبين أن مقدار دخل رب الأسرة وقت بناء المنزل بين فئات دخل 1000-3000، وشكل ما نسبته 66.3% من العينة وهذا يوضح أن غالبية أرباب الأسر كان متوسط الدخل لديهم في تلك السنوات ما يعادل 2000 شيكل، وهو أفضل مما هو عليه الآن، حيث تبين أن متوسط الدخل لمجتمع الدراسة في الوقت الحالي بحدود 1500 شيكل.

8. أن أهم سبب يدعو لعدم امتلاك المنزل حتى الآن لمعظم عينة الدراسة هو عدم توفر الامكانيات المادية بنسبة 48.2%، وهذا يعزى إلى مستوى دخل أرباب الأسر في منطقة الدراسة كون غالبيتهم من العاملين في المدينة، بالإضافة إلى أنه تبين لدينا أن معظم أرباب الأسر هم من قطاع الموظفين والبالغ عددهم 117 رب أسره حيث يشكلون ما نسبته 29.4% من حجم العينة، الأمر الذي انعكس سلبا على أسرهم كونهم لم يتلقوا جزء كبير من مستحقاتهم المالية خلال السنة والنصف الأخيرة.

9. بالنظر إلى متوسط الإنفاق الشهري للأسر حسب مكان السكن تبين أن أعلى مستوى لمتوسط الإنفاق كان في منطقة المخفية حيث بلغت 2734.6 شيكلا، تليها منطقة رفيديا بمتوسط إنفاق بلغ 2638 شيكلا في الشهر، ومن ثم منطقة الجبل الشمالي سجل متوسط إنفاق 2259.2 شيكلا في الشهر، إما أقل مستوى إنفاق فقد كان في منطقة البلدة القديمة 2145.4 شيكلا في الشهر، أما متوسط الإنفاق العام لمنطقة الدراسة فقد كان 2381.5 شيكلا في الشهر، وبالمقارنة مع الإنفاق في مدن الضفة الغربية، حيث بلغ متوسط الإنفاق 635 دينار أي ما يعادل 3400 شيكل إسرائيليا، وبهذا يتضح أن متوسط الإنفاق

في منطقة الدراسة يعتبر منخفض بشكل كبير في هذه الأيام مع متوسط الإنفاق في مدن الضفة الغربية، وبتقديري أن السبب يعود لتراجع الدخول وقلة فرص العمل، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي السيئ، والحصار الظالم الذي تمارسه سلطات الاحتلال على المناطق الفلسطينية بشكل عام ومدينة نابلس بشكل خاص، كما أن تأخر دفع الرواتب منذ قدوم حماس إلى السلطة زاد من تفاقم الوضع وتراجع معدل الإنفاق للأسر، حيث أشار المسح الميداني لعينة الدراسة إلى أن 117 رب أسرة أي ما يوازي 29.4% من العينة نقص دخلهم خلال السنة الأخيرة، وأن 151 رب أسرة أي ما نسبته 37.9% من العينة نقص دخلهم بشكل كبير خلال السنة الأخيرة.

10. تبين أن 60 رب أسرة أي ما نسبته 26.2% من عينة الدراسة السبب الأهم لاختيار موقع بناء السكن كان طبيعة المنطقة والموقع وهذا يتناغم مع الامتداد والتطور العمراني للمدينة ووعي أرباب الأسر وتقبلهم للامتداد والتطور الذي حصل على المدينة حيث أيد هذا التطور (التطور عامل مشجع في اختيار موقع بناء المسكن) 95 رب أسرة أي ما نسبته 43.2% من عينة الدراسة.

11. نلاحظ أن أعلى نسبة من عينة الدراسة التي مادة البناء هي الحجر ويملكون بيوتهم بنسبة 55.1%، وأن أعلى نسبة لمادة البناء طوب سكنهم إيجار وملك بنسبة 48.1%، وأعلى نسبة من المبحوثين التي مادة بناء السكن اسمنت وسكنهم إيجار بنسبة 41.2%، وأعلى نسبة مادة بناء اسمنت وحجر ممن سكنهم ملك بنسبة 52.9%.

12. توصلت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين قيمة الدخل الشهري ومهنة رب الأسرة، أي أن محدد الدخل هو طبيعة المهنة.

13. توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(\alpha=0.05)$ ، بين مساحة المسكن ودخل رب الأسرة " ويعود ذلك إلى أن أرباب الأسر من عينة الدراسة ودخلهم بين الفئات 1000 - 2000 شيكل، كانت أكبر نسبة بواقع

37.8%، وان اقل نسبة هي 3.0% لأرباب الأسر الذين دخلهم أكثر من 5000 شيكل، وهذا ينسجم مع الفرضية انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مساحة المسكن والدخل الشهري لرب الأسرة، وهذا يعود إلى أن معظم أرباب الأسر من ذوي الدخل المتوسط، يمتلكون بيوت مساحتها بين 100-150 م، ويقودنا هذا الاستنتاج إلى أن مقدار الدخل الشهري لرب الأسرة لا يعمل على زيادة مساحة البيت بشكل كبير في أحياء المدينة المختلفة.

14. توصلت الدراسة إلى أنه يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين عدد العاملين في الأسرة ومتوسط الإنفاق في الأسرة، كلما زاد عدد العاملين في الأسرة كلما زاد متوسط الإنفاق الشهري للأسرة.

15. يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة 0.05 بين قيمة الدخل الشهري ومتوسط الإنفاق، بمعنى أن قيمة متوسط الإنفاق تزيد مع زيادة قيمة الدخل الشهري لرب الأسرة.

16. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها إن غياب استراتيجية فلسطينية عمرانية شاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة والمسكن للأفراد.

17. توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها أن هناك عدد كبير من أفراد عينة الدراسة يعيشون في نظام الشقق السكنية وبلغت نسبتها 65.8%، وان الذين يعيشون في بيوت مستقلة عددهم اقل، وان نسبتهم بلغت 34.2% من عينة الدراسة.

التوصيات

1- بسبب خصوصية ووضع مدينة نابلس حيث تعتبر من أكثر المدن تعرضت للإغلاق من قبل الاحتلال الإسرائيلي خلال الأعوام الأخيرة مقارنة مع المدن الأخرى في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لا بد من الوقوف على معدلات الدخل للأسر الفقيرة

- والعمل على رفع ذلك المعدل فوق مستوى خط الفقر لمساعدة تلك الأسر على تحسين المستوى المعيشي والسكني لها والنهوض بالامتداد العمراني الطبيعي للمدينة.
- 2- العمل على صياغة أداة تقيس ظاهرة الفقر في سياق الواقع المجتمعي الفلسطيني بشكل منفصل لاعتماد آلية لمحاربة تلك الظاهرة من جذورها.
- 3- تنمية سوق العمل الفلسطيني في مدينة نابلس.
- 4- دعوة رؤوس الأموال الفلسطينية للاستثمار ولعدم الخروج بمشاريعهم الاقتصادية والتموية إلى خارج المدينة، من خلال توفير الأمن والأمان لهذه الشركات.
- 5- دور الهيئات والنقابات العمالية والتشريعية بالتصدي لظاهرة هبوط معدلات الاجور اليومية في المدينة.
- 6- المسؤولية لأصحاب رؤوس الأموال بتوفير فرص العمل للعمال المتضررين من جراء إغلاق معظم أسواق العمل الخارجية.
- 7- مناشدة المسؤولين بإعادة النظر بقانون الضريبة بشكل عام وبقانون ضريبة الدخل بشكل خاص لما له من أثر كبير في زيادة ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني ولما له من ظلم كبير على أصحاب الدخل المنخفضة حيث أن معظم أرباب اسر عينة الدراسة دخلهم الشهري يتراوح ما بين 1000-2000 شيكل يتم اقتطاع 8% منه سنوياً لصالح الضريبة وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت بالدخل.
- 8- المناشدة لوزارة التربية والتعليم في المدينة بتحسين أداء الطاقم التعليمي لما له من أثر كبير على مستقبل الجيل الصاعد وعلى محاربة ظاهرة الامية و بالتالي الفقر لأنة وكما أشارت نتائج الدراسة كلما زاد المستوى التعليمي للفرد تحسن مستوى المعيشة لديه وقلل من مستوى الفقر لديه.

9- تشكيل لجنة في مدينة نابلس من الهيئات الخيرية والاجتماعية والمؤسسات الوطنية والمؤسسات الأكاديمية بإشراف السلطة الوطنية الفلسطينية لمساعدة الأسر التي هي دون خط الفقر ودون المستوى المعيشي المطلوب.

10- تمويل مشاريع الإسكان الجماعي، من اجل حل الضائقة السكنية الموجودة في المدينة نظرا لارتفاع تكاليف البناء الفردي، برعاية وتمويل وإشرافها من قبل السلطة الفلسطينية وتحت إشراف مشرفين ومهندسين مختصين.

11- الاهتمام ببرامج التوعية المجتمعية، والعمل على زيادة الدراسات التي تهتم بدراسة ظاهرة الفقر الحضري والتطور العمراني.

12- إن سياسة الاحتلال الإسرائيلي خلال الفترة السابقة وما شهدته المدينة من حصار اقتصادي وعمراني حول المدينة من العاصمة الاقتصادية لفلسطين إلى عاصمة الفقراء، نتيجة لذلك يجب العمل على منع حدوث ما يخطط له الإسرائيليون، ومناشدة أصحاب الأموال لمساعدة المدينة بتوفير فرص عمل للعاطلين عن العمل في المدينة للنهوض وتحسين الوضع الاقتصادي.

المراجع والمصادر

المراجع العربية

بكر، أحمد: **الطفل الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة**، مؤسسة التعاون جنيف إصدار الجمعية الكويتية للطفولة، 1991م.

بلدية نابلس: قسم الهندسة - التخطيط، **التنظيم الهيكلي لمدينة نابلس**، نابلس، 1995.

حمایسي، راسم، **المخططات الهيكلية كوسيلة لتنمية المحلية للحكم الفلسطيني**، مجلة السياسية الفلسطينية، العددان الأول والثاني 1994.

الدباغ، مصطفى: **بلادنا فلسطين " في الديار النابلسية"**. ج2. ط1. دار الطليعة للطباعة والنشر، 1970.

السجدي، أمال عزت: **بلدة نابلس القديمة في صور قبل الاجتياح الإسرائيلي في نيسان عام 2002 وبعده**، عمان: مطابع الفانار، 2002.

شعبان، رضوان، البطمه، سامية: **أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) القدس، تشرين الثاني 1995.

عبد الرازق، عمر، موسى، نائل: **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، أيار 2001.

العزة، رئيسة عبد الفتاح: **سلسلة تاريخ المدن والقرى الفلسطينية (2) " نابلس في العصر المملوكي"**. ط1. نابلس: دار الفاروق للثقافة والنشر. 1999.

عطيه، عبد القادر: **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية للنشر، 2000م.

العلمي، ببلي: **هذا هو الفقر أبعاده، أسبابه، مآسيه، نظرة اقتصادية إسلامية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة القاهرة، ج 1، ط، أكتوبر، 2003.

غيث، محمد عاطف: قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، 1990.

الفريق الوطني لمكافحة الفقر: تقرير الفقر 1998، السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي الإدارة العامة لبناء المؤسسات والتنمية البشرية، رام الله، 1998.

القران، هديل، سعيد، نادر: الفقر في فلسطين، دراسة حالات، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، 1999

كون، أنطوني: التنظيم الهيكلي الإسرائيلي للمدن في الضفة الغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995.

المرعشلي، أحمد: الموسوعة الفلسطينية. مج4. ط1. دمشق، هيئة الموسوعات الفلسطينية. 1984.

الموسوعة الفلسطينية: فلسطين الموضع والموقع، المجلد الأول، ج 2، ط 1، بيروت، 1999.

النقيب، فضل: الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، مشكلات المرحلة الانتقالية وسياسات المستقبل. مؤسسة الدراسات الفلسطينية. دار الشروق للتوزيع والنشر 1999م.

النمر، إحسان: تاريخ جبل النار والبلقاء، ج1، ط2، نابلس، مطبعة جمعية عمال المطابع التعاونية، 1975.

هلال، جميل: الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة محاولة أولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (7)، الأمم المتحدة، نيويورك، 1997.

رسائل ماجستير

النوري، علا أبو بكر: محددات الفقر وأثرها على التنمية العمرانية في محافظة نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2001.

المصري، فاديه: الاحتفاظ السكاني وأثر ذلك في المشكلات الاجتماعية والأسرية في مدينة نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين 2002.

رضوان، خيريه: انعكاس الحالة المادية والاجتماعية على الأحياء السكنية في مدينة نابلس، رسالة (ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001.

حجاب، فرج: اتجاهات التطور العمراني في إقليم شرق نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2001.

الحنبلي، مسره: التخطيط واستراتيجيات إعادة إعمار وتطوير الوسط التاريخي لمدينة نابلس، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2005.

صلاح، علاء: خصائص التحضر وعلاقتها بالتطور العمراني والنمو الاقتصادي "دراسة تحليلية لمدينة نابلس"، (رسالة جامعية غير منشورة)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2006.

أبحاث غير منشورة

مشاقي، عوني: وآخرون، مشروع نابلس الكبرى "التطور العمراني والتخطيطي"، (بحث غير منشور)، مقدم للدكتور علي عبد الحميد، مساق مرسوم تخطيط 1، جامعة النجاح الوطنية، نابلس. 2005.

صبحي، هدى محمد: المرأة والفقير المملكة المغربية، (بحث غير منشور) مقدم إلى المؤتمر العربي، 20 - 23 مارس 2001.

الليثي، هبه: سياسة مكافحة الفقر وعدم المساواة على أساس النوع الاجتماعي في المنطقة العربية، (بحث غير منشور)، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005.

تقارير

الأمم المتحدة: استراتيجيات التنمية الحضرية واستراتيجية المأوى لمساعدة الفقراء، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الدورة التاسعة عشرة، نيروبي، 5-6 أيار/مايو 2002.

الأمم المتحدة: الفقر في غرب آسيا منظور اجتماعي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. سلسلة دراسات مكافحة الفقر (1)، 1997 م.

الأمم المتحدة: الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، نيويورك، 2003.

الأمم المتحدة: لجنة المستوطنات البشرية، مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الثاني، نيروبي، 19 - 23 شباط / فبراير 2001 م.

الأمم المتحدة: مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الاستثنائية السابعة، المنتدى البيئي الوزاري العالمي، كارتاخينا كولومبيا، 13 - 15 شباط / فبراير 2002 م.

الأمم المتحدة: وقائع اجتماع فريق خبراء بشأن تحسين مستويات المعيشة في المشرق العربي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا / معهد التخطيط القومي، القاهرة 16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، سلسلة دراسات مكافحة الفقر (8)، الأمم المتحدة نيويورك، 1999.

أهداف التنمية للألفية: الأراضي الفلسطينية المحتلة، تقرير عن سير العمل، إعداد اللجنة التوجيهية الوطنية لأهداف التنمية للألفية، كانون أول 2005.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مكافحة وإزالة الفقر، العناصر الرئيسية الاستراتيجية للقضاء على الفقر في البلدان العربية، المكتب الإقليمي للدول العربية، نيويورك، أيار/مايو 1997.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير: **الفقر تقرير عن التنمية في العالم 1990**، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، 1990.

البنك الدولي: **تقرير عن التنمية في العالم 1990**، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1990.

تقرير التنمية البشرية: 2002، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيزيت، 25- فلسطين، حزيران، 2002.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الفقر في الأراضي الفلسطينية 2005**، تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الفقر في الأراضي الفلسطينية، الربع الثاني، (حزيران)**، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الفقر في فلسطين (كانون ثاني - كانون أول 1998)** رام الله 2000.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **الفقر في فلسطين 1996**، (كانون ثاني - كانون أول)، رام الله، 1996.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: **مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية، كانون أول 2003** تقرير النتائج الرئيسية، رام الله، فلسطين، نيسان 2004.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997**، (النتائج النهائية)، رام الله - فلسطين، 1999.

الجهاز المركزي للإحصاء، **مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية (كانون الثاني / كانون الأول)** 1998، رام الله، 2000.

المراجع باللغة الإنجليزية:

Abu-Shokor, A.F, **Income Distribution and Its Social Impact in the Occupied Territories:** in, Kamel Abu Jaber, Matthes Buhbe, and Mohammad Smai (Edithers): **Income Distribution in Jordan,** Westview Press. Boulder, San Francisco, & Oxford.

Amarttia Sen, "**Poverty: An Ordinal to Measurement.**" *Econometrica*, vol.44, no. 2(March 1976).

Hilal.Jamil,"**The Making of Poverty in Palestine**", A paper presented in the Poverty and Social Deprivation in the Mediterranean Area Workshop, CROP.

Qamhieh, khaled, **Saving The Old Town Of Nablus, A conservation Study,** Glasgow University, UK, (PHD Thesis). 1992.

Word development report 2000 / 2001 / **Attacking poverty,** published for the word bank.

World bank, **Poverty in the West Bank and Gaza strip,** February 20-2001, (table, 1, 2).

المواقع الالكترونية

السلطة الوطنية الفلسطينية، تقرير الفقر بالمشاركة، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2002،
موقع الكتروني: www.pppap.org

سي إن إن، مكافحة الفقر على قمة الأولويات العربية، 2002، موقع الكتروني:

www.arabic-cnn.com

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى التطورات الاقتصادية والاجتماعية خلال الأعوام (2001 - 2003)، موقع إلكتروني:

www.pnic.gov.ps.

منسق الأمم المتحدة، تقرير حول آثار القيود الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، صحيفة مؤسسة الجزيرة للصحافة النشر والطباعة، موقع إلكتروني: www.suhaf.nett

الوطن، الفقر والفقر المدقع، الخميس، 26 ربيع أول 1427، 27 ابريل 2006، موقع إلكتروني: www.egypliongreens.com

World bank، **Poverty in the West Bank and Gaza strip**، February 20-2001، (table، 1، 2): www.world-bank.com.

الملاحق ملحق (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا
قسم التخطيط الحضري والإقليمي

أخي المواطن/أختي المواطنة.....

بعد التحية

تهدف هذه الإستبانة لدراسة ظاهرة الفقر الحضري وأثرها على التطور العمراني في مدينة نابلس، الرجاء التكرم بالإجابة على فقرات الاستمارة بكل دقة وموضوعية، لذا نرجو تعبئة الاستمارة بوضع دائرة حول الإجابة الصحيحة أو في المكان المخصص لها، وسوف تعالج هذه البيانات بغاية من السرية لأغراض البحث العلمي من أجل استكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير. شاكرًا لكم لحسن تعاونكم.

الباحث

معتصم اشتيه

القسم الأول: معلومات عامة

- 1- مكان السكن: الحي/ الحارة ()
- 2- العمر لرب الأسرة: ()
- 3- المستوى التعليمي لرب الأسرة:
 1. أمي 2. أساسي 3. ثانوي 4. دبلوم متوسط 5. جامعي 6. دراسات عليا
- 4- الحالة الاجتماعية لرب الأسرة: 1. أعزب 2. متزوج 3. مطلق 4. أرمل
- 5- مهنة رب الأسرة: 1. موظف 2. تاجر 3. صناعة 4. خدمات 5. بائع 6. بناء 7. نقل ومواصلات 8. حرفي 9. لا يعمل 10. متقاعد
- 6- مكان عمل رب الأسرة: 1. مدينة نابلس 2. قرية فلسطينية 3. مدينة أخرى في الضفة 4. الأراضي المحتلة (إسرائيل) 5. خارج الوطن
- 7- تحديد قيمة الدخل الشهري أمام الفئة التي تناسبك بالشيكول:
 1. (اقل من 1000) 2. (1000-2000) 3. (2000-3000)
 4. (3000-4000) 5. (4000-5000) 6. (5000 وأكثر)
- 8- علاقة الزوجة بقوة العمل: 1. تعمل 2. لا تعمل 3. ربة بيت
- 9- إذا كانت الزوجة تعمل معدل الدخل الشهري للزوجة: () شيكول
- 10- عدد العاملين في الأسرة: ()

- 11- مجموع الدخل الشهري للأسرة: () شيكل
- 12- ما هو متوسط الإئفاق الشهري للأسرة: () شيكل
القسم الثاني: خصائص المسكن:
- 13- طبيعة المسكن: 1. مستقل 2. طوابق
- 14- عدد طوابق المسكن: ()
- 15- عدد غرف المنزل: ()
- 16- عدد غرف النوم في المنزل: ()
- 17- مساحة المسكن: (م²)
- 18- مادة بناء المسكن: 1. حجر 2. طوب 3. اسمنت 4. حجر واسمنت 5. غير ذلك
- 19- عدد أفراد الأسرة التي تعيش في المسكن: ()
- 20- هل يشاركك احد في المسكن من اسرتك (الوالدين, إخوة غير متزوجين): 1. نعم 2. لا
- 21- إذا رغبت بالانتقال من منطقة سكنك, فما هو أهم سبب يدعوك لذلك:
1. ارتفاع الإيجار 2. الإزعاج والتلوث 3. عدم توفر الخدمات 4. الازدحام
5. الفلتان الأمني 6. الجيران 7. الانتقال إلى بيت جديد
- 22- ملكية المسكن: 1. إيجار 2. ملك 3. مشترك مع العائلة
- 23- إذا كان "إيجار" اجب عن الأسئلة التالية:
1- قيمة الأجرة السنوية بالشيكال: ()
2- أهم سبب يدعوك للبقاء في منزلك: 1. رخص الأجرة 2. القرب من مكان العمل
3. القرب من مركز المدينة 4. القرب من الأهل 5. الوضع الاقتصادي
3- أهم سبب لعدم امتلاكك منزلاً حتى الآن: 1. عدم توفر الإمكانيات المادية 2. رخص الأجرة
3. القرب من مراكز الخدمات 4. عدم توفر قطعة ارض 5. عدم الحاجة للبناء
- 24- إذا كان المنزل ملك اجب عن الأسئلة التالية:
1- تاريخ بناء المنزل: ()
2- تاريخ الانتقال والسكن في المنزل: ()
3- ما مقدار دخل رب الأسرة الشهري وقت بناء المنزل: () بالشيكال
4- المصدر الرئيسي الذي اعتمدت عليه لتمويل بناء المسكن: 1. بواسطة الادخار 2. قرض من البنك
3. بيع ارض 4. مشروع إسكان 5. بمساعدة الأهل 6. بيع مصاغ الزوجة
5- السبب الأهم لاختيارك موقع بناء المسكن:
1. ارض ارث 2. رخص أسعار الأرض 3. طبيعة المنطقة والموقع 4. القرب من مراكز الخدمات 5. توفر الأمان 6. القرب من الأقارب 7. القرب من مكان العمل
6- هل تمت أية إضافة أو زيادة على المسكن خلال السنة الأخيرة: 1. نعم 2. لا

7- إذا كانت الإجابة نعم ما هو السبب الرئيسي للإضافة أو الزيادة:

1. مساحة المبنى أصلاً صغيرة
2. زيادة حجم الأسرة
3. تحسن الوضع المادي
4. زواج احد الأبناء
5. غير ذلك_____

8- مساحة الزيادة أو الإضافة التي تمت على المسكن:

1. غرفة
 2. أكثر من غرفة
 3. طابق
 4. أكثر من طابق
 5. مرافق صحية
- 9- الامتداد والتطور العمراني للمدينة عامل مشجعاً في اختيار موقع بناء مسكنك:
1. نعم
 2. إلى حد ما
 3. لا

25 A- هل أنت راض عن مسكنك من حيث الأمور التالية, مع مراعاة وضع إشارة (X) في المكان

المناسب:

الرقم	البيان	نعم	إلى حد ما	لا	الرقم	البيان	نعم	إلى حد ما	لا
1	إتساع المسكن				11	وجود مصعد في العمارة			
2	الازدحام داخل المسكن				12	نظافة الحي وبيئة صالحة			
3	قربه من السوق				13	توفر الخدمات في الحي			
4	قربه من المدارس				14	قربه من طرق المواصلات			
5	قربه من أماكن العبادة				15	القرب من المراكز الصحية			
6	دخول أشعة الشمس				16	القرب من النادي			
7	التهوية				17	القرب من روضة الأطفال			
8	القرب من الحدائق العامة				18	وصول الكهرباء إلى الحي			
9	قربه من المساحات الخضراء				19	مياه مأمونة وصالحة للشرب			
10	قربه من مصادر التلوث				20	توفر الامن والأمان لأطفالك			

26 B- ما هو مستوى الخدمات التالية إن توفرت في المنزل, مع مراعاة وضع إشارة (X) في المكان

المناسب:

الرقم	البيان	ممتازة	جيده	متوسطة	غير متوفر	الرقم	البيان	ممتازة	جيدة	متوسطة	غير متوفر
1	مطبخ					7	تلفون				
2	حمام					8	تلفزيون ملون				
3	مرحاض					9	ستلايت				
4	ثلاجة					10	كمبيوتر				
5	غسالة					11	سيارة				
6	طباخ غاز					12	سخان شمسي				

القسم الثالث: تقييم الوضع الاقتصادي:

27- ما هي الأولوية بالنسبة المئوية التي يتم على أساسها الإنفاق الشهري لأسرتك من راتبك ومخصصاتك المالية؟ 1. الطعام ___ % 2. أجره المسكن ___ % 3. خدمات (ماء،

كهرباء، تلفون، اتصالات ومواصلات) ___ % 4. احتياجات أخرى ___ %

28- هل تلقيتم أية مساعدات خلال العام الأخير: 1. نعم 2. لا

إذا كانت الإجابة نعم حدد نوع المساعدة: 1. مساعدات مالية 2. مساعدات عينية

3. مساعدات لتعليم الأبناء 4. مساعدات لترميم المسكن 5. أكثر من نوع

29- من هي الجهة الرئيسية المسؤولة عن تقديم المساعدة: 1. الشؤون الاجتماعية 2. وكالة

الغوث 3. لجنة الزكاة 4. أهل الخير 5. تنظيمات سياسية 6. أكثر من جهة

30- بتقييمك لدخل أسرتك هل ترى ان دخل الأسرة خلال السنة الأخيرة ؟

1. زاد بشكل كبير 2. زاد 3. بقي كما هو 4. نقص 5. نقص بشكل كبير

C 31- تقييمك للأمور التالية من حيث: الطرق والإجراءات التي اعتمدت عليها الأسرة من أجل

الصمود والتكيف مع الوضع في السنة الأخيرة ؟ مع مراعاة وضع إشارة (X) في المكن المناسب:

الرقم	البيان	مؤثر جداً	مؤثر	إلى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
1	الاعتماد على الدخل الشهري					
2	تأجيل دفع الفواتير المستحقة					
3	تخفيض النفقات الشهرية					
4	الحصول على المساعدات الإنسانية					
5	بيع جزء من مقتنيات البيت					
6	الاستدانة من الأهل والأقارب					
7	بيع عقار أو أرض					
8	بيع مصاغ الزوجة					
9	اللجوء إلى توفيرات الأسرة ومدخراتها					

D 32- تقييم العوامل التالية من حيث، مدى تأثيرها على الوضع المعيشي لأسرتك:

مع مراعاة وضع إشارة (X) في المكان المناسب:

الرقم	البيان	مؤثر جداً	مؤثر	إلى حد ما	غير مؤثر	غير مؤثر على الإطلاق
1	أجره المسكن					
2	قلة الحصول على فرص عمل					
3	ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية					
4	تكلفة (الكهرباء، الماء، الهاتف، والمواصلات)					
5	تكاليف العلاج والرعاية الطبية					
6	تعليم الأبناء في الجامعات					
7	قلة المساعدات الإنسانية المقدمة لأسرتك					
8	استمرار الحصار الاقتصادي الإسرائيلي للمدينة					

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**Urban Poverty Phenomena and its Impact on the
Physical Growth in Nablus City**

Prepared by
Mutasem Nimer Hasan Ishtaiah

Supervised by
Dr. Ali Abdel hamid
Prof. Dr. Abdel fattah Abu-Shokor

*Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in
Urban and Regional Planning, Faculty of Graduate Studies at An-Najah National
University, Nablus, Palestine.*

2007

Urban Poverty Phenomena and its Impact on the Physical Growth in Nablus City

**Prepared by
Mutasem Nimer Hasan Ishtaiah**

**Supervised by
Dr. Ali Abdel hamid
Prof. Dr. Abdel fattah Abu-Shokor**

Abstract

The phenomena of poverty, specially urban poverty, is considered as one of the recently appeared issues particularly in the Third World and in the developing countries. This study is about urban poverty, which is considered amongst the main determinants of the form, economy and growth of the city.

The major aim of this thesis is to study and analyze the urban poverty phenomena in Nablus city and its impact on the physical growth of the city, which is considered one of the largest Palestinian cities in terms of its population, economic activities and urban features through history.

To achieve this aim certain theoretical concepts related to the subject of urban poverty in the developing countries in general and in the Palestinian Territories in particular were studied. The methodology of the study was based upon the descriptive, historical and analytical research methods through using the field survey and the questionnaire that was distributed on a random sample of the population of four residential quarters in the city, which are differentiated in terms of their economic and physical characteristics.

The results of the study have indicated the negative relationship between urban poverty and the physical growth and expansion in Nablus city. It also provided the existence of significant differences between the family average income and the residential quarter, the income of the head of the family and his educational level, the number of workers in the family and the average family expenditure. In

addition the study indicated that the policy and measures of the Israeli occupation against the city of Nablus have a direct impact on the recession of its economic significance and physical growth and expansion.

The study recommended the necessity in confronting the urban poverty phenomena and the work on encouraging the activity of physical growth in Nablus city. Also, it recommended the significance of developing and enhancing the market labour in the city by providing job opportunities for the workers affected from the closure of the external labour markets.

Finally, the thesis has recommended the importance of community awareness programs and the necessity of conducting researches and studies related to urban poverty phenomena and its relations with physical and urban growth.